جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية الفلسطينية خلال الفترة (1932 – 1982 م)
دراسة تاريخية

إعداد الطالب
نايل بن جزاء بن عبيد الشميلان الرشيدي

بإشراف
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في التاريخ/ قسم التاريخ

جامعة مؤتة 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Collage of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايل جزاء الرشيدي الموسومة بـ:

العلاقات السعودية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٨٢ دراسة تاريخية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **التاريخ.**

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد سالم الطراونة		٢٠١٥/٢/٩	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٥/٢/٩	عضواً
أ.د. محمد نايف العمايره		٢٠١٥/٢/٩	عضواً
أ.د. محمد حمد القطاطشه		٢٠١٥/٢/٩	عضواً

عميد الدراسات العليا
K.Banani
د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح...

والدي حفظه الله

إلى من سهرت على راحتي ومنحتني الثقة والأمل بالمستقبل...

والدتي حفظها الله

إلى من خفق لها قلبي حبا إلى رفيقه دربي الطويل ومشواري في الحياة...

إلى زوجتي الغالية

إلى ربيع أيامي وقره عيناي إلى اللذين تحملا عناء دراستي...

إلى أبنائي جزاء وريماس

إلى من لهم تحية حب وتقدير على ما قدموه لي من نصح وتوجيه ورعاية...

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأحبة والأصدقاء...

وإلى كل من قدم العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

نايل بن جزاء بن عبيد الشميلان

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله جل جلاله على ما انعم وأتم، فله الحمد وله الشكر، فهو المنعم المتفضل وهو الغني عن العالمين، هو الذي أسبغ بالشكر النعم، وبفضله تتم الصالحات وتزول المحن.

وأتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور محمد سالم الطراونة على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ولتوجيهاته الكريمة التي كان لها أطيب الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، حيث انه لم يتوانى عن تقديم كل ما احتاجه من نصائح، وإرشادات، وسعة صدر، وتواضع، ومنحه الكثير من وقته الثمين، فجزاه الله عني كل الخير.

وكذلك الشكر الموصول لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والمؤلفة من: الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، والأستاذ الدكتور محمد العمايرة، والأستاذ الدكتور محمد القطاطشة؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء توجيهاتهم وملاحظتهم القيمة. وكان لملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الهادفة بإخراجها على هذا الشكل.

كما أجزل بالشكر والتقدير إلى الزملاء ورفقاء الدرب الأخ الدكتور مساعد بن سالم الرشيدي، والأخ الدكتور سعود بن العود النور الرشيدي.

نايل بن جزاء بن عبيد الشميلان

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	ز
قائمة المختصرات	ح
الملخص باللغة العربيّة	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
مقدمة	1
الفصل الأول: السعودية والقضية الفلسطينية 1932-1953 م	5
1.1 القضية الفلسطينية في وجدان الملك عبد العزيز آل سعود 1932-1953م	6
1.1.1 موقف السعودية من القضية الفلسطينية ما قبل عام 1932م	7
2.1.1 موقف المملكة العربية السعودية من تطورات القضية الفلسطينية للفترة 1932-1936م	11
3.1.1 موقف السعودية من الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م	14
4.1.1 دور السعودية في مؤتمر لندن وموقفها من الكتاب الأبيض عام 1939م	25
5.1.1 سياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945م	30
1.5.1.1 موقف السعودية من مشروع جون فيلبي	31
2.5.1.1 موقف السعودية من مشاريع الوحدة العربية الرامية لحل القضية الفلسطينية	36

1.2.5.1.1 مشروع سوريا الكبـــرى عـــام 1941م 36
2.2.5.1.1 مشروع الهلال الخصيب 1943م 38
3.5.1.1 مكانة القضية الفلسطينية في لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت عام 1945م 41
3.2.5.1.1 موقف السعودية من قرار التقسيم عام 1947م 45
4.2.5.1.1 السعودية وموقفها مـــن القـــضية الفلسطينية في إطار الجامعة العربية 47
5.2.5.1.1 المملكة العربية السعودية وحرب فلسطين عام 1948م 53
الفصل الثاني: السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953-1964م 63
1.2 جهود الملك سعود تجاه القضية الفلسطينية إبان ولايته للعهد 63
2.2 موقف الملك سعود من القضية الفلسطينية منذ توليه الحكم عام 1953م وحتى حرب عام 1956م 67
1.2.2 تبني الملك سعود لفكرة التضامن العربي والإسلامي لمواجهة الخطر الصهيوني 67
2.2.2 موقف السعودية من مشروع دالاس للتسوية السلمية عام 1955م 72
3.2.2 السعودية وموقفها من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م 76
3.2 السعودية والقضية الفلسطينية في مرحلة جمود الصراع العربي الإسرائيلي 80
4.2 السعودية ومؤتمر القمة العربي الأول عام 1964م 86
5.2 مؤتمر القمة العربي الثاني عام 1964م، والموقف السعودي من 91

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية
الفصل الثالث: السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 1964 - 1975م 94
1.3 الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ما بين مؤتمر القمة العربي الثاني وحرب حزيران 1967م 96
2.3 السعودية وحرب حزيران 1967م 106
3.3 موقف السعودية من معركة الكرامة 1968م 112
4.3 السعودية وحادثة إحراق المسجد الأقصى عام 1969م 114
5.3 سياسة السعودية تجاه تطورات القضية الفلسطينية للفترة 1969-1973م 116
6.3 السعودية وحرب تشرين أول / أكتوبر 1973م 120
الفصل الرابع: السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز 1975-1982م 129
1.4 موقف السعودية من القضية الفلسطينية في فترة الجمود القومي والصراع العربي الفلسطيني 1975-1977م 130
1.1.4 دعم السعودية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية المقاومة 130
2.1.4 دور الدبلوماسية السعودية في احتواء الأزمة اللبنانية – الفلسطينية 1975-1976م 137
2.4 السعودية ومشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية عام 1977م 144
1.2.4 مشروع الرئيس الأمريكي كارتر للسلام 144
2.2.4 مشروع بريجنسكي للسلام 146
3.2.4 البيان الأمريكي – السوفيتي 1977م 148
3.4 موقف السعودية من الصلح بين مصر وإسرائيل 1977-1979م 150

1.3.4 السعودية وزيارة السادات لإسرائيل عام 1977م 150
2.3.4 السعودية وتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد 1978- 1979م 154
4.4 موقف السعودية من إعلان إسرائيل " القدس " عاصمة لإسرائيل عام 1980م 162
5.4 مبادرة الأمير فهد للسلام عام 1981م 166
الخاتمة 176
المراجع 177

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	إيرادات اللجان الشعبية بالمملكة العربية السعودية لمساعدة الشعب فلسطين خلال حكم الملك خالد (1975-1982م)	174

قائمة المختصرات

هـــ: هجري

م: ميلادي

ص: صفحة

ج: جزء

ق: قسم

م: مجلد

مل: مليم فلسطيني

د.ت: دون تاريخ

p: page

Vol: Volume

الملخص

العلاقات السعودية الفلسطينية خلال الفترة (1932 – 1982 م) دراسة تاريخية

نايل بن جزاء بن عبيد الشميلان

جامعة مؤتة، 2015 م

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بموقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، حيث تُعدّ السعودية الدولة الأكثر تأثيراً في العالمين العربي والإسلامي، بقياس ثقلها الإسلامي والاقتصادي وبالتالي الخليجي، ولذا من المهم قياس موقفها تجاه القضية الفلسطينية، وإن لم تكن تقع مع حدود الجغرافيا الفلسطينية.

ومنذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين أخذت المملكة العربية السعودية تشهد اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية وأخذ هذا الاهتمام يتطور ويتصاعد تدريجياً، حتى أصبحت القضية الفلسطينية القضية المركزية للمملكة العربية السعودية.

لقد كان الموقف السعودي داعماً بقوة للحقوق الفلسطينية سياسياً ومادياً، وهو الأكثر صلابة تجاه التطبيع مع إسرائيل؛ نظراً لما تشكله المملكة العربية السعودية من ثقل ديني وإسلامي وفكر معتدل.

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول، تناول الفصل الأول السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك عبد العزيز 1932-1953 م. و تناول الفصل الثاني السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953-1964م، وتناول الفصل الثالث السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 1964- 1975م في حين تناول الفصل الرابع والأخير السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز 1975-1982م.

Abstract

The Saudi-Palestinian relationships during the period (1932 - 1982 AD): A historical study

Nayl bin Obaid bin Jaza' Al-Shumailan

Mu'tah University, 2015

This study aims to identify the position of the Kingdom of Saudi Arabia regarding the Palestinian issue, where Saudi Arabia is the most influential country in the Arab and Muslim worlds as for the measurement of its Islamic economic weight and consequently its Gulf weight. Therefore, it is important to measure its attitude toward the Palestinian issue, although it is not situated within the borders of the Palestinian geography.

Since the late twenties of the twentieth century, the Kingdom of Saudi Arabia gave a considerable attention to the Palestinian issue and this attention increased gradually, until the Palestinian issue has become the central issue for Saudi Arabia.

The Saudi position strongly supported the Palestinian rights politically and financially, as it is the most serious country regarding the normalization of relationships with Israel; due to the Saudi Arabia islamic religious weight as well as moderate thought.

The study consisted of in four chapters, the first chapter dealt with Saudi Arabia and the Palestinian issue in the reign of King Abdulaziz 1932-1953 AD. The second chapter addressed Saudi Arabia and the Palestinian issue in the reign of King Saud bin Abdulaziz, 1953-1964m, and the third chapter addressed Saudi Arabia and the Palestinian issue in the reign of King Faisal bin Abdulaziz 1964-1975 AD , while the fourth chapter addressed Saudi Arabia and the Palestinian issue in the reign of King Khalid bin Abdulaziz 1975-1982 AD.

العلاقات السعودية- الفلسطينية خلال الفترة 1932-1982م

دراسة تاريخية

مقدَّمة:

نالت القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً في السياسة العربيــة منــذ الهجمــة الاستيطانية التي استهدف فلسطين بعد انحسار الحكم العثماني من المنطقة العربيــة في أعقاب الحرب العالمية الأولى من 1914 – 1918 وبدأ واضحاً مواقف الــدول العظمى في الحرب من اقتسام السيطرة على منطقة بلاد الشام والعراق والتي تشكل فلسطين جزءاً أساسياً منها. حيث تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على اقتسام النفوذ على الولايات العثمانية العربية بموجب اتفاقية سايكس بيكو 1916 ووعــد بلفــور 1917 والذي تضمن حق إقامة وطن قومي في فلسطين ومارست بريطانيــا مــن خلال صك الانتداب الصادر من عصبة الأمم 1922 توفير كافــة الــدعم للهجــرة اليهودية إلى فلسطين وقد تتابعت الأحداث من خلال الثورات الفلسطينية ومنها ثورة البراق 1929 والثورة الفلسطينية الكبرى 1936، وقد أزداد التغلغل اليهودي فــي الاستيلاء على الأرض الفلسطينية أثناء وبعد الحــرب العالميــة الثانيــة 1939 – 1945 ليصدر بذلك قرار التقسيم عن هيئة الأمم المتحــدة 1947 والــذي يــشكل اعترافاً واضحاً بحق اليهود في إقامة دولة لهم في أجزاء مــن أراضــي فلــسطين وبخاصة منطقة الساحل الفلسطيني هذا القرار الذي رفضه العرب بشدة، والذي كان مقدمة لإعلان دولة إسرائيل 1948 ولم تتمكن الجيوش العربية من إنقاذ فلسطين ولم يبق في يد العرب سوى قطاع غزة والضفة الغربية علماً بأن قرار التقــسيم 1947 أعطى للعرب مناطق واسعة في النقب وبعض الأجزاء في شمال فلسطين في منطقة الجليل والمثلث.

لقد تأثرت مواقف الدّول العربية من القضية الفلسطينية حسب أحوال الــدول حيث أن بعضها كان ما يزال تحت الانتداب أو الاحتلال الأجنبي ولذلك كــان دور بعض الدول محدداً، فالدول العربية المجاورة لفلسطين نالت استقلالها قبيل إعــلان دولة إسرائيل مثل سوريا ولبنان والأردن، وأما الدول خارج الطرق فقــد بــادرت بالتعبير عن مواقعها كإرسال الجيوش والمشاركة في حرب 1948 مثــل العــراق

والسعودية وأما مصر فكان لها دور بارز في الأحداث بحكم الموقع والثقل السياسي. وما عدا دول في الطوق فإن المملكة العربية السعودية من الدول التي أولت القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً وذلك بعد إعلان توحيد المملكة العربية السعودية 1932 وتمكن الملك عبدالعزيز آل سعود من ضم أطراف الجزيرة وبخاصة أقاليم الحجاز وعسير والإحساء بعد أن تمكن من استعادة الرياض وإنهاء نفوذ آل رشيد في إقليم نجد. لقد مكن هذا الوضع المملكة العربية السعودية من النهوض بدور مميز سواء في مشاركتها العربية في التصدي للهجمة الصهيونية في فلسطين أم من خلال التأثير على القوى العظمى والتي بدأت بالتفكير في بناء علاقات مميزة مع السعودية وبخاصة مع تدفق النفط والموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية وما تمثله من قداسة لوجود الحرمين الشريفين وانتهاج تطبيق الشرعية الإسلامية والذي بدأ جلياً في توسيع علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، وبدأ دورها الإقليمي واضحاً في النزاعات وبخاصة في اليمن والعمل على أمن الخليج ومساعدة الأقطار الخليجية في الحصول على استقلالها.

لقد بدأ الدور السعودي جلياً وواضحاً مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال المحادثات واللقاءات التي كان يجريها الملك عبدالعزيز مع زعماء هذه الدول وإصرار السعودية على عروبة فلسطين ورفض الوجود الاستيطان لليهود والعمل على مساندة الثوار في الدفاع عن أرض فلسطين. لقد تطورت مواقف المملكة العربية السعودية حسب الأحوال التي مرت في هذه القضية خلال فترة الدراسة والتي تقارب نصف قرن من الزمن، شهدت الساحة العربية والدولية العديد من التحولات والأحداث التي ما زالت آثارها ماثلة لهذا اليوم حيث تتجه هذه الدراسة إلى رصد الأحداث والمواقف المختلفة بالمملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية.

وكانت قضية فلسطين ولا زالت وراء التغييرات السياسية التي شهدها أقطار المشرق العربي، والتي أصبحت أكثر وضوحاً في الخمسينيات، إلا أن الخلفية التاريخية لتأثير القضية الفلسطينية في الأوضاع السياسية الداخلية للأقطار العربية وأثرها في تنامي الوعي القومي والوطني يمتد إلى العشرينيات من القرن الماضي،

حينما بدأت هذه القضية تفرض نفسها على الواقع العربي وتثير اهتماماً واسعاً على كافة المستويات، رسمية كانت أم شعبية، ودفعتها للعمل متحدة متضامنة لمجابهة التحدي الاستعماري الصهيوني.

ومنذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين أخذت المملكة العربية السعودية تشهد اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية وأخذ هذا الاهتمام يتطور ويتصاعد تدريجياً، حتى أصبحت القضية الفلسطينية القضية المركزية للمملكة العربية السعودية.

لقد كان الموقف السعودي داعماً بقوة للحقوق الفلسطينية سياسياً ومادياً، وهو الأكثر صلابة تجاه التطبيع مع إسرائيل؛ نظراً لما تشكله المملكة العربية السعودية من ثقل ديني وإسلامي وفكر معتدل.

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول، تناول الفصل الأول السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك عبد العزيز 1932-1953 م. و تناول الفصل الثاني السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953-1964م، وتناول الفصل الثالث السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 1964- 1975م في حين تناول الفصل الرابع والأخير السعودية والقضية الفلسطينية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز 1975-1982م.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات السعودية الفلسطينية، وما يشكله هذا البعد من أهمية في العلاقات مع الدول العربية والدول الأجنبية، وبخاصة في ضوء ما تشهده الساحة العربية من أحداث، وبروز المواقف المتضادة إزاء العديد من القضايا؛ مما يجعل هذه العلاقات مرشحة للنمو والاطراد في مختلف المجالات، ومن هنا تأتي أهمية البحث في دراسة تاريخ هذه العلاقات وتطورها والعوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية خلال الفترة من 1932 ولغاية 1982 من خلال المواقف السياسية والعسكرية في مواجهة الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين.

واستقصاء المعلومات حول هذا الموضوع من المصادر التاريخية والوثائق وتتبع الأحداث وفق المنهج التاريخي والموضوعي.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هو دور المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من النواحي السياسية والدبلوماسية والعسكرية؟
- كيف تطور الموقف السعودي من القضية حسب الأحداث التي مرت على القضية الفلسطينية؟
- متى نشأت العلاقات السعودية الفلسطينية، وما هي العوامل المؤثرة فيها؟
- ما هي مراحل تطور العلاقات السعودية الفلسطينية منذ عام 1932 ولغاية عام 1982؟
- ما هي أوجه التعاون التي اتسمت بها العلاقات السعودية الفلسطينية؟
- ما هي أبرز العوامل المؤثرة في هذه العلاقات؟
- ما أثر هذه العلاقات على المستوى العربي والدولي؟

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على إبراز الموقف السعودي من القضية الفلسطينية من عام 1932 وهي تاريخ توحيد المملكة العربية السعودية ولغاية عام 1982 والذي شهد اجتياح بيروت وإنهاء المقاومة الفلسطينية في لبنان وفي أعقاب إعلان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تضمنت هذه الفترة أحداث وتحولات سواء على مستوى الساحة العربية أم الأوضاع في المملكة العربية السعودية أو مجريات الصراع العربي الإسرائيلي.

الفصل الأول

السعودية والقضية الفلسطينية 1932-1953 م

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً، ومكانة ملحوظة بالقضية الفلسطينية منذ تاريخ بزوغها على الساحة الدولية عندما أصدرت بريطانيا وعد بلفور عام 1917م، الذي تعهدت فيه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وما أن نجح الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1902-1953م) في تحقيق الوحدة الشاملة لشبه الجزيرة العربية وإعلان قيام الدولة السعودية الحديثة عام 1932م، حتى غدت القضية الفلسطينية في سلم أولوياته باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ليصبح الالتزام بهذه القضية من قبل الملوك والأمراء السعوديين من ثوابت السياسة السعودية وقضاياها الأُول، ولا غرو في ذلك والمملكة تتحمل على عاتقها منذ إعلان قيام المملكة الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ولم تتخاذل أو تتقاعس يوماً عن نصرة القضية تحت أي ذريعة، بل نذرت نفسها لخدمة القضية بحثاً عن حلول عادلة وتسوية سلمية تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في استعادة أراضيه التي اغتصبها الصهاينة، وتكوين دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وجاء الاهتمام السعودي المتوارث بالقضية الفلسطينية انطلاقاً من ركيزتي العروبة والإسلام، فالسعودية هي قلب العروبة النابض وأصل العرب، لذلك فهي ترى أنه يجب عليها أن تدافع عن حقوق العرب وتنتصر لهم، ثم أن هناك الأساس الديني لنصرة القضية والذي يتمثل في وجود الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية، ووجود المسجد الأقصى ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم في فلسطين الذي يعرف بثالث الحرمين الشريفين، والذي يتبوأ بمكانة ومنزلة مقدسة لا تقل عن منزلة الحرمين الشريفين في المملكة، وتتطلع له كافة أفئدة المسلمين آملة في عودته إلى قلب الأمة الإسلامية وتجميل الأبصار بزيارته تحقيقاً لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم بشد الرحال إليه.

ويعبر عن ذلك الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية، الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود بقوله: " كنت ولازلت أضع قضية عرب فلسطين في قلبي.. ولست

أخدم هذه القضية حبا بفلسطين فحسب، بل بدافع الإيمان بالدين الحنيف فضلا عن أن قضية فلسطين هي قضية العرب كلهم "[1].

وستتضمن هذه الدراسة عرض للدور السياسي السعودي تجاه القضية الفلسطينية منذ إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام 1932م وحتى عام 1975م، حيث تبنت المملكة خلال هذه الفترة سياسة واضحة نحو القضية الفلسطينية، وظهر ذلك جلياً في مواقف ملوك تلك الفترة - الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن (1932-1953م)، والملك سعود بن عبد العزيز (1953-1964م)، والملك فيصل بن عبد العزيز (1964-1975م) – على تطورات القضية الفلسطينية، فلكل واحد منهم له مواقف عربية مشرفة تجاه القضية يفتخر بها كل عربي محب لأمته العربية ومخلصاً لدينه الإسلامي.

1.1 **القضية الفلسطينية في وجدان الملك عبد العزيز آل سعود 1932-1953م:**

منذ توحيد المملكة العربية السعودية بحدودها الحالية على يد الملك عبد العزيز عام 1932م وتنصيبه لنفسه ملكاً عليها [2]، حرص الملك عبد العزيز على عدم إبقاء المملكة في عزلة عن العالم الخارجي، فشرع في توسيع رقعة دولته سياسياً وتوطيد أركانها، وأصبح يشترك اشتراكاً فعلياً في توجيه السياسة خارج دائرة الجزيرة العربية دون أن يتيح لأجنبي سيطرة عليه أو تدخل في شؤونه، واستطاع أن يقر علاقاته مع الدول الكبرى على أساس من المرونة وحسن التفاهم من غير أن يضيع على بلاده حقاً أو أن يحقق لطامع مطمعاً، بل أنه نجح في استغلال علاقاته مع الدول الكبرى لما فيه مصلحة القضايا العربية والإسلامية بشكل عام، ولصالح

---

(1) القابسي، محيي الدين: المصحف والسيف، ط3، دار الناصر للنشر والتوزيع، الرياض (د.ت)، ص173.

(2) أصدر الملك عبد العزيز آل سعود الأمر الملكي بتحويل المملكة الحجازية وملحقاتها إلى المملكة العربية السعودية في 18 أيلول / سبتمبر 1932م. أنظر: خوري، يوسف: المشاريع الوحدوية العربية (1913-1989م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990م، ص91.

القضية الفلسطينية بشكل خاص، وكان هم تلك القضية أنبل الهموم العربية التي حملها الملك عبد العزيز في قلبه وخصها بفائق عنايته، فوقف مع الشعب الفلسطيني يؤيده ويشد من أزره، ويبذل الغالي والنفيس لمساعدته في كفاحه ضد المحتل لإنقاذ وطنهم والظفر في حقوقهم الوطنية بإقامة دولتهم المستقلة على أرض فلسطين الطاهرة.

1.1.1 موقف السعودية من القضية الفلسطينية ما قبل عام 1932م:

لم يكن اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية وليد عام 1932م، بل إذا عدنا للوراء قليلاً نجد أن الملك عبد العزيز على الرغم من انشغاله بتوطيد الأمن الداخلي والقضاء على التمردات الداخلية وتوحيد أركان الجزيرة تحت سيادته، لم ينأى بجانبه عما يجري على أرض فلسطين، فبعد أن نجح في الاستيلاء على الحجاز عام 1925م، وأصبحت سلطته هي السلطة الشرعية والمعترف بها في نجد والحجاز وملحقاتها منذ عام 1926م [1]، سعت بريطانيا إلى استغلال مطالب الملك عبد العزيز آل سعود بتغيير معاهدة العقير الموقعة عام 1915م، والتي تعترف به ملكاً على نجد، إلى معاهدة جديدة تعترف به ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، فعرضت بريطانيا على الملك عبد العزيز مشروع اتفاقية عرفت فيما بعد بمعاهدة جدة، طالبت الحكومة البريطانية فيها بوضع مادة خاصة بالمعاهدة للاعتراف بمركز خاص لها في فلسطين، باعتبار أن الملك عبد العزيز آل سعود يمثل آنذاك أبرز قوى المنطقة العربية وأن حصول بريطانيا على مطالبها في فلسطين من خلاله يؤدي إلى اضعاف قوى المقاومة العربية. إلا أن الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي مثل والده في تلك المفاوضات رفض الطلب البريطاني هذا، مما أدى إلى توقف المباحثات لمدة من الزمن انتهت بتخلي الحكومة البريطانية عن مطالبتها بتلك المادة [2]، فتم التوقيع على اتفاقية جدة في 20 أيار 1927م، حيث وقعها عن الجانب

([1]) يحيى، جلال: العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة 1965م، ص55-60.

([2]) طربين، أحمد: الوحدة العربية (1916 – 1945م)، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1957م، ص147.

السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز (نائب الأمير عبد العزيز وقتذاك)، ووقعها عن الجانب البريطاني " جلبرت كلايتون " الوكيل السياسي البريطاني في البحر الأحمر ومصر، دون أن تتضمن المعاهدة على أي تنازلات من قبل آل سعود عن فلسطين لصالح الحكومة البريطانية [1]. وإن إصرار الملك عبد العزيز على عدم اعطاء بريطانيا وعداً أو مركزاً خاصاً في فلسطين على غرار وعد بلفور الذي حصل على موافقة بعض الزعماء العرب، يمثل موقفاً مشرفاً من القضية الفلسطينية يسجل ويذكر للملك عبد العزيز آل سعود.

وعندما قامت ثورة البراق في 15 آب 1929م على أثر خروج مظاهرة يهودية في ذلك اليوم الذي صادف (عيد الصيام) عند اليهود، وتوجهوا إلى حائط البراق هاتفين " الحائط حائطنا "، وهناك رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا الأناشيد الدينية، وفي اليوم التالي 16 آب الذي صادف ذكر المولد النبوي الشريف، خرج المسلمون في فلسطين بمظاهرة كبيرة نحو البراق، وسرعان ما بدأت الاضطرابات باشتباكات بين الطرفين استمرت لمدة خمسة عشر يوماً، قتل خلالها (133) يهودياً، واستشهد من العرب (166) [2].

ونظراً لما أظهرته ثورة البراق من تهديد صهيوني خطير للمقدسات الإسلامية في فلسطين، قام الفلسطينيون بإرسال رسائل إلى الملوك والزعماء العرب، ومنهم الملك عبد العزيز طلبوا فيها المساعدة لحماية حائط والمسجد الأقصى من براثن العدو الصهيوني.

وعلى أثر تلقي الملك عبد العزيز آل سعود أنباء هذه الانتفاضة والاعتداءات التي قام بها اليهود على المصلين في المسجد الأقصى، أعرب عن استنكاره الشديد لتلك الحوادث وبعث ببرقية إلى ملك بريطانيا جورج الخامس (George V) في 20 أيلول 1929م، أخبره فيها باعتداء نفر من اليهود على المصلين المسلمين في

([1]) المختار، صلاح الدين: 1959م، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، جزءان، دار مكتبة الحياة، بيروت جـ 2، ص407.

([2]) البحيري، صلاح وآخرون: 1998م، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ص187.

المسجد الأقصى، مؤكداً على الأثر السيء الذي تركته تلك الأحداث في نفسه ونفوس شعبه، مناشداً إياه بتدخل الحكومة البريطانية للمحافظة على المقدسات الإسـلامية، ومعاقبة المجرمين بأقصى العقوبة ومنع تكرار مثل تلك الحوادث [1].

وفي 10 كانون أول 1929م رد الملك البريطاني على رسالة الملك عبد العزيز ببرقية مظهراً فيها اندهاشه لما حصل، ومؤكداً في الوقت نفسه على اهتمام الحكومة البريطانية للأمر، مستنكراً الاعتداءات اليهودية على العرب والمسلمين في المسجد الأقصى [2].

كما أرسل الملك عبد العزيز آل سعود بعد انتهاء أحداث ثورة البراق، برقية إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، الذي عقد بالقاهرة عام 129م، لمناقشة الأحداث والأوضاع في فلسطين، جاء فيها " تعلمون ولا شك حكم الإسلام في حقوق أهل الأديان التي تقدمته، ومن المستحيل إن نعترف أو نقر بما لم يحكم به مهما كانت الدواعي والظروف، ونحن مازلنا ولا نزال نتمنى لبني قومنا العرب ولبلادهم كل خير وسعادة، ويؤلمنا ما يؤلمهم، ويسرنا ما يسرهم في كل وقت وحين "[3].

وتمثل رد الفعل الشعبي السعودي على أحداث البراق، بقيام حركة تبرعات مالية واسعة بين مختلف الشعب السعودي، أظهرت الروح الطيبة التي اتسمت بها تجاه اخوانهم في فلسطين، وجاءت هذه التبرعات للتخفيف من آلام الشعب الفلسطيني نتيجة ثورته، وتشكلت لجمع التبرعات عدة لجان ضمت عدداً بارزاً من شيوخ

([1]) الغلامي، عبد المنعم: 1980م، الملك الرشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، ط2، دار اللواء للتوزيع والنشر، الرياض ص145.

([2]) الغلامي، الملك الرشد، ص145-146.

([3]) سعيد، أمين: تاريخ الدولة السعودية، جزءان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1964م، ج331،2.

المملكة، حيث جمعت الأموال لإرسالها إلى فلسطين بدافع التضامن الإسلامي والقومي[1].

وبعد أحداث البراق غدت القضية الفلسطينية، القضية المركزية بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث أظهرت موقفاً مناصراً للشعب الفلسطيني خلال ثورة البراق، معاد للصهيونية، واستمراراً لجهودها في هذا المجال شارك وفد سعودي في المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد في مدينة القدس بتاريخ 7 شباط 1931م، والذي جاء عقده بهدف اشعار بريطانيا بأن عرب ليسوا وحدهم، فهناك الملايين من العرب والمسلمين يساندونهم ويدعموهم [2]، وتمخض عن المؤتمر اعلان أن حائط البراق حق للمسلمين، كما قرر انشاء جامعة إسلامية تحمل اسم المسجد الأقصى في القدس، ودعا إلى مقاطعة البضائع الصهيونية، والتوصية بعقد المؤتمر في مدينة القدس كل سنتين مرة [3].

يظهر من خلال سياسة الملك عبد العزيز تجاه القضية الفلسطينية في فترة ما قبل إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام 1932م، أن الملك عبد العزيز حرص على اتباع سياسة الاعتدال في علاقاته مع بريطانيا، لتجنب أية مواجهة معها، خاصة في ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها دولته الناشئة، فكان دوماً يلجأ إلى الطلب من الحكومة البريطانية أن تتولى دور الشريك الطيب للعرب في مواجهة الغطرسة اليهودية واعتداءات الصهاينة على العرب المسلمين والمقدسات الإسلامية، وكانت بريطانيا ترد على الملك عبد العزيز بالوعود بالاستجابة إلى مطالبه مع المماطلة في التنفيذ.

([1]) سعيد، عبد النواب أحمد: المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية 1936-1947م، مجلة الاداب المستنصرية، العدد (1)، لعام 1985م، ص371-372.

([2]) الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، ط3، دار الهدى، كفر قرع 1986م، ص243.

([3]) أبو عليه، عبد الفتاح حسن؛ النتشة، رفيق شاكر: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض 1999م، ص53.

2.1.1 موقف المملكة العربية السعودية من تطورات القضية الفلسطينية للفتــرة 1932-1936م:

مع اعلان قيام المملكة العربية السعودية عــام 1932م، أظهــرت الــسعودية اهتماماً واضحاً بالقضية الفلسطينية، وتجلى ذلك الاهتمــام مــن خــلال الوســائل الدبلوماسية التي لم تقتصر على الساحة العربية، وإنما امتدت لتشمل الساحة الدولية أيضاً، وتمثل ذلك في إثارة الأمير فيصل بن عبد العزيز للقضية الفلــسطينية مــع المسؤولين السوفييت، خلال زيارته إلى الإتحاد السوفيتي فــي 29 أيــار 1932م، حيث بين لهم مدى الظلم والحيف والإجحاف الذي لحق بسكان فلسطين، والخطــر الذي يهدد السلام العالمي نتيجة الغزو اليهودي إلى فلسطين، منبهاً لمخاطر الحركة الصهيونية وسياستها العنصرية على العالم، مطالباً إياهم في الوقت نفسه بــالوقوف إلى جانب الحق العربي والإسلامي في فلسطين [1].

ومع بداية عام 1933م شهدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ازدياداً ملحوظــاً، حيث نجحت الحركة الصهيونية العالمية خلال ذلك العام من ادخال مائة وخمــسين ألف مهاجر يهودي إلى الأراضي الفلسطينية، وجاء هذا التزايد في أعداد المهاجرين خلال تلك الفترة بفعل عاملين، **الأول**: وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيــا وما تمخض عنه من اضطهاد لليهود في ألمانيا نتج عنه أخذ يهود ألمانيا بــالهجرة إلى فلسطين [2]، أما العامل **الثاني**: فتمثل بالسياسة التي انتهجها المندوب الــسامي البريطاني في فلسطين آنذاك وهو " آرثر بلفور "، الذي قام بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتواطئه مع الحركة الصهيونية [3].

([1]) عنان، محمد: السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن 1932-1978م، ط1، منشورات المكتب العالمي، بيروت 1978م، ص57.

([2]) جبارة، تيسير: العلاقات الفلسطينية السعودية 1936 - 1939م، ط1، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس 1989م، ص8-9.

([3]) صدقه، نجيب: قضية فلسطين، ط1، دار الكتاب، بيروت 1946م، ص168.

دفعت تلك التطورات إلى قيام مظاهرة عنيفة في القدس خـــرج خلالهـــا الاف العرب إلى الشوارع، واشتبكوا مع القوات البريطانية في مصادمات عنيفة سقط فيها العديد من القتلى والجرحى [1].

وكانت ردود الفعل العربي على تلك الاضطرابات التي عرفت بانتفاضة عام 1933م قوية إلى حد ملفت في البلدان العربية، وتمثل رد الفعل السعودي بحـــرص المملكة على حضور وزيرها المفوض في لندن " حافظ وهبـــه " لجلـــسة العمـــوم البريطاني الذي عقد في 23 تشرين ثـــاني 1933م، لمناقـــشة تطـــورات القـــضية الفلسطينية، حيث دعا وهبه إلى حماية الشعب الفلسطيني. ثم ازداد الاهتمام السعودي بتطورات الأوضاع في فلسطين، نتيجة لما قام به الحاج محمد أمين الحسيني بصفته رئيساً للمؤتمر الإسلامي من وساطة لانها الحرب اليمنية السعودية، كللت بالنجـــاح من خلال توقيع معاهدة الطائف بتاريخ 20 أيار 1934م، ومنذ ذلك التاريخ وجـــد الحسيني في الملك عبد العزيز الحليف الصادق والقوي، لأنه لم تكن له مـــصالح أو أطماع في فلسطين غير نصرة الدين والعروبة [2].

وفي منتصف عام 1934م وصل وفد من الزعماء العرب للرياض في زيـــارة للملك عبد العزيز، وكان من أعضاء الوفد الحاج محمد أمين الحسيني رئيس المؤتمر الإسلامي، وجاء الوفد ليعرض على الملك عبد العزيز ما وصل له حـــال العـــرب، وخاصة في فلسطين، طالبين منه الرأي، وذلك بعد أن ثبت لهم أنه هو الشخـــصية الوحيدة التي فرضت نفسها في ذلك الوقت على القضايا العربية، وفي دعـــم هـــذه القضايا، وهو القادر على أن يعطي الرأي الصادق دون أن تكون لـــه مـــصلحة أو بحث عن زعامة أو رئاسة على بلاد العرب، وبعد شرح لقضايا العرب أخبر الملك عبد العزيز الوفد بأن هناك مخططات استعمارية تـــستهدف العـــرب، وأنـــه مـــن الضروري توحيد كلمة العرب، أما بالنسبة لفلسطين فإنه أبدى حزنـــه لمـــا آل لـــه مصير الأحزاب التي تتناحر على السلطة في فلسطين، وإنه يرى أن الدور الحقيقي لهذه الأحزاب هو التجمع وتقرير مبدأ الكفاح المـــسلح، مبينـــاً أن الحـــل للقـــضية

([1]) يحيى، العالم العربي الحديث، ص66.

([2]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص310.

الفلسطينية بأيدي أبناء فلسطين أنفسهم، وأنه على استعداد لمساندة الأحزاب الفلسطينية بالأسلحة والذخائر إذ وحدت جهودها ضد المحتل والحركة الصهيونية [(1)].

وقد لاقت توجيهات الملك عبد العزيز ترحيباً لدى الأحزاب الفلسطينية فعملت على توحيد صفوفها مما دفع الأمير سعود بن عبد العزيز أثناء قيامه بزيارة إلى بريطانيا عام 1935م، إلى شراء أسلحة من بريطانيا وإرسالها إلى السعودية، ليتم بعد ذلك ارسالها إلى الثوار في فلسطين بواسطة أكياس الأسمنت وعلى البواخر المتجهة إلى فلسطين[(2)].

إلا أنه مع عودة حالة الانقسام بين الأحزاب الفلسطينية عام 1935م بادر الحاج أمين الحسيني بإرسال وفد للحجاز لمقابلة الملك عبد العزيز وشرح قضية فلسطين أمام الحجاج، إلا أنه نتيجة للانقسام الفلسطيني قام حزب المعارضين للحسيني بإرسال وفد آخر للسعودية لمقابلة الملك السعودي وشرح أحوال فلسطين للحجاج في مكة [(3)].

واستجابة لمسؤولياته التاريخية والقومية تجاه القضية الفلسطينية ولمواجهة حالة الانقسام بين الاشقاء الفلسطينيين، بادر الملك عبد العزيز بإرسال ابنه الأمير سعود لزيارة فلسطين بتاريخ 15 آب 1935م للاطمئنان على أحوال سكانها ومحاولة تجميع وحدة الصف الفلسطيني، فزار الأمير سعود القدس والتقى بأعضاء الحركة الوطنية الذين رحبوا به وشرحوا له أحوال فلسطين، ثم بعد زيارة القدس توجه الأمير سعود بصحبة الحاج أمين الحسيني إلى نابلس وكان أهلها قد أعدوا لاستقباله احتفالاً بهيجاً، فتحدث الأمير سعود في جموع الفلسطينيين مبيناً لهم موقف السعودية

([1]) المسلم، ابراهيم: لمحات عن القضية الفلسطينية ودور الملك عبد العزيز آل سعود، ط1، دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض 1985م، ص108.

([2]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص109.

([3]) جبارة، العلاقات الفلسطينية السعودية، ص9.

المناصر لهم وللحق الفلسطيني والعربي، ومما جاء في كلمته " إن بريطانيا تعهدت لوالدي أنها عازمة على حل القضية الفلسطينية " [1].

وبعد زيارة نابلس عاد الأمير سعود إلى مدينة القدس وبقي فيها خمسة أيام ثم غادرها لمحطة اللد عائداً للوطن، وكان في وداعه زعماء وقادة الحركات الوطنية في فلسطين وسوريا والأردن والعراق ولبنان [2].

يتضح مما سبق أن موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية خلال السنوات الأولى من إعلان قيام المملكة قد اتسم بالاعتدال والتروي، وعدم الاندفاع والتسرع تجاه تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية، فعملت على محاولة توحيد الصف الفلسطيني داخلياً، ومحاولة كسب الدعم البريطاني، مع الإبقاء على العلاقات مع بريطانيا دون انقطاع على الرغم من عدم استجابة بريطانيا لمطالب المملكة بوقف الدعم والمساندة البريطانية للحركة الصهيونية، وكان هذا سبب سر الصمت السعودي والعمل سراً من أجل القضية ؛ إذ كانت تخشى الفشل الذي قد لا يؤثر معنويات ومواقف المملكة فحسب، بل قد يؤثر الموقف الفلسطيني والعربي كافة.

3.1.1 موقف السعودية من الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م:

تعد ثورة فلسطين عام 1936م من أطول وأعظم الثورات في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث عمت المظاهرات والاضطرابات العامة مدن وقرى فلسطين، وكان من الأسباب غير المباشرة لتلك الثورة تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واستمرار مساعدة بريطانيا لليهود في تنفيذ المشروع الصهيوني، علاوة على ثورة عز الدين القسام في تشرين ثاني عام 1935م والتي هزت البلاد وحركت الوجدان الفلسطيني [3].

([1]) ياغي، أحمد اسماعيل: موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2002م، ص28-29.

([2]) جبارة، العلاقات الفلسطينية السعودية، ص10-11.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص191.

أما عن السبب المباشر لاندلاع الثورة فقد كان قيام بعض المجاهدين من جماعة القسام في 15 نيسان 1936م بقتل يهودياً وجرح اثنين آخرين على طريق نابلس – طولكرم، وفي الليلة التالية قتل اليهود عربيين على الطريق العام الى الشمال من مستعمرة عليبي قرب ملبس[1]. وعند تشييع جنازة اليهودي حدثت اشتباكات مع العرب على حدود يافا (تل أبيب)، مما دفع السلطات البريطانية لمنع التجول في يافا، وفرضت حالة الطوارئ على جميع البلاد، وفي 25 نيسان 1936م عم الاضراب جميع أنحاء فلسطين وتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على الاضراب عرفت باسم اللجنة العربية العليا، برئاسة الحاج أمين الحسيني وبدلاً من أن تحاول بريطانيا التفاهم مع المحتجين، فقد أعلنت عن نيتها السماح بهجرة 4500 مهاجر يهودي جديد لفلسطين خلال ستة أشهر، وصعدت من ممارساتها القمعية ضد العرب، كما أنها عززت من قدراتها العسكرية عن طريق نقل قوات ضخمة من مصر ومالطا إلى فلسطين [2].

ونظراً لزيادة حالة الانتقام والتنكيل من قبل السلطات البريطانية تجاه الشعب الفلسطيني، أرسلت اللجنة العربية العليا برقية إلى جميع رؤساء وملوك الدول العربية والإسلامية أبلغتهم فيها باستمرار اضراب الشعب الفلسطيني حتى تتبدل السياسة البريطانية الصهيونية، تبديلاً يضمن كيان العرب وحقوقهم، كما بعث الحاج أمين الحسيني برسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود في 28 نيسان 1936م طلب فيها منه المساعدة لحماية الأراضي المقدسة في فلسطين[3].

استجابة لنداء الاستغاثة الذي بعث به الحسيني للمملكة العربية السعودية أوعز الملك عبد العزيز في اليوم التالي لسفيره في لندن " حافظ وهبه "، الاتصال بالحكومة البريطانية، ونقل تأثر الملك بما يجري في فلسطين من أحداث خطيرة ضد

---

(1) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص331-335.

(2) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص191-192.

(3) عطار، أحمد عبد الغفور: ابن سعود وقضية فلسطين (التاريخ، المؤامرة، القضية)، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1973م، ص130؛ ياغي، موقف الملك عبد العزيز، ص28-29.

الحق العربي الواضح، ويطالبها بالإسراع في تدارك الموقف بما يـضمن للعـرب حقوقهم [1]، ومن جهة قرر الملك عبد العزيز مساعدة الفلسطينيين مادياً، حيث أعلن التبرع للشعب الفلسطيني وشجع شعبه على التبرع، وأبرق إلى وزارتي الخارجيـة والمالية السعوديتين بجده لترسلا إليهم مساعدات من الأرزاق والمـؤن وأن يتهيـأ الشعب السعودي سبل القيام بمثل تلك المساعدات[2].

هذا وقد ألجأ استمرار الثورة وفشل سلطة الانتـداب البريطـاني فـي قمعهـا عسكرياً، السلطات البريطانية للاستعانة بملوك وزعماء الـدول العربيـة للتوسـط لإنهائها، فقام الملك عبد العزيز بالاتصال مع أمير شرق الأردن عبدالله بن الحسين، وملك العراق فيصل بن الحسين، وملك اليمن الامام يحيى حميد الدين، واتفق معهـم على التوسط لدى القيادة الفلسطينية واللجنة العربية العليا لإنهـاء الثـورة ووقـف الاضراب، وبعث هؤلاء الزعماء مع أواخر أيلول 1936م برسالة إلى أبناء فلسطين يدعونهم فيها إلى وقف الاضراب والاضطرابات حقناً للدماء، معتمدين على حـسن نوايا بريطانيا، وواعديهم بالاستمرار في مواصلة السعي لتقديم المساعدة للفلسطينيين [3].

حيث جاء في رسالة الملك عبد العزيز إلى اللجنة العربية العليا في 28 أيلـول 1936م ما نصه " إن بريطانيا وافقت على تقدمنا بالنداء لعرب فلـسطين بتوقيـف الإضراب والاضطرابات، وإذا وجهنا هذا النداء ووقفت الحركة فإنها على اسـتعداد لأن تنظر في مقترحاتنا التي سنقدمها لما فيه مصالح العرب، ولا يمكن أن تعطـي بريطانيا أيّ وعد قبل صدور النداء ووقف الحركة، ونحن قائمون بمخابرة العـراق

([1]) الزركلي، خير الدين: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، 4 أجزاء، دار القلم، بيروت 1970م، جـ3، ص1074.

([2]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1073-1074.

([3]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص357-360.

واليمن لتشتركا في هذا النداء ويمكن أن يصدر نداء مشترك من الملوك الثلاثة حالاً ".[1]

وقد تدارست اللجنة العربية العليا برقية الملك عبد العزيز مع لجانها القومية والأحزاب الفلسطينية المختلفة وقررت استعداد عرب فلسطين لتلبية المقترح إذا كان الأمراء والملوك واثقين من جدية الحكومة البريطانية في بحث قضيتهم، وفي 8 تشرين أول 1936م، وجه الملك عبد العزيز إلى أبناء الشعب الفلسطيني النداء التالي: " إلى أبناء عرب فلسطين: لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن وبالاتفاق مع إخواننا زعماء العرب، ندعوكم للإخلاد والسكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم "[2].

استجابة القيادة الفلسطينية ممثلة باللجنة العربية العليا لنداء الملك عبد العزيز وأعلنت عن وقف الاضراب، ودعت إلى حل التنظيمات العربية وعودة الثوار العرب إلى دولهم [3]، كما أصدرت اللجنة العربية العليا رسائل بهذا الخصوص إلى الملوك والزعماء العرب ومن بينهم الملك عبد العزيز تخبره بوقف الاضراب، وتطالبه بالضغط على بريطانيا لتعمل على وقف الهجرة اليهودية لفلسطين، وإلغاء قانون الطوارئ، وإصدار عفو عام عن المحكومين بسبب الاضراب [4]، وأرسل الحاج أمين الحسيني برقية إلى الملك عبد العزيز آل سعود في 12 تشرين أول 1936م، قائلاً فيها " إطاعة الى أوامر جلالتكم أخلد أبناؤكم عرب فلسطين للسكينة، وأقبلوا على مزاولة أعمالهم شاكرين عطف جلالتكم الأبوي، واثقين من مساعدة جلالتكم لتحقيق مطالبهم "[5].

([1]) جبار، عباس عطيه: العراق والقضية الفلسطينية 1932-1941م، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد 1982م، ص167.

([2]) يحيى، العالم العربي الحديث، ص332.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص194.

([4]) جبار، العراق والقضية الفلسطينية، ص167.

([5]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص360.

وتوقف الاضراب الفلسطيني نهائياً في 13 تشرين أول 1936م، وذلك بعد أن استمر ستة أشهر، وكانت حصيلة هذه الثورة مقتل 80 يهودياً وجرح 308 آخرين، أما من العرب فقد استشهد منهم 145 رجلاً وجرح 804 آخرين، أما مـــن قـــوات الانتداب البريطاني فقد قتل 38 جندياً، وجرح 252 آخرين [1].

وبعد توقف الثورة أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها بإيفاد لجنـــة تحقيـــق ملكية برئاسة اللورد بيل، للتحقيق في شكاوى العرب واليهود، وانطلقت اللجنة مـــن لندن في 5 تشرين ثاني 1936م، لكن نظراً لإعلان بريطانيا عدم تغيير سياستها في فلسطين، وموافقة المندوب السامي البريطاني في فلسطين " واكهوب " على دخـــول 1800 مهاجر يهودي جديد لفلسطين، دفع ذلك كله اللجنة العربية العليـــا لإعـــلان مقاطعتها للجنة بيل، وبعثت بذلك إلى ملوك وزعماء العرب؛ الملك عبـــد العزيـــز والملك غازي والأمير عبدالله بن الحسين معلنة مقاطعتها للجنة الملكية، لكن الملـــك عبد العزيز رأى أن مقاطعة عرب أهل فلسطين للجنة بيل سيضر بمصالح العرب، لذلك فقد حث الملك عبد العزيز عرب فلسطين من خلال لقائه لأعضاء وفد اللجنـــة العربية العليا التي قابلته في الرياض على عدم مقاطعة اللجنة قائلاً " من رأينـــا أن المصلحة تقضي بضرورة الاتصال باللجنة وعرض مطـــالبكم العادلـــة، لأن ذلـــك أضمن وأدعى لمساعدة أصدقاءكم في حسن الدفاع عنكم "[2].

وفي نفس السياق بعث الملك عبد العزيز بتاريخ 1 كانون ثاني 1937م برسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها أن هناك قلقاً من تكاثر اليهود في فلسطين، وهـــذا القلق ليس في فلسطين وحدها بل في سائر دول البلاد العربية والإسلامية، وأنه ظل باب الهجرة مفتوحاً سيصبح اليهود أكثرية في فلسطين، مشيراً إلى أنه إذا كانت دول أوروبا قد ضاقت ضرعاً باليهود فإن أهل فلسطين لا يلاموا، مقترحاً على الحكومة البريطانية عدة مقترحات، داعياً إياها أن تأخذها بعين الاعتبار وهي [3]:

([1]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص194.

([2]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص119.

([3]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـــ3، ص1080-1082.

1- اعلان عفو عام عن سائر الجرائم التي ارتكبت أثناء الاضطرابات، وإطــلاق سراح المساجين لأن ذلك يساعد على إيجاد جو من الثقة والطمأنينة على حــل المشاكل.

2- وقف الحكومة البريطانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين لمدة عشر سنوات علـــى الأقل إلى أن ينجلي الموقف.

3- في مسألة بيع الأراضي، ينبغي على الحكومة البريطانية أن تسن نظاماً لحماية الملكية الصغيرة، كما فعلت في مصر حتى تصون أملاك الضعفاء.

4- أن تحل الحكومة البريطانية مشكلة تأسيس الحكومة الفلسطينية بالتفاهم مع أهل فلسطين بدون تدخل من أحد.

وفي 6 كانون ثاني 1937م أعلنت اللجنة العربية العليا أنه نزولاً عند رغبـــة ملوك العرب واستجابة للطلب السامي وخاصة السعودي فانهـــا قـــررت الاتـــصال باللجنة الملكية البريطانية وبسط القضية العربية أمامها [1].

زارت اللجنة الملكية (بيل) فلسطين، وفي 12 كانون ثاني حـــضر أعـــضاء اللجنة العربية العليا أمامها وألقى الحاج أمين الحسيني باسم اللجنة العليا والـــشعب الفلسطيني خطاباً وافياً عن قضية فلسطين مطالباً بالعمل على استقلال الأمر الـــذي رفضه اليهود، وتمخض عن عمل اللجنة وتحقيقاتها صدور قرارها فـــي 7 تمـــوز 1937م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: عربية ويهودية ودولية، وقد أدى ذلك القرار إلى تأجيج مشاعر الثورة من جديد، فعمت الاضطرابات ســـائر المـــدن والقرى الفلسطينية، وكانت علامة بدئها الفاصلة اغتيال فدائيي القسام لحاكم الجليـــل البريطاني " لويس أندروز " في 26 أيلول 1937م، وقامت بريطانيـــا بـــاجراءات قمعية هائلة، وحلت اللجنة العربية العليا، وحاولت اعتقال الحاج أمين الحسيني الذي تمكن من الفرار إلى لبنان في منتصف تشرين أول 1937م حيث تولى قيادة الثورة من هناك [2].

([1]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص360.

([2]) صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية وتطوراتهـــا المعاصـــرة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012م، ص52.

أما عن ردت الفعل السعودي على قرار لجنة بيل، فقد رفضت القرار واعتبرته على لسان الملك عبد العزيز نفسه نكبة عظيمة، لا يمكن القبول به والموافقة عليه، كما أصدر الأمير فيصل النائب العام للملك عبد العزيز في شهر آب 1937م تعميماً على جميع مناطق المملكة باسم الملك عبد العزيز لرفع صوت الشعب العربي في المملكة العربية السعودية للمحافل الدولية، وتشكيل لجان أخرى لجمع التبرعات والمساعدات المادية والعينية لنصرة الشعب الفلسطيني [1].

ومن تلك البرقيات التي أرسلها الملك عبد العزيز بنفسه لأمراء المناطق، البرقية التي أرسلها إلى حاكم الجوف " عبد العزيز السديري " المؤرخة في 17 آب 1937م والتي جاء فيها " لا بد عندكم خبر من الجرايد والإذاعات عن مشكلة فلسطين بين اليهود والعرب وقبل يومي أصدر الإنجليز قرارًا بأن تكون فلسطين ثلاثة أقسام، قسم لليهود وقسم للعرب وقسم يكون للانتداب، وهذا لا شك قرارًا مضر بالإسلام والعرب، عاجلا أو آجلاً، ووجود حكومة يهودية في بلاد العرب ضرر ظاهر لا يقبل السكوت عليه، وهذا أمر مخل علينا، فأنت تقوم بالمسألة، وإن هذا الأمر بلغك وإنه مجزعك، وأنك تبغي تكتب لنا عنه، أنت وأهل الجوف وتقول لهم بأنكم تكتبون لعبد العزيز احتجاجًا على القرار الذي صدر، وأنه أمر مخل بالدين والعروبة ويطلبون منا أن نقوم بالمسألة ونعاضد أهل فلسطين ولا بد عندكم من يعرف يكتب في هذه المسائل، واكتبوا إقرارات الاحتجاج مفتوحة ممضاة بأسماء كبار أهل الجوف وعلمائهم، ثم بعد ذلك خلي يصير شهامة وتحمس لأهل فلسطين في البلاد والبرقيات تصلنا بكرة " [2].

وعلى صعيد آخر عمت المظاهرات المملكة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث خرج الناس في تظاهرات لمقابلة حكام المناطق وأمراء المدن في الطائف والمدينة

([1]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص119؛ الغلامي، الملك الرشد، ص146.

([2]) كشك، محمد جلال: السعوديون والحل الإسلامي، ط3، هاليدي لايتغراف، ماساتشوسيتس 1981م، ص52-53.

المنورة وجدة وينبع وغيرها من المدن، وهم يعربون عن استنكارهم رافعين شعار الحرب، رداً على قرار التقسيم الذي اتخذته لجنة بيل الملكية [1].

كذلك واجه قرار تقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق معارضة شديدة من علماء الدين السعوديين، ففي آب عام 1937م، بعث علماء نجد رسالة إلى الملك عبد العزيز معربين فيها عن استيائهم مما وصل إليه الحال في فلسطين، وكانت رسالتهم بمثابة فتوى دينية للجهاد، إذ ذكروا بأنه لا ولاية لليهود في بلاد الإسلام، لأن ذلك يعود على الإسلام وأهله والحرمين الشريفين والبلاد المقدسة بالخطر البالغ، وفي تشرين ثاني من نفس العام كرر علماء نجد مع علماء الحجاز استنكارهم لقرار التقسيم، معلنين أنهم سينادون للجهاد المقدس في الجزيرة العربية لإنقاذ فلسطين، إذا أصرت بريطانيا على قرار لجنة بيل وطبقت سياسة التقسيم [2]. وجاء رد الملك عبد العزيز على علماء ند والحجاز في 3 أيلول 1973م، واعداً إياهم بأنه سيبحث قرار التقسيم مع الانجليز، فإذا أصروا على قرارهم بالتقسيم، عندها لا مانع من اصدار فتوى الجهاد [3]، لمقاومة الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني.

في تلك الأثناء بدأ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين بشكل ملحوظ، نتيجة لضغط من اللوبي الصهيوني على الرئيس فرانكلين روزفلت، إذ نج أن وزير الخارجية الأمريكي " كورديل هل " قد بعث في 7 تموز 1937، استجابة للضغط الصهيوني برقية للسفير الأمريكي في لندن يوضح فيها اهتمام الحكومة الأمريكية بمسألة اليهود، ويذكره باهتمام جميع رؤساء الولايات المتحدة بإقامة ودعم فكرة

([1]) غنيم، عادل حسن: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936م حتى الحرب العالمية الثانية، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980م، ص413-414؛ المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص119.

([2]) سعيد، محمد علي: بريطانيا وابن سعود (العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية)، ط1، دار الجزيرة للنشر، 1982م، ص149؛ عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول 1934-1974م، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1975م، ص46-47.

([3]) جبارة، العلاقات الفلسطينية السعودية، ص46.

وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين [1]، وهذا ما جعل الملك عبد العزيـــز مـــن خلال أول رسالة له للرئيس الأمريكي روزفلت يطالبه بإعادة النظر في موقف بلاده من القضية الفلسطينية، بما يحقق الأمن والأمان لسكانها، ويمكنهم من من التحـــرر والاستقلال، موضحاً له بأن ما يحصل في فلسطين يتنافى مع القـــيم الديمقراطيـــة، ومبادئ سلفه الرئيس ويلسون، ويناشده بالعمل على وقف الهجـــرة اليهوديـــة إلـــى فلسطين وعدم الإصغاء للأوهام والأكاذيب اليهودية بالحق المزعوم لهم في فلسطين [2].

لكن رد الرئيس الأمريكي روزفلت على رسالة الملك عبد العزيز جاء مخيبـــاً للآمال، إذ أعلن موافقة بلاده على إقامة الوطن القومي اليهودي فـــي فلـــسطين [3]، ضارباً بالحائط مناشدات العرب بهذا الخصوص.

ونظراً لاحتدام الخلاف بين العرب واليهود على قرار لجنة بيل، احيلـــت القـــضية الفلسطينية في 14 أيلول 1937م إلى عصبة الأمم المتحدة، وكانت بريطانيـــا قـــد أعلنت على لسان وزير خارجيتها تأييدها إلى اقتراحات لجنة بيل بتقسيم فلـــسطين، وأنها في صدد إرسال لجنة خاصة لفلسطين لوضع خطة مفصلة لمشروع التقـــسيم [4].

ومع أوائل تشرين أول 1937م تجددت المواجهات في مدينة القدس واتـــسع الاضراب ليشمل كل فلسطين، مما حدا بالملك عبد العزيـــز إلـــى أن يكتـــب إلـــى الحكومة البريطانية في بداية شهر كانون ثاني 1937م مبينـــاً لهـــا أن موضـــوع فلسطين موضوع خطير يمكن أن يجر إليه من التطورات الخطـــر الكبيـــر علـــى

([1]) جويعد، صالح جعيول؛ عجمي، عبد الرسول: تعارض وجهتي النظر الأمريكية – السعودية حيال القضية الفلسطينية 1936-1947م، مجلة جامعة ذي قار، العدد (1)، المجـــد الأول، حزيران 2004م، ص64.

([2]) القابسي، المصحف والسيف، ص196-197.

([3]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـــ3، ص1110-1111.

([4]) الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ط1، دار المعارف، القاهرة 1973م، ص683-684.

مستقبل الشرق الأدنى والبلاد العربية والإسلامية، مضيفاً " أن العرب يعتبرون هذه القضية قضية موت أو حياة، ونخشى أن ينقلب هذا النزاع وليس من المستبعد أن ينقلب إلى نزاع عنصري بين العرب وبريطانيا "[1].

وقد اقترح الملك عبد العزيز على بريطانيا تغيير قرارها بإجراء التقسيم الذي يعتبر اجحافاً في حق العرب، واضعاً أمامها اقتراحات لحل القضية حلاً عادلاً يرضى به الجميع على الأسس التالية [2]:

1- تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك فيها سكان فلسطين الحاليين بنسبة عددهم في الوقت الحاضر، وعلى أسس يتفق عليها وتوضع ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة والوصول إليها يكون للجميع، مع كفالة حقوق الأقليات وتوزيع العدالة.
2- تحديد هجرة اليهود بنسبة ثابتة هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك.
3- وضع تدابير معينة لانتقال الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم.

واستمراراً في مساعيه لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ومن أجل الضغط على بريطانيا للتراجع عن قرار التقسيم، التقى الملك عبد العزيز في 15 كانون ثاني 1937م بالوزير المفوض في جدة السير " ريدر بولارد " (Reder Bullared)، وأوضح له موقف بلاده الرافض لفكرة التقسيم، وأبدى في الوقت نفسه خشيته من أن تقوم السلطات البريطانية بعمل قد يكون ضاراً بالشعب العربي في فلسطين، قائلاً له " أنه لا يوجد عربي صادق يوافق على التقسيم، وإذا قيل لكم أن أفراداً في بلد عربي ما يوافقون عليه فثقوا أن أغلبية ذلك البلد لن توافق "[3].

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1085.

([2]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص121.

([3]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1085-1086؛ الغلامي، الملك الراشد، ص146.

وتكرر لقاء الملك عبد العزيز بالوزير البريطاني بولارد في 4 كـانون ثـاني 1938م، على أثر احساس الملك بعدم قيام بريطانيا بجهود صـادقة تجـاه تطـور الأحداث في فلسطين، وبادر الملك بقوله: إنني أراقب ما تقوم به الحكومة البريطانية من ضرب الأبرياء واعتقالهم، وأنني متأثر جداً لهذه الحوادث التي سوف تؤثر على مستقبل العلاقات البريطانية مع جميع الدول العربية والإسلامية، مبيناً له أنه وفـاءً لدينه وعروبته فإن الأوضاع القائمة تفرض عليه القيام بالكثير [1].

ونظراً لإحساس بريطانيا وشعورها بنفاذ صبر الملـك عبـد العزيـز حيـال تطورات القضية الفلسطينية، وحرصاً منها للمحافظة على علاقاتها معه، ضـربت موعداً جديداً للقاء وزيرها المفوض بولارد بالملك عبد العزيز، فتم الاجتماع بينهما مجدداً في جدة بتاريخ 15 كانون ثاني 1938م، وتحدث الملك عبد العزيز خـلال ذلك الاجتماع عن القضية الفلسطينية بصراحة ووضوح، مذكراً بريطانيا بـصداقته لها، وأن هذه الصداقة هناك من يفسرها من العرب بتفسيرات لا تتواءم وكرامتـه، وأن من مصلحة البلدين أن تتفهم بريطانيا الوضع الصحيح للمنطقة العربية وقضية فلسطين [2].

وفي 27 نيسان 1938م وصلت اللجنة الفنية البريطانية التي كانت بريطانيا قد صرحت عن ارسالها لدراسة احتمال وإمكانية تقسيم فلسطين تنفيذاً لقرار لجنة بيل، وعرفت تلك اللجنة باسم لجنة " وود هيد " نسبة إلـى رئيـسها (John Wood Head)، وقد خلصت اللجنة في تقريرها إلى استحالة التقسيم في ظـل الظـروف الحالية، وهذا ما دفع الحكومة البريطانية للعدول عن مشروع التقسيم [3].

وعلى أثر وصول لجنة وود هيد لفلسطين بعث الملك عبد العزيز بيان للحكومة البريطانية بتاريخ 20 حزيران 1938م، يقول فيه " لقد سبق أن أخبرنـا الحكومـة

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1086؛ المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص122.

([2]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1086-1088.

([3]) جبارة، تيسير: دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، ط2، مؤسسة البيادر الصحفية، القدس 1986م، ص131.

البريطانية بالتأثير الحاصل في القدس في نفوس أهل بلادنا، وأن أثر ذلك في نفوس النساء والأطفال، إن لم يكن بأكثر مما هو في نفوس الرجـــال المـــدركين للخطـــر الحاضر والمستقبل على العرب كافة من اليهود "، مضيفاً " وإذا قلت لكم أنه يوجـــد في جسمي ذرة لا تدعوني لقتال اليهود فإني غير صادق.. فإني أفـــضل أن تفنـــى الأموال والأولاد والذراري، ولا يتأسس ملك لليهود في فلسطين، إن تأسيس دولـــة لليهود في فلسطين مناف لمصالح العرب.. كما نعتقد أن ذلك ضد مصلحة بريطانيا وإننا من أجل ذلك نواصل نصائحنا للحكومة البريطانية، لتعدل عن هذه الخطـــة " [1]. وقد جاءت رسالة الملك هذه لبريطانيا في محاولة منه لثني بريطانيا عن قـــرار التقسيم والتأثير على لجنة وود هيد لإصدار قرار ضد التقسيم.

كما أرسل الملك عبد العزيز في الوقت نفسه إلى اللجنة العربية العليـــا لقيـــادة الثورة الفلسطينية، يبين فيها وقوفه الدائم إلى جانب فلسطين، جاء فيها " إن قـــضية عرب فلسطين كانت ولا تزال موضع اهتمامنا الشديد، وتعلمون أننا ما ادخرنـــا ولا ندخر وسعاً في سبيل حلها بطريقة تحقق العدل والإنصاف " [2].

وعندما وصلت بريطانيا إلى قناعة باستحالة التقسيم، ومع اســـتمرار الثـــورة الفلسطينية وفشل جميع جهودها في القضاء عليها، ونظراً للخسائر الفادحـــة التـــي نزلت بضباط الجيش البريطاني وجنوده من جراء الثورة، دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر في لندن، يكون الهدف منه التوفيق بين العرب واليهود في فلسطين، ووجهت الدعوة لبعض الدول العربية لحضور المؤتمر كان من بينها المملكة العربية السعودية [3].

4.1.1 دور السعودية في مؤتمر لندن وموقفها من الكتاب الأبيض عام 1939م:

بعد أن عدلت بريطانيها عن مشروع تقسيم فلسطين الذي أوصت به لجنة بيل، قررت عقد مؤتمر في لندن يحضره العرب واليهود بهدف التوصل إلى تسوية سلمية

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـــ3، ص1099-1102.

([2]) غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص413-414.

([3]) جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين، ص131.

بينهما، خاصة مع تعاظم أحداث الثورة الفلسطينية، وقامت بريطانيا وقبل الإعــلان عن الدعوة لعقد المؤتمر الذي عرف باسم مؤتمر لندن أو مؤتمر المائدة المستديرة، بإرسال السير ريدر بولارد في 11 تشرين أول 1938م إلى الرياض ليبلغ الملــك عبد العزيز ببيانها عن القضية الفلسطينية قبل إذاعته، وقد تضمن بيــان الحكومــة البريطانية الذي عرضه بولارد على الملك عبد العزيز ما يلي [1]:

1- عدول الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم.

2- قرار بدعوة عرب فلسطين ومندوبين عن الحكومات العربية المجاورة ومندوبين عن الوكالة اليهودية للبحث في حل المشكلة.

3- خلاصة تقرير لجنة (وود هيد) بالعربية والانجليزية.

وبعد أن عرض بولارد على الملك عبد العزيز المقترحات البريطانيــة لحــل المشكلة الفلسطينية، شرح الملك عبد العزيز للمندوب البريطاني بعض النقاط الهامة حول ايجاد الحلول للقضية بشكل عادل ومنصف مركزاً علــى موضــوع ايقــاف الهجرة اليهودية، ورد عليه بولارد بأن حكومته ستذيع الليلة بياناً حول سياستها في فلسطين، لا يختلف عما قدمه له[2].

وتمهيداً للمشاركة في المؤتمر حرص الملك عبد العزيز على حــشد الطاقــات العربية للتقدم بخطة موحدة للوقوف في وجه المخططات اليهودية التي بدأت تتكشف بظهور دعم أمريكي للحركة الصهيونية، فكتب إلى ملوك وأمراء الــدول العربيــة وإلى حكومة مصر في 20 كانون أول 1938م بهذا الخصوص، كما طلــب مــن الوزير المفوض البريطاني بإبلاغ حكومته بوجــوب اطــلاق ســراح المعتقلــين الفلسطينيين، ورفع الحجز والضغط عليهم للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المشاركة في المؤتمر [3].

كذلك ضغطت السعودية على بريطانيا لقبول وفد اللجنة العربية العليا، الــذي يضم بين أعضائه قيادات كانت بريطانيا قد اعتقلتهم وأبعدتهم إلى خارج فلــسطين

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جــ3، ص1115.

([2]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جــ3، ص1116.

([3]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص127.

إبان الثورة، لتمثيل الوفد الفلسطيني في المؤتمر، ورأى الملك أمام اصرار بريطانيا بعدم إمكانية أن يكون مفتي القدس الحاج أمين الحسيني عضواً في الوفد الفلسطيني، أن الحسيني يمكن أن يختار أشخاص آخرين يقومون باللازم [1].

وفي 2 كانون ثاني 1939م بعث الملك عبد العزيز برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك " نيفل تشامبرلين " (N. Chamberlain)، أشار فيها إلى استعداد السعودية للمشاركة في المؤتمر، وأن وفدها سيكون برئاسة الأمير فيصل بن سعود، وعبر عن أمله في أن يخلص المؤتمر إلى حل مرض للقضية الفلسطينية، بطريقة تحفظ للعرب حقهم في فلسطين [2].

وعقد المؤتمر في لندن في قصر جيمس في 7 شباط 1939م، بمشاركة خمس دول عربية هي: مصر، السعودية، العراق، اليمن، شرقي الأردن، بالإضافة إلى ممثلين عن عرب فلسطين، وممثلون عن التنظيمات اليهودية، وكان العرب قد رفضوا حضور الاجتماع مع الصهاينة في المؤتمر، مما أجبر بريطانيا على الاجتماع في الصباح مع مندوبي الدول العربية، وبعد الظهر مع اليهود [3].

وخلال المؤتمر طالب المتحدث باسم الوفد اليهودي حاييم وايزمان باستمرار الوضع على ما هو عليه في فلسطين، بينما طالب العرب بالاستقلال [4]، وما يهمنا هو موقف السعودية، حيث طالب رئيس الوفد السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز الحكومة البريطانية بعدم السماح بالهجرة اليهودية ودعاها إلى الالتزام بتعهداتها للعرب، مؤكداً على أن استمرار بريطانيا على نفس سياستها القائمة سوف يؤدي إلى القطيعة بين العرب والدول التي تساعد الصهيونية، كما اعتبر وعد بلفور غير قانوني وغير ملزم للعرب لأنه أعطي لليهود بعد الوعود المعطاة للعرب حسب

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1116 – 1117.

([2]) وثائق انجليزية عن التاريخ السعودي: جريدة الحياة، العدد 12264، تاريخ 23 أيلول 1996م.

([3]) الغادري، نهاد: السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب)، (د.ت)، ص42-43.

([4]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص196.

مراسلات حسين – مكماهون، ولأنه أعطي بغير علم العرب ورضـــاهم، وطالـــب الحكومة البريطانية بأن تستجيب لمطالب الوفد العربي الفلسطيني بإعطائه حقوقـــه المشروعة [1].

تواصلت جلسات المؤتمر من 7 شباط حتى 7 اذار 1939م، وعقد خلال هذه الفترة أربع عشرة جلسة، دون تحقيق نتائج تذكر على صعيد المطالب الفلـسطينية المتمثلة بالاستقلال وانهاء الانتداب ووقف الهجرة اليهودية، كذلك رفـض العـرب المقترحات البريطانية التي تمثلت في اقامة معاهدة صـداقة فلـسطينية بريطانيـة، وتحديد نسبة المهاجرين اليهود إلى فلسطين لمدة خمس سـنوات، والالتـزام بمنـع انتقال ملكية الاراضي إلى اليهود، وربط انهاء الانتداب بالوقت المناسب، وقد جـاء رفض الوفود العربية لتلك المقترحات في كلمة القاها الأمير فيصل بن عبد العزيـز شخصياً نيابة عن الوفود العربية، حيث اعتبر المقترحات البريطانية غير كافية ولا تحقق السلم والاستقرار في المنطقة العربية [2]، واختتم الأمير فيصل كلمته مخاطباً بريطانيا بقوله " إذا وقعت الواقعة فسترونا على حـدود فلـسطين، وإذا ضـاعت فلسطين فلا أمل لأي بلد عربي بالبقاء ولن تكون المملكة العربية الـسعودية أقـل خطراً من غيرها.. وكل شيء يمكن حدوثه إلا موقف المملكة العربية السعودية من هذه القضية فلن يتغير أبداً " [3].

من جانبه رفض الوفد اليهودي المقترحات العربية، كما ضغطوا عللى الرئيس الأمريكي روزفلت من أجل ارغام بريطانيا على عدم قبول المطالب العربية، وهكذا لم يكتب للمؤتمر النجاح، إذ انتهت جلساته دون التوصل إلى اتفاق لتسوية القـضية الفلسطينية، ومما زاد من صعوبة الموقف ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية التي بدأت تلوح في الأفق [4]. وكانت الوفود العربية قد عادت من لندن إلى مصر خالية الوفاض، وفي الاسكندرية خطب الأمير فيصل بـالوفود العربيـة التـي جـاءت

([1]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص43-44.

([2]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص69.

([3]) صحيفة أم القرى السعودية، العدد 742، تاريخ 25 شباط 1939م.

([4]) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص338.

لاستقبالهم قائلاً " إن ما عملتاه من أجل فلسطين إنما هو واجب محتم على كل عربي لأن فلسطين عربية " [1].

وبعد أن فشل مؤتمر لندن (المائدة المستديرة) عام 1939م، في ايجاد تسوية حقيقية وشاملة للقضية الفلسطينية يرضي العرب واليهود، قامت الحكومة البريطانية بإصدار ما عرف بـ " الكتاب الأبيض " بتاريخ 17 أيار 1939م، في محاولة أخيرة منها لمعالجة الأوضاع قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، وكانت بريطانيا قبيل اصدارها لهذا الكتاب قد أرسلت القائم بالأعمال البريطاني في جدة لمقابلة الملك عبد العزيز، فتلا بياناً رسمياً على لسان الحكومة البريطانية مبيناً فيه نوايا حكومته عن إصدار الكتاب الأبيض قبل اذاعته للعلن، وقد جاء في مقدمة ذلك البيان " لقد نظرت الحكومة البريطانية باهتمام شديد في الآراء التي ابديتموها جلالتكم للسيد ريد بولارد الوزير المفوض البريطاني خلال زيارته للرياض بشأن فلسطين، واحتراماً لآراء جلالتكم فقد قررت بريطانيا اصدار إعلان يلفت النظر " [2].

وكان من أبر ما جاء في هذا الكتاب [3]:

1- ليس في خطة بريطانيا تكوين دولة يهودية في فلسطين.
2- اقامة دولة فلسطينية خلال عشر سنوات.
3- السماح بنقل ملكيات أراضي فلسطينية في أماكن معينة، وحظر أو منع حدوث ذلك في أماكن أخرى.
4- عدم السماح لأكثر من (75000) يهودي بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات المقبلة.

وجاء رد الفعل العربي على الكتاب الأبيض متفقاً إلى حد كبير مع الرفض الفلسطيني، حيث أعلنت اللجنة العربية رفضها للكتاب الأبيض لأنه لم يحقق المطالب الفلسطينية في تشكيل دولة فلسطينية، وهذا ما حدا بالسعودية أيضاً إلى

([1]) جبارة، العلاقات الفلسطينية السعودية، ص71.

([2]) المسلم، ابراهيم: فلسطين والمواقف العربية والدولية، دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، ط1، الرياض 1985م، ص53.

([3]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص70-71.

رفض ما جاء في الكتاب، وقد استدعى الملك عبد العزيز آل سعود القائم بالأعمال البريطاني في جدة " وليام أدي " (William Ada)، وأبلغه أسفه لما آلت إليه الأوضاع طالباً منه بأن تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها تجاه فلسطين والعرب قائلاً " أرجو أن تبلغ حكومتك عن أسفي لما انتهت إليه مباحثات المؤتمر غير المرضية وأني آمل أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في الموقف " [1].

ولم يقتصر رفض الكتاب الأبيض على العرب، بل رفضه اليهود ايضاً، على اعتبار أنه يتعارض حسب رأيهم مع وعد بلفور وصك الانتداب [2]، كذلك عبر الرئيس الأمريكي روزفلت عن استيائه من قرار الحكومة البريطانية ومما جاء في الكتاب الأبيض، معتبراً اياه بأنه يتعارض مع وعد بلفور، ومع الشروط التي قام على أساسها حق الانتداب البريطاني على فلسطين [3].

5.1.1 سياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945م:

مع إندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية عام 1939م، أخذت الثورة الفلسطينية تسير نحو الهدوء والركون، إذ ظهرت نوع من الهدنة غير المعلنة بين الأطراف المتنازعة في فلسطين من عرب ويهود وانجليز، وذلك لوجود جيوش الحلفاء في المنطقة، الأمر الذي جعل من غير الممكن للعرب في فلسطين الاستمرار في المقاومة، هذا ناهيك عن اعتقال بريطانيا لكبار قادة الثورة خلال مراحلها المختلفة، ثم أن الفرق اليهودية كانت قد عقدت عزمها على المشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا، حيث ورد عن الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية " بن غوريون " قوله "

---

(1) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص67.

(2) يحيى، العالم العربي الحديث، ص340.

(3) Memorandum by President Roosevelt to the Secretary of United State (Washington) May 17,1939, F. R.U.S,1939. vol. Iv. op. cit., p.757.

سندخل الحرب مع بريطانيا ضد ألمانيا، كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وسوف نقاوم الكتاب الأبيض كما لو لم يكن هناك حرب " [1].

وكانت الحركة الصهيونية قد وجدت في الحرب العالمية الثانية فرصة مناسبة لتحقيق مشروعهم في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وقد عبر عن ذلك ايـضاً بن غوريون عندما قال " لقد تمخضت الحرب العالمية الأولى عن وعد بلفور، أمـا الحرب العالمية الثانية فلا بد أن تأتي بالدولة اليهودية "[2]، ومع مضي أيام الحرب تصاعد نشاط الحركة الصهيونية الذي تركز خلال هذه المرحلة على نقل جهودهـا إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل هذه الفترة تشهد اتصالات مكثفـة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بشأن فلسطين.

وفي وسط هذا الأتون المستعر سواء من انشغال العالم في الحرب العالمية، أو من تنامي نشاط الحركة الصهيونية وامتداد أذرعها إلى دول جديدة، لم تغب فلسطين عن وجدان الملك عبد العزيز الذي اعتبرها على الدوام قضيته الأولى قبل أن تكون قضية عربية أو إسلامية عامة، ولعل في موقف السعودية من مشروع جون فيلبي، وموقفها من مشاريع الوحدة العربية، واتصالاتها المستمرة مع الولايـات المتحـدة الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية خير دليل على ذلك.

1.5.1.1 موقف السعودية من مشروع جون فيلبي:

تزامن إندلاع أحداث الحرب العالمية الثانية عام 1939م مع تواجـد المـستر جون فيلبي مستشار الملك السعودي عبد العزيز آل سعود في لندن لقضاء إجازتـه، وهناك التقى بـ " حاييم وايزمان " رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بتـاريخ 27 أيلول 1939م، فتحدثا عن رسائل الملك عبد العزيز للرئيس الأمريكي التي صورها اليهود على أنها تهدف إلى تحريك الضمير الإنساني في الرئيس، كما تحـدثا عـن

---

(1) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص128.

(2) العاني، نوري عبد الحميد: مشاريع تقسيم فلسطين في الممثليات العراقية في حيفا والقدس (1936-1948م)، بيت الحكمة، بغداد 2002م، ص13.

آراء الملك عبد العزيز حول القضية الفلسطينية، واستطاع وايزمان استمالة فيلبي وجعله يسخر جهوده في خدمة الاستعمار والصهيونية [1].

وهناك من يذكر أن فيلبي خلال لقائه ذلك مع وايزمان عرض عليه مشروعه لحل القضية الفلسطينية، وقد وجد مشروع فيلبي ترحيباً من قبل وايزمان، واتفقا على أن يسعى وايزمان لإقناع الحكومتين البريطانية والأمريكية بالمشروع ويحثهما على تبني تنفيذه، في حين يقوم فيلبي من جانبه بالسعي لدى الملك عبد العزيز لنيل موافقته عليه مقدماً [2].

وكان مشروع فيلبي قد تضمن على المقترحات التالية [3]:

1- تعطى فلسطين لليهود بع أن يجلي عنها العرب.

1- توطين العرب في مكان آخر خارج فلسطين، ويكون توطينهم على حساب اليهود.

2- يقدم اليهود مبلغ 20 مليون جنيه استرليني للسعودية مقابل تخلي الملك عبد العزيز عن القضية الفلسطينية.

3- الاعتراف البريطاني بالاستقلال التام لجميع البلدان العربية الآسيوية باستثناء عدن.

ويبدو أن فيلبي المطلع على أوضاع المملكة العربية السعودية قد حاول استغلال الضائقة المالية للمملكة، حيث أدت الحرب العالمية إلى إيقاف انتاج شركات النفط، خاصة عندما قامت الطائرات الإيطالية بشن غارات جوية على حقول النفط في الدمام والبحرين مما انعكس ذلك سلباً على الواردات المالية للحكومة السعودية، هذا فضلاً عن انخفاض عد الحجاج انخفاضاً كبيراً بسبب تعطل الملاحة البحرية

---

(1) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص145.

(2) فيلبي، جون: الذكرى العربية الذهبية، ط1، مطبعة الاعتماد ، مصر (د.ت)، ص298-300.

(3) فيلبي، الذكرى العربية الذهبية، ص298؛ ستيفن، ريتشارد: الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية (1942-1947م)، ترجمة: جورج نجيب واكيم، بيروت 1967م، ص122.

والجوية من مجريات الحرب، مما أضطر ذلك الملك عبد العزيز آل سعود إلى طلب المساعدة المالية من بريطانيا وأمريكا[1].

وتتضارب الروايات حول صاحب المشروع الحقيقي، فحاييم وايزمان يلمح إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل هو صاحب المشروع حيث يذكر أن فيلبي سافر إلى الولايات المتحدة على أثر دعوة من الرئيس الأمريكي روزفلت، وهناك التقى بتشرشل الذي أخبره بأن لديه مشروعاً يمثل حلاً لمشكلة اليهود في فلسطين، لكن المشروع لا يمكن أن يرى النور قبل انتهاء الحرب، فطلب روزفلت من تشرشل المحافظة على سرية المشروع [2]، أما خير الدين الزركلي فيذكر روايتين عن وايزمان وتشرشل يفهم منها أن تشرشل كان على علم بالمشروع قبل طرحه من قبل فيلبي، كما أن وايزمان كان له يد في التخطيط لذلك المشروع، دون اعطاء رأي حاسم في من هو صاحب المشروع الحقيقي، إلا أن طرحه على الملك عبد العزيز جاء عن طريق فيلبي [3]. مع ذلك يبقى المشروع في النهاية بريطانياً شكلاً ومضموناً، إلا أن تنفيذه جاء بدعم أمريكي وتخطيط يهودي.

على أية حال سافر فيلبي من لندن إلى الرياض، واجتمع بالملك عبد العزيز على انفراد في 8 كانون ثاني 1940م، ناقلاً إليه رسالة على لسان وايزمان يعرض فيها عليه عشرين مليون جنيه استرليني لقاء وقوفه على الحياد من قضية فلسطين، وأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يضمن دفع وايزمان لهذا المبلغ [4]. لكن على ما يبدو أن الملك عبد العزيز قد تجاهل عروض فيلبي ولم يبد أي موقف تجاهها.

وفي آذار 1940م، عاد فيلبي مرة أخرى يطلب من الملك عبد العزيز أن يحدد موقفه من المشروع، لكن الملك السعودي تجاهل الرد مرة أخرى، وتمنى أن يعرض

([1]) المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص472؛ العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1963م، ص376.

([2]) Chaim Weizmann , Trial and Error, London , . 1949 , p 526

([3]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1136.

([4]) فيلبي، الذكرى العربية الذهبية، ص300-301؛ المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص146.

المشروع في إطار رسمي ومن قبل الحكومتين الأمريكية والبريطانية وضمن القنوات الرسمية [1].

يظهر مما سبق أن المملكة العربية السعودية قد تجاهلت في البداية اعطاء رأي واضح في المشروع إلى أن يتم استجلاء الموقفين الأمريكي والبريطاني عن كثب بعيداً عن المراسلات السرية الجانبية، إلا أنه نتيجة لعدم تقديم المشروع بصفة رسمية وبحثه من خلال الأطر الرسمية، أدرك الملك عبد العزيز أن هناك مخططات صهيونية تدبر في الخفاء حول قضية فلسطين، أفصحت عن أهدافها الصهيونية من خلال عرضها لشراء موقف الملك عبد العزيز من القضية الفلسطينية مقابل مبلغ من المال، وهذا ما دفع الملك عبد العزيز إلى رفض المشروع رفضاً قاطعاً، لا وبل ردت السعودية على المشروع كتعبير عن اهتمامها بفلسطين وتمسكها بالحق العربي فيها بفتح قنصلية لها في مدينة القدس عام 1941م برئاسة الشيخ يوسف فوزان للوقوف عن كثب على أوضاع فلسطين [2].

كما أبان الملك عبد العزيز في حديث خاص له مع مجلة لايف الأمريكية (Magazine Life) الواسعة الانتشار في العالم، بتاريخ 21 آذار 1943م، بأن قضية فلسطين همه الأول، مؤكداً على أنه ليس لليهود أمر يبرر مطالبهم بفلسطين، وأنه لا يخشى من اليهود، ومن أن تكون لهم دولة أو سلطة بموجب ما جاء في القرآن الكريم، قائلاً أن تشبث اليهود في هذه البلاد من الخطأ لأنه يخلق الظلم للعرب والمسلمين عموماً، ولأنه يورث الفتن والقلاقل بين المسلمين وأصدقائهم الحلفاء، مقترحاً خلال لقائه على اليهود أنهم إذا كانوا بحاجة إلى محل يسكنون فيه

([1]) المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص472.

([2]) بيراوي، محمود عبد اللطيف: موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 1998م، ص106.

فبلاد أوروبا وأمريكا وغيرها من البلدان أوسع وأخصب من هـذه الـبلاد، وأتـم لمصالحهم، وهذا هو الانصاف [1]، حسب رأيه.

وقد اتبع الملك عبد العزيز تصريحه هذا بإرسال رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في نيسان 1943م، يعرب فيها عن بالغ قلقه من الأوضاع المتردية وغير المطمئنة في فلسطين، ويحثه فيها على إبداء موقف محدد مـن تلـك التطـورات الخطيرة على الساحة الفلسطينية، التي تمس بأمن العرب ودولهـم، فـرد الـرئيس روزفلت برسالة جوابيه على الملك عبد العزيز في 2 حزيـران 1943م تتـضمن تطمينات بأن أمريكا ستعارض أي تغيير في الوضع الأساسي في فلسطين [2].

لكن وبعد مضي شهر من هذه الرسالة ظهر الضغط الصهيوني واضحاً الإدارة الأمريكية عندما قام الرئيس روزفلت بإرسال مندوباً له إلى الملك عبد العزيز لكـي يطلعه على رأية في قضية فلسطين، والتوسط عند الملك عبد العزيز من أجل ترتيب لقاء بينه وبين زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان، بحيث يكون اللقاء في مدينة الرياض، أو في أي مكان آخر يختاره الملك، من أجل التباحث فـي إيجـاد حـل للمشكلة الفلسطينية يرضى به كل من العرب واليهود [3]. إلا أن الملك عبد العزيـز رد على ذلك العرض بالرفض التام، معتبراً ذلك مؤامرة دبرها حاييم وايزمان بهدف توريطه في هذا اللقاء عن دون سائر الزعماء العرب [4]، لخلق شرخ بينـه وبـين الزعماء العرب يضعف مكانة السعودية بين الأشقاء العرب.

ويبدو من خلال تهاون الولايات المتحدة في تنفيذ مشروع فيلبـي واكتفاءهـا بالتوسط لتأمين زيارة لحاييم وايزمان للرياض لمقابلة الملك الـسعودي، أن الإدارة الأمريكية كانت مترددة في تبني المشروع، ويظهر ذلك من تصريحات رئيس قـسم

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1131-1132؛ القابسي، المصحف والـسيف، 170-172.

([2]) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 4377، تاريخ 22 تشرين أول 1990م.

([3]) وهبه، حافظ: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ط1، شركة مطبعة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة 1960م، ص178-179.

([4]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص443.

شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية " والاس موري " الذي قال أن الملك عبد العزيز كان قد تدخل عام 1938م لدى الرئيس روزفلت لصالح عــرب فلسطين، وبالتالي فإنه لن يوافق على إنشاء دولة يهودية في فلسطين [1].

وبذلك فقد اصطدم مشروع فيلبي الرامي إلى تمليك فلسطين لليهود، وتهجيــر عرب فلسطين إلى مكان آخر مقابل عشرين مليون جنيه تدفع للملك عبد العزيــز، بتعنت سعودي ورفض غير قابل للنقاش، حيث عد الملك عبد العزيز الموافقة على مثل ذلك المشروع خيانة للدين والعروبة، وجريمة كبرى لا يغفر لهــا، وأن إقــدام حاييم وايزمان على عرض مبلغ من المال له لقاء تركه مسألة فلسطين هي دنـــاءة ليس بعدها دناءة.

2.5.1.1 **موقف السعودية من مشاريع الوحدة العربية الراميــة لحــل القــضية الفلسطينية**:

مثلما رفضت السعودية مشروع فيلبي وهو مشروع أجنبي، فإنها ايــضاً رفــضت المشاريع العربية الهادفة إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق الاتحــاد العربــي، حيث قاومت السعودية أي مشروع يهدف إلى ضم فلسطين لدول مجــاورة، ومــن أبرز تلك المشاريع:

1.2.5.1.1 **مشروع سوريا الكبرى عام 1941م**:

بدأت فكرة مشروع سوريا الكبرى بتاريخ 30 حزيران عــام 1940م عنــدما أذاعت راديو برلين في ألمانيا وراديو باري في إيطاليا، بيان أكدت فيه دول المحور على الأماني العربية في تحقيق الوحدة السورية، فحرك هذا البيان أحــلام الأميــر عبدالله بن الحسين أمير إمارة شرق الأردن، الذي كان يتطلع لهذه الفرصة منذ زمن بعيد، ثم تلا هذا البيان تصريح وزير الخارجية البريطاني المستر " أنتوني أيــدن "

([1])Memorandum "by the Adviser on Political Relations (Murray) to the Under:
Secretary of State (Welles) (Washington) December 17,1942. F. R. U.S, diplomatic papers , 1942 , vol. Iv. Washington. U. S. G.P. O , 1963. p. 714

في 29 أيار 1941م عندما أيد أماني سوريا في الاستقلال ووحدة أراضيها الطبيعية، ضمن أهداف الأمة العربية وتعاونها في مختلف المجالات [(1)]، فكان لهذا التصريح أثره في البلاد العربية بصورة عامة، وفي الأردن بصورة خاصة، فاستقبل الأمير عبدالله هذا التصريح بفرحة شديدة ورأى فيه استجابة لأمانيه بتحقيق وحدة سوريا الكبرى، ومما زاد من فرص تحقيق هذا الأمل دخول القوات العربية إلى جانب قوات الحلفاء في سوريا ولبنان، وإصدار الجنرال كاترو في 8 حزيران 1941م تصريح تعهد فيه بمنح سوريا ولبنان الاستقلال [(2)].

وجد الأمير عبدالله هذه الظروف مواتيه لطرح مشروعة للعلن، فاتخذ مجلس الوزراء الأردني برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء آنذاك قراراً في الأول من تموز 1941م يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأماني القومية في وحدة سوريا الطبيعية، وتضمن مشروع سوريا الكبرى تحقيق وحدة سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة ذات نظام ملكي دستوري، تتمتع فيه كل من فلسطين ولبنان بإدارة خاصة بمقتضى الدستور مع حفظ مصالح اليهود في فلسطين[(3)].

هذا وقد لقي مشروع الأمير عبدالله " سوريا الكبرى "، معارضة عربية قوية من سوريا ولبنان ومصر والسعودية، بالإضافة إلى معارضة أجنبية من قبل بريطانيا وفرنسا وأمريكا والصهيونية العالمية [(4)]، وما يهمنا هنا هو الموقف السعودي، حيث وقفت السعودية موقف المعارض من المشروع، فقامت بالاتصال بأهل فلسطين وسوريا ولبنان ومصر وشكلت معهم جبهة معارضة لمشروع الأمير

([1]) الجبوري، جميل: نشأة فكرة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (25)، لسنة 1983م، ص11-12.

([2]) الجبوري، نشأة فكرة جامعة الدول العربية،ص12؛ الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص436.

([3]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص433-434؛ بيراوي، موقف المملكة، ص113.

([4]) الجبوري، نشأة فكرة جامعة الدول العربية،ص15.

عبدالله، وهددت السعودية بالمطالبة بالعقبة ومعان إذ مضى الأمير عبدالله في مشروعة، وأعلنت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ضياع استقلال أي بلاد عربي [1].

ويبدو أن معارضة السعودية لمشروع سوريا الكبرى تعود إلى الخلاف الشخصي بين ابن سعود والهاشميين، حيث ظل الصراع محتدماً بينهما حتى عام 1933م، عندما توسط الملك فيصل بن الحسين بينهما فتبادل البلدين رسائل اعتراف كل منهما بالأخر [2]، كما أن السعودية كانت ترى في المشروع إخلالا بموازين القوى على حدودها، وإذا تحقق المشروع فلا يستبعد أن يطالب الأمير عبدالله بالحجاز التي كان يحكمها والده، وكانت المفوضية السعودية قد أصدرت في عام 1946م في كل من مصر والعراق بياناً رسمياً بينت فيه سبب معارضتها للمشروع قائلة " إن هذا المشروع يعتبر منافياً للقوانين الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة ولميثاق جامعة الدول العربية بنصه وروحه وأغراضه وأهدافه وأنها تعتبره تعدياً على سوريا ونظامها الجمهوري الذي أقرته واعترفت به سائر دول العالم "[3].

2.2.5.1.1 **مشروع الهلال الخصيب** 1943م:

تعود فكرة قيام وحدة عربية بين أقطار الهلال الخصيب (العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين) إلى الملك فيصل بن الحسين ملك العراق عندما طرح ذلك على أثر إندلاع الثورة العربية الكبرى عام 1916م، أما مشروع الهلال الخصيب الذي طرح خلال الحرب العالمية الثانية فقد تقدم به رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد، الذي عرض المشروع أول الأمر على مصر أثناء زيارته لها في كانون أول 1942م، إلا أن رئيس الوزراء المصري آنذاك مصطفى النحاس

([1]) المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص474.

([2]) الموسى، سليمان: إمارة شرق الأردن – نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946م، وزارة الثقافة، عمان 2009م، ص311.

([3]) العدول، جاسم محمد وآخرون: تاريخ الوطن العربي المعاصر، ط1،جامعة الموصل، الموصل 1986م، ص600.

تجاهل المشروع [1]، ثم قام نوري السعيد بنصيحة من وزيــر الدولـــة البريطـــاني المستر كيزي، بطرح المشروع رسمياً في 14 كانون ثاني 1943م، وأطلق عليــه اسم " الكتاب الأزرق "، كذلك سمي بمشروع الهلال الخصيب لشكل دوله الجغرافي [2]، وطالب السعيد في مشروعه من بريطانيا إعادة توحيد أقاليم سوريا الطبيعية في دولة واحدة واتحادها مع العراق في بادئ الأمر، مع إبقاء الباب مفتوحاً لعام الدول العربية الأخرى للانضمام للاتحاد، ولخص نوري السعيد مشروعه في النقاط التالية [3]:

1- توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة.
2- يترك لسكان هذه الدول اختيار نوع الحكم ملكي أم جمهوري.
3- تنشأ عصبة عربية ينضم إليها العراق وسوريا فوراً مع ابقاء البـــاب مفتوحـــاً للدول العربية الأخرى للانضمام إليها.
4- يكون لهذه العصبة مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة فيه ويرأسه أحد رؤساء الدول بالاتفاق بينها.
5- يكون مجلس العصبة مـــسؤولاً عـــن الـــدفاع والـــشؤون الخارجيـــة والعملـــة والمواصلات والجمارك والتعليم.
6- يمنح اليهود في فلسطين إدارة شبه ذاتيه في المنطقة التي يكون أكثرية فيها.
7- تكون القدس مدين يباح دخولها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة والعبادة.
8- منح الموارنة في لبنان إدارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به في أواخـــر العهد العثماني.

([1]) الجبوري، نشأة فكرة جامعة الدول العربية،ص16.

([2]) ويليه، فرنان: الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة: نجدة مـــاهر وطـــاهر شهاب، ط1، المكتب التجاري، بيروت 1960م، ص95-96.

([3]) عبد الهادي، المـــسألة الفلـــسطينية، ص90؛ الجبـــوري، نـــشأة فكـــرة جامعـــة الـــدول العربية،ص17-18.

هذا ولم يوجه نوري السعيد دعوة للسعودية للانضمام للمشروع على اعتبار أن السعودية ذات نظام اقتصادي مختلف عن العراق وبلاد الشام، في حين قابلت السعودية المشروع بالمعارضة لأسباب عديدة منها:

1- أن المشروع سيخل بموازين القوى في المنطقة لصالح الهاشميين.

2- أن المشروع من شأنه تقويض جهود ودور آل سعود في القضايا العربية وخاصة الفلسطينية منها.

3- كانت السعودية حريصة على أن تحصل كل دوله عربية على استقلالها وتحافظ عليه.

4- خشية الملك عبد العزيز من ابتلاع الهاشميين لدولته بعد وفاته على أساس الإرث والقوة والتقدم.

وفي سبيل إفشال المشروع قام الملك عبد العزيز بتقديم معونة مالية إلى سوريا بلغت ستة ملايين جنيه [1]، كما حاول الملك عبد العزيز التأثير على بريطانيا للوقوف ضد المشروع من خلال اللقاء الذي جمع الملك عبد العزيز بجدة مع وزير الدولة البريطاني، حيث أوضح للوزير البريطاني أنه يؤيد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لكنه يرفض الوحدة السياسية لاعتبارات أسرية [2].

ويذكر خير الدين الزركلي أن الملك عبد العزيز كتب لنوري السعيد يبين له موقفه من المشروع وهو تفضيله أن تحافظ كل دولة عربية على استقلالها مع العمل معاً لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية دون مزايدة من أحد قائلاً " أما سياستنا التي نستهدفها في البلاد العربية فهي أن تكون مستقلة ومحافظة كل من البلدان العربية على مكانتها ومنزلتها لا يتعدى بعضها على بعض حفظاً للتوازن ومنعاً للشحناء والبغضاء بينها، فإذا كان القصد.. هو لمصلحة سوريا وفلسطين وراحة اخواننا

---

(1) فرح، محمد: الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف (تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية 1514-1964م)، ط1، دار الفكر العربي (د.ت)، ص243.

(2) محافظة، علي: النشأة التاريخية للجامعة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة (5)، العدد (41)، تموز 1982م، ص77.

فيها.. إن مساعينا مبذولة في هذا السبيل آناء الليل وأطراف النهار لا مطمع لنا في شيء إلا المحافظة على ما بأيدينا وتأمين راحة الآخرين " [1].

مما سبق نلاحظ أن السعودية قد وقفت موقفاً معارضاً لمشاريع الوحدة العربية التي أتت خلال هذه الفترة عن طريق الهاشميين سواء من العراق أو شرقي الأردن، حيث كانت وجهت النظر السعودية في سبيل حل القضية الفلسطينية، التعاون العربي العام في وحدة شاملة وليس من خلال اتحادات أو مشاريع وحدوية على أساس الأسرية التي اعتبرت أن قيامها يشكل إخلالاً بموازين المنطقة على حساب المملكة، لذلك نجدها قد حرصت على تبرير معارضتها لتلك المشاريع على ضرورة محافظة كل دولة عربية على استقلالها وعدم المزايدة من أحد تجاه قضايا الأمة، كما أنها كانت تخشى من غايات مستترة لتلك المشاريع جعلتها تقف منها موقفاً حذراً.

3.5.1.2 مكانة القضية الفلسطينية في لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت عام 1945م:

على الرغم من المواقف الايجابية التي أظهرتها الإدارة الأمريكية في رسائلها مع الملك عبد العزيز منذ عام 1938م، إلا أنه حدث في عام 1944م أن بدأت الحكومة الأمريكية وبتأثير من الحركة الصهيونية العالمية، تظهر تحولاً وتراجعاً عن تعهداتها للعرب عامة والسعودية خاصة، إذ حاولت الحركة الصهيونية دفع الكونغرس الأمريكي إلى إصدار قرار يقضي بفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتأسيس جمهورية يهودية فيها، وأن تتكفل أمريكا تحقيق هذا المشروع [2]، وعندما علمت العربية السعودية بهذا الأمر قامت بمخاطبة الوزير الأمريكي المفوض في السعودية " وليم أيدي " ليقوم هو بدورة بمخاطبة الرئيس الأمريكي روزفلت لمعرفة حقيقة الأمر [3].

---

(1) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1149.

(2) أنيس، محمد؛ حراز، رجب: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة 1967م، ص561.

(3) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1145.

وقد استجابت الإدارة الأمريكية للاستفسار السعودي عبر وزيرها المفوض أيدي في جدة، بأن ما سمعت به السعودية صحيح، إلا أن السلطات العسكرية الأمريكية أمرت بسحب هذا المقترح أو المشروع من جدول أعمالها، وأن الرئيس روزفلت دعم إجراء سحب المشروع [1].

ونظراً لتزايد حالة الاحتجاجات العربية مع تزايد تعقيدات القضية الفلسطينية والقلق السعودي حيال ذلك، وحرصاً من الرئيس الأمريكي روزفلت على منع تصدع العلاقات العربية الأمريكية وخصوصاً النفطية، أظهر الرئيس روزفلت اهتماماً بموقف الملك عبد العزيز من القضية الفلسطينية، وعبر عن اهتمامه ذلك بتوجيه الدعوة للملك عبد العزيز للاجتماع به في شهر كانون ثاني 1945م وهو عائد من مؤتمر اقتسام عالم ما بعد الحرب العالمية الذي عقد في يالطا [2].

استجاب الملك عبد العزيز لطلب الدعوة الأمريكي، فسافر من ميناء جدة على طراد أمريكي كان بانتظاره ورافقه في الرحلة عدد من المسؤولين السعوديين منهم يوسف ياسين وزير الخارجية، وحافظ وهبه الوزير المفوض السعودي في لندن وغيرهم، وتم الاجتماع في الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت يوم الخميس 14 شباط 1945م على ظهر الطراد الأمريكي الحربي " كوينسي " (Quincy) في منطقة البحيرات المرة بالسويس في مصر [3].

استمر الاجتماع بين الزعيمين لمدة أربع ساعات، وكان محور الحديث بينهما يدور حول القضية الفلسطينية وحقوق الشعبين السوري واللبناني في الاستقلال، وقد حاول الرئيس الأمريكي في بداية اللقاء إقناع عبد العزيز باستخدام مكانته ونفوذه عند العرب لتسهيل هجرة اليهود للأراضي الفلسطينية، لكن رد الملك عبد العزيز عليه جاء سريعاً ولاذعاً حيث قال " ولماذا لا تعطون اليهود وأبناءهم أفضل الأراضي والبيوت التي كانت لمضطهديهم الألمان "، فرد عليه روزفلت أن اليهود يفضلون الهجرة إلى فلسطين، وأنهم يخافون البقاء في ألمانيا، وهنا انتفض الملك

([1]) أنيس، الشرق العربي، ص561.

([2]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص45.

([3]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص151.

عبد العزيز قائلاً " إن المجرمين لا الأبرياء هم الذين يجب أن يدفعوا ثمن جرائمهم "[1].

وحاول الرئيس روزفلت شرح رأيه في قضية اليهود باعتبارها قضية إنسانية تتعلق بإيواء المضطهدين منهم، الذين شردهم الألمان، وعندما رأى أن هناك عدم استجابة من الملك لفكرة هجرة اليهود لفلسطين، سأل روزفلت الملك عبد العزيز عن المكان الذي يمكن أن يلجئوا إليه، فأجابه الملك عبد العزيز " من أين شردوا، يعود كل منهم إلى بلده "[2].

ويذكر الزركلي أن الملك عبد العزيز شرح للرئيس الأمريكي حق الشعب الفلسطيني في وطنه وأن هجرة اليهود لفلسطين تشكل خطراً ليس على فلسطين وحدها بل على كافة البلاد العربية، فرد روزفلت عليه بأنه لن يدعم اليهود ضد العرب، ولن يقوم بأي حركة معادية للعرب[3].

ثم طرح الرئيس روزفلت أن فكرة جلاء البريطانيين عن فلسطين لن تكون إلا بشرطين [4]:

1- أن يوافق العرب على إنشاء وطن قومي لليهود سبق به الوعد.

2- أن يوافق العرب على زيادة حجم الهجرة اليهودية خلال الأعوام التالية من الحرب.

فرد الملك عبد العزيز على ذلك بتحذير الرئيس الأمريكي من جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وأن العرب واليهود لا يمكنهم التعايش معاً في فلسطين، ولا في أي مكان آخر، وأن الشعب العربي لن يسمح مستقبلاً بدخول أفواجاً جديدة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين وأنهم سيحملون السلاح من أجل ذلك، وإن حدث ذلك سيكون هو نفسه في مقدمة المحاربين والمدافعين عن عروبة فلسطين لمكانته بين

([1]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ3، ص1173-1174.

([2]) الزركلي، خير الدين: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، بيروت 1984م، ص270-271.

([3]) الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص271.

([4]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص45.

الشعوب العربية والإسلامية باعتباره حامي الحرمين الشريفين، مبيناً أن هناك جيشاً يهودياً كامل التسلح في فلسطين يحارب العرب ويشكل تهديداً دائماً لهم، ولا تبدو عليه أي رغبة في محاربة الألمان [1].

وفي نهاية اللقاء وعلى أثر الموقف المتشدد الذي أظهره الملك عبد العزيز إزاء القضية الفلسطينية تعهد الرئيس الأمريكي بأنه لن يساعد اليهود ضد العرب في فلسطين، ولن يقدم على اتخاذ أي موقف يتعلق بالهجرة اليهودية لفلسطين دون استشارة العرب ورضاهم، وقد قال الرئيس روزفلت نتيجة المقابلة " بين كل الرجال الذين قابلتهم في حياتي لم ألتق واحداً حصلت منه أقل مما حصلت عليه من هذا الملك العربي ذي الإرادة الحديدية " [2].

كما عقب الرئيس روزفلت على ذلك اللقاء في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي في الأول من آذار 1945م، قائلاً " لقد فهمت من عبد العزيز بن سعود عن قضية المسلمين واليهود في فلسطين في خمس دقائق، أكثر من تبادل ثلاثين أو أربعين رسالة "[3]. لكن لم يمض على ذلك اللقاء سوى بضعة شهور حتى توفي الرئيس روزفلت فجأة في 12 نيسان 1945م، فخلفه الرئيس " هاري ترومان " الذي تبنى المطالب الصهيونية ومشروع التقسيم [4].

نلاحظ مما سبق أن الملك عبد العزيز قد وقف موقفاً مشرفاً لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية، إذ رفض الهجرة اليهودية وأكد على هوية فلسطين العربية، ولم يجامل أو يقدم تنازلات عن القضية على الرغم من وقوفه أمام رئيس يمثل زعيم أحد قطبي أكبر قوتين عالميتين خارجتين من الحرب العالمية الثانية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على صدق الثوابت الدينية والقومية عند ذلك الملك.

---

(1) ميشان، نبوا: عبد العزيز آل سعود (سيرة بطل ومولد مملكة)، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت 1965م، ص257؛ وهبه، خمسون عاماً، ص168.

(2) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص46.

(3) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص151.

(4) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص339.

3.2.5.1.1 موقف السعودية من قرار التقسيم عام 1947م:

استطاعت الحركة الصهيونية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ولاية الرئيس ترومان من زيادة نشاطها في فلسطين والعالم منذ أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فقد أدى تأييد الرئيس الأمريكي ترومان لهجرة مئة ألف يهودية إلى فلسطين إلى اندلاع الاضطرابات من جديد في فلسطين عام 1946م [1]، وأدى تطور الأحداث إلى أن تطالب بريطانيا في 2 نيسان 1947م بإدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وإلى تشكيل لجنة دولية لشؤون فلسطين، وفعلاً قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة بفلسطين من 11 عضواً، عرفت باسم " لجنة انسكوب " (UNCCOP)، وقد كلفت اللجنة بزيارة فلسطين لايجاد حل للقضية الفلسطينية، وقد رفض العرب التعاون مع اللجنة وقاطعوها لأنها كانت مؤيدة للصهيونية، في حين أيدها الصهاينة، وانتهت اللجنة إلى إعداد تقرير مكون من 12 توصيه منها [2]:

1- إنهاء الانتداب على فلسطين.

2- تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

3- تدويل الأماكن المقدسة.

وفي 29 تشرين ثاني 1947م أصدرت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين بتأييد 33 دولة، ومعارضة 13 دولة، وامتناع 10 دول عن التصويت منها بريطانيا [3].

وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز قد حضر مناقشات الجمعية العمومية لقرار التقسيم مندوباً عن السعودية، فوجه في كلمته لأعضاء الجمعية العامة نقداً لاذعاً لموافقتها على قرار التقسيم باعتبار أنه جاء منافياً لمبادئ الأمم المتحدة حيث قال " لقد أتينا هنا يملؤنا الأمل بأن جميع الأمم ستحترم وتؤكد حقوق الإنسان والعدالة، وبأن هذه المنظمة ستكون أداة لتحقيق الأمن والسلم الدولي، وفي نفس الوقت كان

([1]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص445.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص197.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص197.

يحدونا الأمل بأن المنظمة ستكون عبارة عن أساس قوى لتحقيق التفاهم المــشترك بين جميع الشعوب، لقد تعهدنا أمام الله والتاريخ بأن ننفذ الميثاق بإخلاص وحــسن نية، وبذلك نحترم حقوق الإنسان ونصد كل عدوان، ولكن للأسف فإن قرار اليوم قد هدم كل المواثيق التي سبقته " [1]، مضيفاً أن الدول الكبرى مثل أمريكا قد مارســت ضغوطاً لإرغام الدول الصغيرة على التصويت للقرار بقوله " لقد شعرنا مثلما شعر الآخرون بالضغط الذي أجري على عدة مندوبين في هذه المنظمة من قبــل بعــض الدول الكبرى، وذلك لكي يكون تصويتهم في صالح مشروع التقسيم "، وفي ختــام كلمته بين أمام الحضور أن بلده غير ملزمة بتنفيذ هذا القرار المجحف، فقــال إن " حكومة المملكة العربية السعودية تود أن تسجل في هذه المناسبة التاريخية، بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالقرار الذي تبنته الجمعية العامة اليوم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تحتفظ لنفسها بكامل الحق في حرية التصرف بالطريقة التي تراها تتناسب مع مبادئ الحق والعدالة " [2].

وكانت السعودية قبل ذلك قد قدمت في 27 أيلول 1947م مذكرة احتجاج إلــى الحكومتين الأمريكية والبريطانية حذرت فيهما من مخاطر التقسيم وتأييد الصهيونية، وطالبت الحكومتين الأمريكية والبريطانية بإعادة النظر في سياسة دعمهم للحركــة الصهيونية [3].

وبعد المصادقة على قرار التقسيم أصدر الملك عبد العزيز أوامره لابنه الأمير فيصل والوفد السعودي المصاحب له بمغادرة نيويورك حالاً، في إشارة منــه إلــى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، على الرغم من أنه كان هناك ترتيــب مــسبق لإجراء محادثات سعودية أمريكية على هامش اجتماع الجمعيــة العموميــة للأمــم المتحدة لمناقشة قضايا تخص البلدين [4]. كما بعث الملك عبد العزيز برســالة إلــى الرئيس الأمريكي ترومان عبر فيها عن خطورة الموقف، وأن قرار التقسيم قد جعل

([1]) الفاتح، زهدي: الفيصلية – منهاج حضارة ومدرسة بناء، بيروت 1972، ص62.

([2]) الفاتح، الفيصلية، ص62-63.

([3]) الغلامي، الملك الرشد، ص172.

([4]) الغلامي، الملك الرشد، ص174.

العرب مصممين أكثر من أي وقت مضى على القتال لدفع هذا الظلم والعدوان، الذي فشلت الطرق السلمية في دفعه (1).

وعلى الصعيد الشعبي عمت المملكة موجة من احتجاجات عارمة وسخط شعبي مدوي، حيث شهدت العاصمة الرياض مهرجاناً شعبياً حاشداً ضم الآلاف من المشاركين الذين وجهوا سخطهم للمجتمع الدولي وخاصة للدول الغربية باعتبارها هي المسؤولة عما يجري في فلسطين، واعتبروا أن الواجب يحتم عليهم الاستعداد للمعركة، وتفاعلاً مع الأحداث الشعبية أمر الملك عبد العزيز بإلغاء الاحتفال في ذلك العام بمناسبة ذكرى الجلوس الملكي الذي تعتبره المملكة من أجمل أعيادها وأن يكتف برفع العلم وتبادل التهاني (2).

وعندما وجدت السعودية أن الدول الكبرى ماضية في قرار التقسيم أمر الملك عبد العزيز وزارة الخارجية السعودية أن تبعث برقيات شكر لحكومات الدول الخمس التي رفضت القرار وهي (مصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن)، اعتزازاً بمواقف هذه الدول وكصورة من صور رفض السعودية لقرار التقسيم (3).

4.2.5.1.1 السعودية وموقفها من القضية الفلسطينية في إطار الجامعة العربية:

كانت القضية الفلسطينية من أهم عوامل قيام جامعة الدول العربية عام 1945م، حيث دفعت الظروف السياسية التي كانت تعيشها البلاد العربية مع نهايات الحرب العالمية الثانية، في تفعيل رغبة الشعوب العربية بالوحدة لمواجهة المتغيرات الدولية وخاصة خطر الصهيونية على البلاد العربية.

فقد أخذ الرأي العام العربي عام 1944م يضغط في اتجاه وحدة عربية حقيقية مغايرة لما جاء في مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وقد تبوأت مصر مقاماً خاصاً في نفوس العرب بعد المشاورات الأولية التي أجراها رئيس الوزراء

---

(1) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـ4، ص1284-1285.

(2) المسند، عائشه: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين 1939-1948م، دار المريخ، الرياض 1992م، ص202.

(3) المسند، المملكة العربية السعودية، ص203-204.

المصري مع وفود الدول العربية عام 1944م بهذا الخصوص، وفي 25 أيلول 1944م اجتمع في الإسكندرية مندوبين عن الدول العربية الراغبة في الوحدة وهي الدول المستقلة مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن، كذلك حضر مندوب عن عرب فلسطين، وخلص الاجتماع إلى الخروج ببيان في 7 تشرين أول 1944م عرف بـ (برتوكول الإسكندرية)، وقعت عليه جميع الوفود باستثناء السعودية واليمن، حيث تأخر توقيعهما عليه بسبب التحفظ على بعض مضامينه حتى 5 شباط 1945م، وفي 22 آذار وقعت الدول المؤسسة السالفة الذكر على ميثاق الجامعة، وتم الاتفاق على أن تمثل فلسطين في اجتماعات اللجنة السياسية العربية، دون أن يكون لها حق الاشتراك في التصويت [1].

وكانت القضية الفلسطينية هي الهدف والغاية لعقد أول مؤتمر للجامعة وذلك بعد عام واحد من قيامها، وبدعوة من الملك فاروق ملك مصر، حيث عقد المؤتمر في مدينة أنشاص في الفترة من 28-29 أيار 1946م كرد فعل على قرار اللجنة الأنجلو – أمريكية بتقسيم فلسطين، وشارك في المؤتمر ممثلين عن الأردن وسوريا ولبنان واليمن ومصر والعراق بالإضافة إلى السعودية حيث مثلها الأمير سعود بن عبد العزيز، واتخذ المؤتمر القرارات التالية [2]:

1- إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً.

2- منع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية.

3- العمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة فيها.

وقد التزمت السعودية بتطبيق قرارات المؤتمر، إذ أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً بتأليف لجنة مركزية سعودية للدفاع عن فلسطين برئاسة ولي العهد الأمير سعود، كما تشكلت لجان للتبرعات في مختلف مدن وقرى المملكة.

وعلى الرغم من استقبال العرب والفلسطينيين قرارات مؤتمر أنشاص بالتفاؤل والأمل والحماس على أساس قرب التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية عن طريق

([1]) محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية،ص80-84.

([2]) العدوان، عبد الحليم: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990م، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان 2009م، ص29-30.

العمل الجماعي، إلا أن أمريكا وبريطانيا استطاعت امتصاص نقمة الشارع العربي والفلسطيني من خلال إظهار عدم الزامية قرارات لجنة الأنجلو – أمريكية، وهذا ما أضعف قرارات المؤتمر أمام هياج الرأي العام العربي، ودفع إلى عقد مؤتمر طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية، في مصيف بلودان في سوريا خلال الفترة من 8-12 حزيران 1946م، ومثل السعودية في المؤتمر ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز، ومستشار الملك عبد العزيز يوسف ياسين، وقد أدرج على جدول أعماله بندان رئيسان، الأول: القضية الفلسطينية، والثاني: بيان مؤتمر قمة أنشاص[1].

واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات العلنية والسرية، وهي على النحو الآتي:

أ- القرارات العلنية [2]:

1- رفض قرارات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية وكشف تحيزها لليهود.

2- تجريد اليهود من السلاح.

3- رفض أي شكل من أشكال تقسيم فلسطين.

4- إجراء مفاوضات مع بريطانيا من أجل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين، وإذا تعذر الوصول إلى حل معها تعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة.

5- تنظيم تمثيل فلسطين في هيئة جديدة تعرف بـ " الهيئة العربية العليا لفلسطين ".

6- إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية.

7- إنشاء لجان للدفاع عن فلسطين في كل دولة عربية.

8- إصدار طابع باسم فلسطين.

ب- القرارات السرية [3]:

1- حث الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين في المال والسلاح والمجاهدين.

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص36-37.

([2]) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج2، ص352.

([3]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص38-39.

2- إذا قبلت قرارات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية تتخذ الدول العربية التدابير التالية:

- عدم السماح للدولتين البريطانية والأمريكية بأي امتياز جديد.
- عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أي هيئة دولية.
- مقاطعتهما مقاطعة أدبية.
- الشكوى لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.
- النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات مع البلاد العربية.

ويذكر أن المؤتمر قد تلقى رسالة خلال اجتماعه من الملك عبد العزيز طلب فيها من المؤتمرين " بناء قرارات المؤتمر على الواقع، وإرسال وفد من الجامعة العربية وفلسطين إلى واشنطن للمفوضة مع الدولتين للوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه، واستنفاذ جميع الوسائل السياسية " (1).

هذا وقد استجابت الحكومة البريطانية لطلب جامعة الدول العربية بإجراء مفاوضات مع العرب لحل القضية الفلسطينية، فدعت العرب إلى عقد مؤتمر في لندن يوم 10 أيلول 1946م، يحضره ممثلين عن الدول العربية السبع وعرب فلسطين واليهود، إلا أن عرب فلسطين رفضوا الدعوة الموجهة إليهم، بسبب رفض بريطانيا مشاركة مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني، وهنا تدخل الملك عبد العزيز وأكد على ضرورة حضور الوفد الفلسطيني للمؤتمر لتفويت الفرصة على اليهود، حيث قال " سوف نشعر بشيء من الفضاضة والحرج عندما تسأل الحكومة البريطانية وفودنا أين عرب فلسطين " (2)، فاستجابت الهيئة العربية العليا لفلسطين لطلب الملك عبد العزيز.

وفي المؤتمر عرضت كل من الحكومة البريطانية والعرب واليهود مشاريع لحل القضية، إلا أن تلك المشاريع لم تلق قبول، إذ رفض العرب واليهود المشروع البريطاني الذي عرف بمشروع (موريسون) نسبة لصاحبه رئيس الوزراء

---

(1) العدوان، القضية الفلسطينية، ص39.

(2) بيراوي، موقف المملكة، ص156.

البريطاني، كما رفضت بريطانيا واليهود المشروع العربي، ورفض العرب المشروع اليهودي مما أدى لفشل المؤتمر [1].

أمام هذا الوضع لم يبق أمام بريطانيا إلا أن تحول القضية الفلسطينية برمتها إلى الأمم المتحدة، فقامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتشكيل لجنة (انسكوب) التي أوصت عام 1947م بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وهذا ما أشعل فتيل الغضب العربي، فعمت الاحتجاجات والمظاهرات البلاد العربية مما دفع اللجنة السياسية للجامعة العربية لعقد اجتماع في صوفر بلبنان بتاريخ 16 أيلول 1947م، لدراسة قرار التقسيم، واتخاذ موقف عربي موحد من قرار اللجنة الدولية، وقد مثل السعودية في المؤتمر مستشار الملك يوسف ياسين [2].

واتخذ المؤتمر عدة قرارات تتلاءم مع التوجه العربي السياسي، نذكر منها: أن مقترحات اللجنة الدولية تشكل هدراً للحقوق الفلسطينية وخطر يهدد الأمن والسلام في البلاد العربية، كما قررت اللجنة السياسية إرسال مذكرات إلى كل من أمريكا وبريطانيا تعلن فيها أن كل قرار يتخذ بشأن القضية الفلسطينية لا يتضمن قيام دولة فلسطينية عربية مستقلة يهدد بإثارة الاضطرابات في المنطقة، وأن الدول العربية ستقدم كل عون ومساعدة لفلسطين [3].

وتنفيذاً لهذه القرارات قدمت السعودية في 27 أيلول 1947م مذكرتي احتجاج للحكومتين البريطانية والأمريكية محذرة فيهما من مخاطر التقسيم ومساعدة الحركة الصهيونية، لافتة نظر الدولتين إلى ضرورة إعادة سياسة تأييدهم لليهود على حساب العرب [4]، جاء فيهما: أن حكومة جلالة الملك لتعتقد بأن التمادي في هذه السياسة للحكومتين البريطانية والأمريكية المؤيدة على نحو سافر للصهيونية، سيكون من الأسباب الداعمة لقيام حرب عالمية ثالثة تكوى بها البشرية، لذا فإننا نبعث

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص40-41.

([2]) خوري، المشاريع الوحدوية العربية، ص204.

([3]) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص825-826.

([4]) المسند، عائشه: المملكة العربية السعودية، ص213.

باستنكارنا الصارخ على كل ما يحاك ضد مصلحة العرب في فلسطين، وإننا لنرجو أن تنظر الحكومتان لهذه القضية على ضوء الحق والعدالة [1].

لكن على ما يبدو أن المحاولات العربية السابقة لم تنجح فـــي بلـــورة موقـــف عربي من الناحية العسكرية، تتلائم وخطورة الموقف في فلسطين، مما جل موقـــف الحكومات العربية محل نقد شعبي عربي، ولمواجهة المستجدات وامتصاص غضب الرأي العام العربي، ولتوحيد الجهود العربية تجاه مشروع التقسيم عقـــدت اللجنـــة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً جديداً لها في عالية ببيروت فـــي 7 تـــشرين أول 1947م [2]، وتمخض عن دلك الاجتمـــاع التوصـــية بـــدعم الحكومـــات العربيـــة للفلسطينيين مادياً ومعنوياً لتقويتهم حتى يستطيعوا الدفاع عـــن أنفـــسهم وكيـــانهم، ورصد الأموال اللازمة لذلك حيث تم الاتفاق على مساهمة الدول العربية بالمال من أجل فلسطين، وحددت الجامعة مبلغ مليون دينار ميزانية للجنة العسكرية توزع على دول الجامعة حسب النسب التالية: مصر 42%، السعودية 20%، ســـوريا 12%، لبنان11%، العراق 7%، الأردن 5%، اليمن 3% [3]. كما تم تأليف لجنـــة فنيـــة عسكرية لتهيئة وتدريب الفلسطينيين وتجنيدهم [4].

وقرر المؤتمر كذلك أن تقوم دول الجامعة باتخاذ احتياطات عـــسكرية علـــى حدود فلسطين دون الدخول إليها، بحيث يتولى الفلسطينيين أنفسهم عبء الدفاع عن بلادهم على أن تزودهم الدول العربية بالمال والسلاح والخبراء العسكريين، وكـــان الملك عبد العزيز قد أيد هذا القرار حيث قـــال: " إن تـــرك الأمـــور فـــي أيـــدي الفلسطينيين أنفسهم على أن يمدهم العرب بالسلاح والعتاد سوف يمكن الفلـــسطينيين من الدفاع عن أنفسهم وتوطيد أقدامهم في بلادهم "[5]. وقد أيد مفتي فلسطين الحـــاج

([1]) الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص299-300.

([2]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص45.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص198.

([4]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص46.

([5]) وهبه، خمسون عاماً، ص170.

أمين الحسيني فكرة الجامعة ورأي الملك عبد العزيز بمساعدة عرب فلسطين بالسلاح وعدم تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين [1].

وبعد موافقة الأمم المتحدة على قرار التقسيم بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947م، عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 8 كانون أول 1947م اجتماعاً لها في القاهرة على مستوى رؤساء الوزارات العرب، حضره عن السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز، وصدر عن المؤتمر بيان شديد اللهجة ندد بقرار التقسيم ومشروع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ونادى بتزويد اللجنة العسكرية بالمال والسلاح والمتطوعين، واتخاذ كل ما يلزم لإحباط مشروع التقسيم الظالم، وانقسمت المواقف العربية حول كيفية تقديم المساعدة لفلسطين، حيث ظهر اتجاهان، الأول: نادى بدعم القوات الفلسطينية بدون تدخل مباشر من القوات العربية، والثاني: طالب بتدخل القوات النظامية العربية، وقد تبنت السعودية الاتجاه الأول [2].

ويبدو أن الملك عبد العزيز كان يرفض فكرة دخول القوات العربية النظامية لفلسطين في بادئ الأمر، ليس تنصلاً من واجبه الديني والقومي تجاه فلسطين، بل لأنه كان يرى أن دخول الجيوش العربية لفلسطين سيكسب اليهود تعاطف الدول الغربية وبالتالي سيظهر اليهود أنهم أصحاب الحق أمام المجتمع الدولي، مما سيدفع بالدول الكبرى لدعم اليهود، في حين أن مساعدة العرب للفلسطينيين بالمال والسلاح بحيث يتولى الفلسطينيين أنفسهم الدفاع عن أرضهم سيحول دون التدخل الغربي المباشر لجانب اليهود.

5.2.5.1.1 **المملكة العربية السعودية وحرب فلسطين عام 1948م**:

بعد أقل من شهر من تاريخ موافقة الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني 1947م على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، أعلنت بريطانيا في أواخر كانون ثاني من نفس العام عن عزمها على إنهاء الانتداب والانسحاب من فلسطين

---

(1) Hurewitz, J.c.,Diplomacy in the near and the Middle East. vol 2 (Princeton 1956) pp. 281–295.

(2) بيراوي، موقف المملكة، ص156؛ العدوان، القضية الفلسطينية، ص48.

نهائياً، وحددت لذلك تاريخ 15 أيار 1948م، وقد دفع هذا الأمر الدول العربية إلى عقد عدت اجتماعات مختلفة للتباحث في هذا القرار، حتى أجمعت أرائها في النهاية على أن ترسل جيوشها إلى فلسطين بعد انتهاء الانتداب لمنع قيام دولـــة يهوديـــة، وشكلت الهيئة العربية العليا في فلسطين لمواجهة التنظيمات اليهودية قوات جـــيش الجهاد المقدس برئاسة عبد القادر الحسيني، كما تم تـــشكيل جـــيش الإنقـــاذ مـــن المتطوعين العرب بقيادة العراقي إسماعيل صفوت [1].

وفي إطار التشاور بين الدول العربية لمواجهة الموقف، اســـتقطبت الـــسعودية مختلف الزعامات العربية والأجنبية، ففي آذار 1948م وصل إلى الريـــاض وفـــد عربي ضم جميل مردم رئيس وزراء سوريا، ورياض الـــصلح رئـــيس الـــوزراء اللبناني، للتشاور وعرض خلاصة الموقف في فلسطين على الملك عبـــد العزيـــز، واطلاعه على قرار الدول العربية الاشتراك عسكرياً في الدفاع عن فلسطين، فـــأبلغ الملك عبد العزيز الوفد بأن المملكة العربية السعودية على استعداد تام للاشتراك في الحرب دفاعاً عن عروبة فلسطين وتضامناً مع الدول العربية إلى أن تظفر فلسطين بحقها وعروبتها [2].

وتلا إعلان الملك عبد العزيز استعداد بلاده للدفاع عـــن فلـــسطين عـــسكرياً بإصدار أوامره إلى الشعب السعودي لجمع التبرعات، وتسجيل أسماء المتطـــوعين، وجعل مقراً للتجمع مدينة الجوف شمال غرب المملكة العربية السعودية [3].

وكانت المنظمات اليهودية قد سارعت بعد إقرار قرار التقسيم إلى تطبيقه على الأرض فنشب قتال مسلح بين التنظيمات اليهودية من جهة، وجيش الجهاد المقـــدس وجيش الإنقاذ من المتطوعين ولا سيما السعوديين من جهة أخرى، أســـفرت عـــن وقوع معارك طاحنة كان أهمها معركة القسطل في 4 نيسان 1948م، التي أثـــارت حفيظة بريطانيا ودفعتها إلى إرسال احتجاج إلى وزارة الخارجية السعودية في اليوم التالي لتلك المعركة، ذكرت فيه أن مسؤوليتها عن الأمن في فلـــسطين مـــا تـــزال

---

(1) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص198.

(2) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جـــ4، ص1178.

(3) المسلم، فلسطين والمواقف العربية، ص82.

مستمرة حتى نهاية الانتداب، راجية من السعودية اتخاذ إجراءات تمنــع بموجبهــا التشكيلات العسكرية غير المنتظمة من عبور الحدود مع فلسطين والاشتباك هنـــاك [1].

ولم تمض سوى أيام قلائل على مواجهة القسطل حتى قامت العصابات اليهودية بارتكاب مذبحة قرية دير ياسين الواقعة إلى الغرب من مدينة القدس في 10 نيسان 1948م، راح ضحيتها أكثر من 250 رجلاً وطفلاً وامرأة [2]، وما أن وصل نبــأ هذه المجزرة للملك عبد العزيز حتى قام بتحميل الحكومتين الأمريكية والبريطانيــة مسؤولية ما يجري على أرض فلسطين، وأصدر في الوقت نفسه أوامره إلى حكـــام نجد وشيوخ قبائلها بتسجيل المتطوعين استعداداً للجهاد في فلسطين، الأمر الذي أثار الحكومة الأمريكية ودفعها إلى مخاطبة الملك عبد العزيز قائلة أنها " تود أن تحـــيط الحكومات العربية عامة، والمملكة العربية خاصة، بأن أية محاولة عمادها العنف أو القتال أو التدخل العسكري في مسألة فلسطين من جانـــب إحـــدى الـــدول العربيـــة المجاورة لن تكون في مصلحة العرب " [3].

لم تستطيع القوات الفلسطينية وجيش الإنقاذ تحقيق أي نصر يذكر على القوات الصهيونية منذ اندلاع المواجهات المسلحة بعد إعلان قرار التقسيم، مما دفع الزعماء العرب للاجتماع في عمان في 30 نيسان 1948م وقرروا بعد مـــداولات طويلـــة ومشاورات مكثفة، تشكيل قيادة عربية عامة موحدة بقيادة الملك عبدالله بن الحسين، ووضع قوة عسكرية مسلحة تحت إمرتها تتكون من ستة فرق مسلحة مـــن القـــوات البرية، وستة أسراب من القوات البحرية، ودخول الحرب إلى جانب الفلسطينيين في مواجهة اليهود الصهاينة، بعد انسحاب القوات البريطانية بتاريخ 15 أيار 1948م، وقد لقي هذا القرار تأييد السعودية، فأصدر الملك عبد العزيز في الحال أمراً بتشكيل فرقة عسكرية للمشاركة فعلياً وعملياً في إنقاذ فلسطين [4].

([1]) الغلامي، الملك الرشد، ص175؛ البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص199.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص199.

([3]) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، جــ4، ص1188.

([4]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص48؛ سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج2، ص358.

وعادت الرياض في 12 أيار 1948م لتستقطب الزعامات العربية، حيث وصلها بذلك التاريخ وفد عربي ضم كل من عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وجميل مردم رئيس وزراء سوريا، وعرضوا على الملك عبد العزيز خلاصة الموقف في فلسطين [1].

وكان الوفد قد عقد عدة اجتماعات مع الملك عبد العزيز استغرقت أكثر من أسبوع، وقد نصح الملك أعضاء الوفد بعدم اشتراك الدول العربية في أية حرب في فلسطين، والاكتفاء بمساعدتهم بالمال والسلاح للدفاع عن بلادهم، غير أن الوفود العربية أصرت على ضرورة الحرب الخاطفة، فاستجاب الملك لرأي الأغلبية، لأنه من المستحيل وقوفه بعيداً عن فلسطين والحق العربي [2]، على الرغم من عدم إيمانه بجدوى ذلك، لأنه رأى أن إشغال العدو وإنهاكه بقتال غير نظامي ومستمر طويل النفس والمدى، وتأييد عربي غير معلن هو الذي يبدل النتائج ويحقق الأهداف [3].

وفي 13 أيار 1948م قامت بريطانيا بإصدار بيان مشترك صادراً عن وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية أكدت فيه على إنها انتدابها على فلسطين بعد يومين؛ أي في 15 أيار 1948م، وهذا ما جعل لزاماً على الدول العربية الاستعداد للمرحلة الأصعب وهي الدخول عسكرياً لفلسطين للحفاظ عليها من خطر الصهيونية.

وانطلاقاً من مكانتها الدينية، ووفاءً لمواقفها القومية والعربية، قامت المملكة العربية السعودية من صبيحة يوم 14 أيار 1948م باستنفار كل قواها لإنقاذ فلسطين بالتعاون مع الجيوش العربية، حيث تحرك الجيش السعودي من مراكزه تأهباً للذهاب إلى الأماكن التي قررت له في ميادين الجهاد، كما ألغيت إجازات الضباط والجنود بأمر من الأمير منصور بن عبد العزيز وزير الدفاع والمفتش العام للجيش

([1]) بيراوي، موقف المملكة، ص184.

([2]) وهبه، خمسون عاماً، ص170؛ المسلم، فلسطين والمواقف العربية، ص82.

([3]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص51.

السعودي، الذي طلب منهم المرابطة في ثكناتهم رهن الأوامر على اعتبار أن البلاد في حالة حرب [1].

وكانت السعودية قد شكلت استجابة إلى قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد في عمان في 30 نيسان 1948م، قوة عسكرية مكونة من حوالي ثلاثـة آلاف مقاتـل، جهزت بالعتاد والمعدات والذخائر وكانت تحت إشراف وإعداد وتسليح وزير الدفاع السعودي الأمير منصور، وقد وزعت القوات السعودية على كتيبتين كل منها ألـف وخمسمائة مقاتل، وقسمت الكتيبة الواحدة إلى ثلاث سرايا مقاتلة رئيسية، كل سرية مؤلفة من ثلاثة فصائل مشاه، وفيصل رشاش وثلاثة فصائل مصفحات [2].

وقد انطلقت القوات السعودية من معسكرها المقام في مدينة الطائف إلى مدينـة جدة بتاريخ 21 أيار 1948م، حيث تم مغادرتها على متن طائرات سـعودية إلـى القاهرة، نظراً لعدم إمكانية دخولها عن طريق الأردن للموقف المتشدد الذي أبـداه الملك عبدالله بن الحسين من دخول المتطوعين السعوديين لفلـسطين عبـر الأردن، الأمر الذي جعل الملك عبد العزيز يضع القوات الـسعودية تحـت إمـرة القيـادة المصرية، وكان القائد العام للقوات السعودية العقيد سعيد الكردي، ونائبـه الرائـد عبدالله بن نامي [3].

وكان في وداع القوات السعودية الأمير منصور وجماهير غفيرة من الـشعب السعودي، أما بالنسبة للأسلحة الثقيلة والقوات المدرعـة والـذخائر والتجهيـزات الاحتياطية، فقد أرسلت بحراً إلى ميناء السويس [4]، وبعـد أن تجمعـت القـوات السعودية مع المصرية في العريش دخلت فلسطين عن طريق رفح، ثم شقت طريقها

([1]) الوكالة الأهلية للإعلام (نبراس) العلاقات السعودية الفلـسطينية – العمـق والامتـداد، الرياض 1990م، ص69-70.

([2]) دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلـف مراحلهـا، جـزءان، ط1، المكتبـة العصرية، بيروت 1960م، ج2، ص166.

([3]) المسند، المملكة العربية السعودية، ص237.

([4]) الحريري، صالح: الجيش السعودي في فلسطين، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 2001م، ص9.

داخل الأراضي الفلسطينية حتى وصلت مدينة غزة [1]، فاتخــذت مواقــع مقابلــة للمستعمرات اليهودية، وطبقاً للخطة العسكرية العربية المحددة، كان على الجيــشين السعودي والمصري الدخول من الجنوب والاستيلاء على المجدل وبئر السبع، ثــم التقدم شمالاً باتجاه تل أبيب، لتلتقي هناك مع القوات الأردنية والعراقية القادمة مــن الشرق، والقوات السورية واللبنانية القادمة من الشمال [2].

وقد استطاعت القوات المصرية والسورية استرداد الشريط الساحلي المحــاذي لساحل البحر الأبيض من رفح على الحدود المصرية جنوباً حتى مدينة أسدود شمالاً ماراً بدير البلح وخان يونس وغزة ودير سنيد والمجدل حتى أسدود، وقامت القوات السعودية خلال مراحل القتال المختلفة حتى توقيع الهدنــة الأولــى بــين العــرب وإسرائيل في 11 حزيران 1948م بعرقلــة ســير القوافــل وإمــدادات التمــوين للمستعمرات اليهودية، ونسفت أنابيب المياه المزودة للمستعمرات، كما شاركت فــي معارك عنيفة مع العدو كان من أشهرها معركة كراتيا التي اســتمرت ســبعة أيــام متواصلة، استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة وأبلت فيها بلاءً حسناً [3].

وخلال فترة الهدنة الأولى (11 حزيران – 8 تموز 1948م) استقبل الملــك عبد العزيز آل سعود الملك الأردني عبدالله بن الحسين الذي وصل للرياض في 29 حزيران للتباحث في مسألة القضية الفلسطينية، وفي ختام لقائهما صدر بيان سعودي أردني مشترك أكد على اتفاق الجانبين على حماية عرب فلسطين وضمان اســتقلال فلسطين وسيادتها المطلقة [4].

ومع انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال من جديد فــي 8 تمــوز 1948م، استعادت القوات السعودية دورها وأعيد توزيعها، بحيث أسند للسرية الأولى قطــاع كريتا قرب الفالوجا، وللسرية الثانية قطاع المجدل على الساحل، وللــسرية الثالثــة مهمة الدفاع عن قرية الحليقات التي تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة، وقــد

([1]) المسند، المملكة العربية السعودية، ص237.

([2]) الحريري، الجيش السعودي، ص10-11.

([3]) بيراوي، موقف المملكة، ص197؛ الحريري، الجيش السعودي، ص10.

([4]) الغلامي، الملك الرشد، ص178-182.

أبلت هذه السرايا بلاءً حسناً إلى جانب القوات المصرية في العمليات التي اشتركت فيها وخاصة في سد المنافذ وقطع طرق إمداد القوات الصهيونية في صحراء النقب، إلا أنه لم يمض أسبوع واحد على تجدد العمليات العسكرية حتى تقدمت الولايات المتحدة لمجلس الأمن باقتراح لوقف القتال، وفي 15 تموز 1948م أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف النار في فلسطين اعتباراً من 18 تموز، فوافقت الدول العربية ومنها السعودية على ذلك القرار [1]، فكانت الهدنة الثانية.

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 23 أيلول 1948م، وقررت بعد مشاورات مع الهيئة العربية العليا والأمين العام للجامعة الموافقة على طلب الهيئة العربية العليا بإعلان قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، بادرت السعودية وبدون تردد بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين، حيث أرسلت برقية إلى رئيس تلك الحكومة قائلة " إن حكومة المملكة العربية السعودية تعترف بحكومتكم وترجو لكم التوفيق "[2].

وكانت أن وقعت معارك عنيفة على الجبهة الجنوبية التي تشغلها القوات السعودية والمصرية بعد إعلان الهدنة الثانية حيث اشتبكت قوة سعودية مكونة من 80 مقاتلاً مع قوة يهودية بلغ عدد أفرادها 800 جندي، أسفرت عن استشهاد جميع أفراد الحامية السعودية، وتمكن القوات اليهودية من قطع الاتصال بين القوات العربية المرابطة ما بين قطاعي بئر السبع والخليل [3].

وفي 16 تشرين ثاني 1948م وافق مجلس الأمن على اقتراح المبعوث الأمريكي " رالف باتش " للتوفيق بين العرب واليهود، وقد تمثل ذلك الاقتراح في عقد اتفاقيات هدنة بين الأطراف المتنازعة وإنشاء مناطق منزوعة السلاح، وقد قبلت الأطراف المتحاربة من عرب ويهود بذلك، وتم تثبيت خط الهدنة الدائمة التي تمنع القوات المسلحة لتلك الأطراف من اختراقها، وأمرت القوات السعودية بالانسحاب إلى سيناء مثلما فعلت بقية الجيوش العربية التي انسحبت من فلسطين بعد

---

(1) دروزة، القضية الفلسطينية، ج2، ص196.

(2) المسند، المملكة العربية السعودية، ص244.

(3) بيراوي، موقف المملكة، ص204.

الهزائم التي منيت بها، فكان بذلك أحلت النكبة بفلسطين وفشلت الجيوش العربية في تحقيق ما جاءت من أجله، وفرضت الهدنة الثالثة على الأرض اعتباراً من 7 كانون ثاني 1949م [1].

وكانت السياسة البريطانية – الأمريكية تهدف إلى توقيع هدنة وصلح منفرد بين الدول العربية وإسرائيل كل واحدة منها على حده، فتم إجراء مفاوضات في جزيرة رودس في البحر المتوسط أسفرت عن توقيع اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل، حيث وقعت مصر أولاً على الهدنة مع إسرائيل في 24 شباط 1949م، ثم لبنان في 23 آذار 1949م، ثم الأردن في 4 نيسان 1949م، وأخيراً سوريا في 20 تموز 1949م [2].

أما بالنسبة للسعودية فقد رفضت الاشتراك في مفاوضات مع رودس مع اليهود، كما رفضت التوقيع على اتفاقية مع إسرائيل على اعتبار أنه لا يوجد لها حدود مشتركة مع فلسطين، وهكذا نجح اليهود بمساعدة أمريكا وبريطانيا من الاستيلاء على معظم الأراضي الفلسطينية وإقامة كيانهم الصهيوني (إسرائيل) في 15 أيار 1948م على أرض فلسطين، ومع ذلك عبر الملك عبد العزيز بعد تخليه عن فلسطين حيث قال " إني سأعمل كل شيء أن وأولادي في سبيل بقاء فلسطين عربية إلى الأبد " [3].

هذا وقد سطر الشعب السعودي إلى جانب حكومته أشرق صفحات النبل والشهامة بدعم الصمود العربي في فلسطين أثناء حرب 1948م، فقد أصدر سماحة رئيس القضاة بالمملكة الشيخ عبدالله حسن آل الشيخ في 10 كانون أول 1948م فتوى بوجوب الجهاد على جميع المسلمين ضد اليهود المعتدين في فلسطين [4]، فتدافع الشباب السعودي للتطوع للقتال دفاعاً عن ثرى فلسطين وقدسيته، كذلك أقبل

([1]) متولي، محمود: اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل 1949م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974م، ص23-24.

([2]) متولي، اتفاقية رودس، ص24-26.

([3]) دروزة، القضية الفلسطينية، ج2، ص43-44.

([4]) نبراس، العلاقات السعودية الفلسطينية، ص32-35.

الشعب السعودي على بذل كل ما هو غالي ونفيس لنصرة فلسطين، فأمر الملك عبد العزيز بتشكيل لجان لجمع التبرعات النقدية والعينية من الشعب، وكان أن ترأس اللجنة المركزية لجمع التبرعات الأمير فيصل بن عبد العزيز، تشكيل ثلاث لجان فرعية أخرى إلى جانب اللجنة المركزية، وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز أول من افتتح قائمة التبرعات بمبلغ خمسين ألف ريال، تلاه الأمير منصور بن عبد العزيز الذي تبرع بمبلغ 25 ألف ريال، وتوالت التبرعات حتى بلغت في المرحلة الأولى (112800) ريال سعودي، أما في المرحلة الثانية فقد جمع مبلغ (67100) ريال، وفي المرحلة الثالثة وصلت التبرعات إلى (12350) ريال سعودي [1]، ومما يذكر هنا أنه حتى قبل نهاية عام 1947م وصل مجموع ما تبرع به الشعب السعودي لمساندة الشعب الفلسطيني إلى حوالي خمسة ملايين ريال سعودي [2].

وفي فترة ما بعد حرب 1948م، وحتى عام 1953م بقيت المملكة العربية السعودية حذرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة حتى وفاة الرئيس ترومان الذي عرف عنه تحيزه إلى إسرائيل، كما ساد الهدوء على جبهات القتال المختلفة مع إسرائيل، وتوجهت هموم الدول العربية ومنها السعودية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني الذي شرد معظمه من أراضيه بشكل مفاجئ لظروف الحرب وويلاتها، كما توجهت السعودية إلى توثيق فكرة التعاون العربي عسكرياً لمواجهة المخاطر الناجمة عن ولادة الكيان الصهيوني، فشاركت في التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك في حزيران عام 1950م [3].

مما سبق نلاحظ أن المملكة العربية السعودية قد بذلت كل جهد ممكن في سبيل حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً، سواء أكان سلمياً من خلال المحافل العربية والدولية، أو عسكرياً من خلال إسهامها الفاعل في حرب عام 1948م، وأن الملك عبد العزيز قد ظل طوال حياته سنداً قوياً صادقاً ومخلصاً للقضية الفلسطينية

---

(1) المسند، المملكة العربية السعودية، ص260-261.

(2) بيراوي، موقف المملكة، ص188.

(3) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص51.

على اعتبار أن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم وإنما هـي قـضية العالمين العربي والإسلامي، فوقف داعماً مادياً ومعنوياً للثوار الفلسطينيين، ورافضاً للهجرة اليهودية ولقرار التقسيم، حتى غدت السعودية في عهـده وجهـة الزعمـاء والقادة العرب، والبعثات العربية والأجنبية للتشاور في الشأن الفلسطيني والعربـي لما له من عين ثاقبة، وبعد نظر، ووضوح في الرؤيا والهدف، بعيداً عن المـصالح الشخصية، مما أكسبه ود واحترام الجميع.

الفصل الثاني

السعودية والقضية الفلسطينية

في عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953-1964م

شهدت فترة حكم الملك سعود تطورات واسعة على صعيد القضية الفلسطينية والعلاقات العربية – العربية، والعلاقات العربية – الإسرائيلية، إذ اتسمت تلك الحقبة بغزارة أحداثها من خلافات عربية - عربية، وبالحرب الباردة، والأطماع الإسرائيلية بالاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية، وبظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما كانت حرب عام 1956م والتي تمثلت في تحالف الدول الغربية مع إسرائيل ضد العرب، وما ترتب عليها من احتلال إسرائيلي لأراضي عربية خارج حدود فلسطين، كذلك تميزت فترة حكم الملك سعود بكثرة مشاريع التسوية السلمية لحل القضية الفلسطينية، وهنا برزت شخصية وجهود الملك سعود في مواجهة التحديات الجديدة للقضية الفلسطينية، خاصة وأنه عاصر أحداثها وواكب جزيئاتها منذ عهد والده، بل وكانت له صولات وجولات في مواجهة الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية لفلسطين منذ أن كان ولياً للعهد، وعندما آلت إليه مقاليد الحكم سعى جاهداً لتوحيد الصف العربي كأساس لمقومة إسرائيل والتي كانت منطلقاً لفكرة مواصلته للعمل الدؤوب خلال تلك الفترة لتوحيد الصف العربي والإسلامي من خلال التحالفات العربية السياسية والعسكرية، التي انتهت في عهده إلى بداية العمل الفلسطيني المنظم بولادة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مؤتمر القمة العربي الأول في مصر عام 1964م.

وقبل أن نتتبع جهود ومواقف الملك سعود في دعم ونصرة القضية الفلسطينية منذ توليه الحكم عام 1953م، لا بد لنا أولاً من أن نستذكر بعض جهوده تجاه القضية إبان حكم والده الملك عبد العزيز وذلك عندما كان يشغل منصب ولي العهد.

1.2 جهود الملك سعود تجاه القضية الفلسطينية إبان ولايته للعهد:

لقد كان الملك سعود بن عبد العزيز أول أمير سعودي يقوم بزيارة إلى فلسطين والقدس، وذلك عندما كلفه والده بتلك الزيارة استجابة لطلب الهيئة العربية العليا

برئاسة أمين الحسيني، الذي بعث للملك عبد العزيز يطلعه على الأخطار التي تحيط بفلسطين وخاصة ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ألمانيا نتيجة لوصول النازيين للحكم فيها، شاكياً سرعة استيلاء اليهود على الأراضي في فلسطين بالطرق المختلفة ([1])، فكلف الملك عبد العزيز ابنه الأمير سعود بالذهاب إلى فلسطين والإطلاع على أوضاعها على أرض الواقع، فكانت الزيارة في 15 آب 1935م، حيث توجه الأمير من مصر عبر القطار إلى فلسطين، وكان موضع حفاوة وتكريم أهل فلسطين عندما توقف القطار في محطة رفح وخان يونس ودير البلح ومدينة غزة التي لقي فيها ترحيباً حاراً وألقيت الخطب والقصائد الشعرية، وقد ألقى أحد الشعراء قصيدة ترحيباً به، جاء فيها ([2]):

حي الأمير إلى لنا جاب الأخـيار　　مـــن والـده عز وجاه وترحيب
أمـــيرنا إلى خطـا كل الأمصار　　ضيف عزيز داس له صعب وصعيب
حـــنا بحاجتكم عن رد الأخـــطار　　(مسرى النبي) يدعو ولا له من مجيب
جئنا البنادق ترد عن كل من غـــار　　ومساعدات داخـله فـــي كـل جيب

وقد كان الأمير سعود قد قام قبل زيارته لفلسطين باشتراء أسلحة أثناء زيارته لبريطانيا في نفس العام الذي زار فيه فلسطين، وأرسلها للسعودية حيث تم تأمينها للثوار الفلسطينيين ([3]).

وبعد غزة توجه الأمير سعود والوفد المرافق له إلى مدينة القدس ثم زار مدينة نابلس حيث صلى في المسجد الأقصى الشريف والمسجد الإبراهيمي في الخليل، والتقى بالحركة الوطنية وأهل فلسطين عامة، ويصور لنا أكرم زعيتر تلك الزيارة بقوله أن أهل فلسطين رحبوا بالزائر واستقبلوه استقبالاً حسناً، حتى أنهم رفضوا أن يكون الأمير ضيفاً على حكومة الانتداب، وأصروا على أن يكون في ضيافتهم، إذ لم يسمحوا للحاكم البريطاني في نابلس بحضور الاحتفال به، ولم يكن الاستقبال استقبالاً رسمياً وحسب، بل كان استقبالاً شعبياً شارك فيه مختلف فئات المجتمع، وكان

([1]) جبارة، العلاقات الفلسطينية السعودية، ص8-9.

([2]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص110.

([3]) المسلم، لمحات عن القضية الفلسطينية، ص109.

المستقبلون ينظرون للأمير السعودي على أنه أمير عربي، وقد هتف آلاف الناس للوحدة العربية ولوالده ([1]).

وعندما زار الأمير سعود قرية عنبتا في طولكرم، وقف الشاعر عبد الرحيم حمود وألقى بين يديه قصيدة جاء فيها:

نَجمُ السُعودِ وَفي جَبينِكَ مَطلَعُهْ	أَنّى تَوَجَّهَ رَكبُ عِــزِّكَ يَتبَعُهْ
سَهلاً وَطِئتَ وَلَو نَزَلتَ بِمَحمــَلٍ	يَوماً لِأَمرَعَ مِن نُزولِكَ بَلــقَعُهْ
يا ذا الأَميرِ أَمامَ عَينِكَ شاعِرٌ	ضُمَّت عَلى الشَكوى المَريرَةِ أَضلُعُهْ
المَسجِدُ الأَقصى أَجِئتَ تَزورُهُ	أَم جِئتَ مِن قَبلِ الضَياعِ تُوَدِّعُهْ

وكان عندما وصل الشاعر للبيت الرابع، وقف الأمير سعود والدموع تترقرق في عينيه وخاطب الحاضرين بصوت جهوري حازم ومؤثر وقال " لا والله لن نودع فلسطين ونحن فينا عرق عربي واحد ينبض "([2]).

ومن هنا تبدأ حكاية الملك سعود مع فلسطين وقضيتها، إذ وقف إلى جانب والده في معارضته الحركة الصهيونية وهجرة اليهود إلى فلسطين، ومثّل والده في العديد من المحافل العربية والدولية التي جاءت لبحث القضية الفلسطينية، فعندما دعا الملك فاروق لعقد مؤتمر لدول جامعة الدول العربية للتباحث في نتائج الجهود اليهودية في إقامة وطن قومي لليهود وزيادة الهجرة اليهودية لفلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أناب الملك عبد العزيز ابنه الأمير سعود لكي يمثل المملكة في مؤتمر أنشاص في مصر الذي عقد في 28 أيار 1946م، والذي حضره من الزعماء العرب كل من: الرئيس السوري شكري القوتلي، والملك الأردني عبدالله بن الحسين، والأمير عبد الإله عن العراق، وبشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية،

([1]) زعيتر، أكرم: بواكير النضال (1909-1935م)، ط1، المجلد الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1994م، ص741-742.

([2]) آل سعود، فهده بنت سعود: الملك سعود والقضية الفلسطينية، جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

والأمير سيف الإسلام بن يحيى عن اليمن ([1])، وصدر عن المؤتمر عدة قرارات أهمها أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى، وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية، وأن خطر الصهيونية ليس على فلسطين وحدها وإنما على الوطن العربي بأكمله ([2]).

وعندما توترت العلاقات السعودية – الأمريكية على أثر توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية عام 1946م، والتي كانت قد أوصت بإدخال مائة ألف يهودي جديد إلى فلسطين، والإبقاء على الانتداب البريطاني، دعا الرئيس الأمريكي ترومان ولي العهد السعودي الأمير سعود لزيارة واشنطن لمناقشة القضية الفلسطينية والعلاقات بين البلدين، فاستجاب الأمير سعود لتلك الدعوة ووصل إلى نيويورك في 13 كانون ثاني 1947م، وقام بزيارة عدة مدن أمريكية قبل مقابلته الرئيس ترومان في 16 شباط 1947م، والذي اجتمع به مطولاً في البيت الأبيض وتباحث معه في موضوع العلاقات السعودية الأمريكية ، وفي موضوع القضية الفلسطينية التي وعد فيها الرئيس ترومان الأمير سعود بأن يتخذ موقف الحياد، وأن لا ينحاز لصالح اليهود ضد الفلسطينيين ، كما ذكّر الأمير سعود الرئيس ترومان بعهود الرئيس روزفلت فيما يتعلق بفلسطين وبموقف الولايات المتحدة من المواقف العربية ، وكرر الأمير سعود للرئيس ترومان الأسس التي تستند إليها الحقوق الثابتة للعرب في فلسطين والتي تتمثل في ([3]):

1. عدم حق الاستيطان.
2. وجود القدس الشريف وأهميته للعالم الإسلامي.
3. العرب هم السكان الحقيقيون لفلسطين.

([1]) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: بريطانيا وفلسطين 1945- 1949م (دراسة وثائقية)، ط1، دار الشروق، بيروت 1986م، ص102.

([2]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص77؛ العدوان، القضية الفلسطينية، ص30.

([3]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

2.2 موقف الملك سعود من القضية الفلسطينية منذ توليه الحكم عام 1953م وحتى حرب عام 1956م:

1.2.2 تبني الملك سعود لفكرة التضامن العربي والإسلامي لمواجهة الخطر الصهيوني:

في 9 تشرين ثاني 1953م توفي الملك عبد العزيز وهو بين ذراعي ابنه فيصل وكانت آخر كلماته وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة قوله (فيصل سعود أخوك، سعود فيصل أخول) داعياً إياهم للعمل معاً موته ([1])، من هنا خلف الملك سعود والده في الحكم في حين عين الأمير فيصل ولياً للعهد، وما أن تسلم الملك سعود زمام الأمور حتى أعلن أن سياسته تجاه القضايا العربية هي السياسة ذاتها التي رسمها والده، والتي تقوم على أساس التفاهم والتعاون مع الجميع، والعمل لخير العرب جميعاً، حيث قال " إننا نمد أيدينا إلى كل حكومة عربية ترغب في السير معنا نحو تحقيق رغبات شعوبنا، وفي سبيل ذلك نبذل أنفسنا وأولادنا وأموالنا " ([2]). كذلك أعلن عن سعيه إلى الاستمرار في مناوأة إسرائيل، موضحاً أن السلم في منطقة الشرق الأوسط يتوقف أولاً وأخيراً على حل القضية الفلسطينية، والمتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتوقف الحركة الصهيونية عن ممارستها العدوانية ضد العرب والمسلمين ([3]).

وتزامن اعتلاء الملك سعود لعرش المملكة العربية السعودية مع رئاسة الرئيس الأمريكي إيزنهاور للولايات المتحدة الأمريكية في كانون ثاني 1953م، لتبدأ مرحلة زمنية جديدة في العلاقات السعودية – الأمريكية، والصراع على الحقوق الفلسطينية والعربية مع إسرائيل وأمريكا، كما شهدت المرحلة من 1953- 1956م، بعض

([1]) مكلوغلن، لزلي: ابن سعود مؤسس مملكة، ط1، ترجمة: محمد شيا، شركة المطبوعـــات، بيروت 1995م، ص136-137.

([2]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص406-407.

([3]) مختارات من الخطب الملكية، جزءان، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1999م، جـــــ1، ص193-194.

الأحداث العالمية التي لعبت دوراً رئيسياً في الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من أهم تلك الأحداث خاصة في المجال الإقليمي ([1]):

1- وصول جمال عبد الناصر إلى دفة الحكم في مصر، وبداية توجه جديد نحو الكتلة الشرقية خاصة بعد حصول مصر على صفقة السلاح التشيكية عام 1955م.

2- بداية التحرشات الإسرائيلية بالحدود السورية.

3- تدفق الأسلحة المتطورة على إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا.

كذلك شهدت هذه المرحلة - واستمرت لما بعدها - صراع المملكة العربية السعودية مع كل من إمارتي أبو ظبي ومسقط حول ملكية واحة البريمي الحدودية، وخاصة عندما قامت بريطانيا في عام 1955م باحتلال الواحة عسكرياً وإلحاقها بإمارتي مسقط وأبو ظبي ([2])، وهذا ما أثر بطبيعة الحال على قوة الدور السعودي تجاه القضية الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر فإن بداية عهد الملك سعود لم تشهد أي تطورات مهمة على صعيد القضية الفلسطينية، التي تحولت خلال هذه الفترة إلى قضية لاجئين فقط، ومع ذلك حافظ الملك سعود على موقف بلاده الدبلوماسي المعلن تجاهها من خلال التصريحات الداعية إلى التضامن العربي لاستعادة الأراضي المحتلة في فلسطين والبلاد العربية، وكانت بداية عهده قد شهدت انشغال الدول العربية بالاعتداءات الإسرائيلية على قرية قبية الأردنية في 14 تشرين الأول 1953م، التي ولدت ردود فعل قوية في البلدان العربية ومنها المملكة العربية السعودية على ذلك الحدث، وهنا أدلى الملك سعود في 9 كانون ثاني 1954م بتصريح لوفد الصحافة الأردنية الذي زار الرياض بذلك التاريخ، جاء فيه " ينبغي على الشعب العربي أن يضحي بعشرة

([1]) عدوان، أكرم محمد: المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922-1973م، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 12، العدد 2، يونيو 2004م، ص283.

([2]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص58-59.

ملايين من مجموع سكانه البالغ خمسين مليوناً، إذا اقتضت الضرورة للقضاء على إسرائيل "، واصفاً إسرائيل بالسرطان الذي لا علاج له إلا بالاستئصال، حيث أضاف " إن إسرائيل كالسرطان في جسم الأمة العربية، وإن الطريق الوحيد لعلاج هذه الحالة هو القضاء عليها، كما يقضى على السرطان باستئصاله "([1]).

وفي لقاء له مع مطلع عام 1954م مع الكاتب الأمريكي المشهور " ألفريد ليلينتال "، مؤلف كتاب " ثمن إسرائيل "، صرح الملك سعود أن العرب لا يعادون غير الصهيونية، وأن نكبة فلسطين سببتها الصهيونية العالمية، وعلى الدول الغربية أن تعمل على إحلال الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، مبيناً أن الوضع في فلسطين لا يمكن أن يعود إلى حالة الأمن والاستقرار إلا بواحدة من اثنين " إعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وأن يلتزم الصهيونيون بجميع قرارات الأمم المتحدة وقطع الهجرة إلى فلسطين، أو أنه ليس أمام العرب والمسلمين إلا الدفاع عن أنفسهم وبلادهم بكل ما يملكون من أنفس وأموال في سبيل حماية المسجد الأقصى من الصهيونية، وأن هذا آت لا ريب فيه طال الزمان أم قصر ففلسطين للعرب وهذه حجر الزاوية الذي يقوم عليها كل تفاهم مقبل "([2]).

وفي إطار مساعيه إلى إيجاد نوع من التضامن العربي والإسلامي لمواجهة الخطر الصهيوني بما يضمن توفير الدعم اللازم والمقاتلين العرب في فلسطين، دعا الملك سعود في شهر أيار من عام 1954م، الدول الإسلامية إلى عقد مؤتمر إسلامي للتباحث في سبل تقديم العون العسكري للقوات العربية في فلسطين، واقترح أن يقام المؤتمر في مدينة القدس، وأعلن أن أهدافه هي بحث مشكلة فلسطين بأكملها والعمل على توحيد الكلمة في العالم الإسلامي وسبل المساعدة مالياً وعسكرياً لفلسطين، إلا أنه نظراً لتعذر عقد المؤتمر في مدينة القدس لظروف الاحتلال، استغل الملك سعود اجتماع العديد من رؤساء وملوك البلدان الإسلامية والعربية في حج ذلك

([1]) لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في شؤون العالمية، جـ2، ترجمة جعفر الخياط، دار المتنبي، بغداد 1965م، ص162.

([2]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

العام، وتباحث معهم بعد أدائهم لفريضة الحج ضرورة توحيد كلمة المسلمين تجاه قضية فلسطين والتنسيق فيما بينهم لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية ([1]).

وفي أيلول 1954م زار " المستر وليم بولك " المحرر بقسم الشئون الثقافية بمؤسسة فورد، الملك سعود وطلب منه توجيه كلمة إلى الشعب الأمريكي، فأجابه بقوله " أملنا أن يتفهم الشعب الأمريكي آمال العرب وآلامهم وخصوصاً قضية فلسطين وأني أهيب بالضمير الإنساني في كل أمريكي ليفكر في العرب اللاجئين الذي شردوا من بلادهم " ([2]). وقد لقيت تلك التصريحات الجريئة ردة فعل قوية في المجتمع الأوروبي وعلقت عليها مختلف الصحف العالمية.

وعندما وصل لعلم الملك سعود في تشرين ثاني 1954م، أن سفيري أمريكا وبريطانيا في إسرائيل يريدان تقديم أوراق اعتمادهما في القدس بدلاً من تل أبيب، استنكر الملك سعود وحكومته ذلك الخبر، وأصدر أوامره إلى ممثليه في لندن وواشنطن بالاتصال بالحكومتين البريطانية والأمريكية والاحتجاج على هذا العمل، الذي يظهر تحيزهما في مناصرة إسرائيل بصورة سافرة، وإهمالهما قرار الأمم المتحدة فيما يخص القدس، وقد أكد الملك سعود أن المملكة العربية السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ذلك، لما للقدس من مكانة دينية عظيمة عند العرب والمسلمين، ثم أن هذا الاجراء البريطاني والأمريكي يدل على اعتراف الدولتين بأن هذه البقعة المقدسة لإسرائيل، الأمر الذي لا يمكن أن يقبله أي عربي أو مسلم، كما أنه لا يتفق مع روح الصداقة التي تسود بين المملكة والدولتين المذكورتين ([3]).

ولم تكتف المملكة العربية السعودية بالرد على نية أمريكا وبريطانيا بنقل سفارتيهما إلى القدس بالاستنكار والاحتجاج، بل نجدها قد تجاوزت الأقوال إلى أفعال، إذ طلبت من الولايات المتحدة أن تغلق بعثتها الخاصة بالمساعدة الفنية العاملة

([1]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

([2]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

([3]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص407.

لديها، وتسحب جميع العاملين فيها كتعبير عن خيبة الأمل السعودية إزاء ما تقوم به أمريكا من ازدواجية واضحة تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية ([1]).

وعمل الملك سعود وحكومته من خلال جامعة الدول العربية في جلسة الجامعة بمدينة القاهرة في 31 آذار 1955م على عرض القضية الفلسطينية في مؤتمر باندونج (المؤتمر الأفرو آسيوي) الذي عقدته دول عدم الانحياز عام 1955م، لتنال القضية تأييد دول عدم الانحياز ومساعدتها، وقد جاء هذا الإجراء إدراكاً من الملك سعود لأهمية عرض القضية في المؤتمرات الدولية لكسب وقوف المزيد من الدول غير العربية إلى جانب القضية الفلسطينية، التي هي قضية الحق العربي([2]).

وفي أتون معركة حلف بغداد عام 1955م الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة وضمت عضويته كل من العراق وتركيا وإيران والباكستان وانجلترا ([3])، والذي نظرت إليه المملكة العربية السعودية على أنه مشروع لتكريس الاستعمار الأوروبي للمنطقة، وحماية لإسرائيل، فجاء الرد السعودي على تشكيل هذا الحلف وخاصة في تلك الظروف المضطربة في المنطقة بتشكيل الملك سعود مع مصر وسوريا تضامناً عربياً جماعياً من خلال التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في 27 تشرين أول 1955م، بهدف توحيد سياسة تلك الدول الثلاث من الناحية الخارجية وتعاونها في شتى المجالات ووضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع المشترك لمواجهة أي عدوان من قبل إسرائيل، خاصة بعد قيام إسرائيل بغارة على مدينة غزة في 28 شباط 1955م، والتي أبرمت مصر على أثرها صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتي، ثم كانت الغارة الإسرائيلية على

([1]) شعث، صائب عبد الحميد: الاحتكارات الدولية والخليج العربي، ط1، البحرين 1987م، ص68.

([2]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص408.

([3]) الشيخ، رأفت: تاريخ العرب المعاصر، ط3، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2000م، ص254.

المراكز السورية في بحيرة طبريا والتي دفعت سوريا بدورها ايضاً لإبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتي ([1]).

هذا وقد نصت اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها عن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز وعن الجانب المصري الرئيس جمال عبد الناصر، على ما يلي ([2]):

1- أن تحل الدولتان المتعاقدتان جميع منازعاتهما الدولية بالطرق السلمية مع التأكيد على حرصهما على الأمن واستقرارهما.

2- تلتزم الدولتان في حال وقوع اعتداء مسلح على أية دولة منهما بمعونة الدولة المعتدى عليها، على اعتبار أن الاعتداء على أحدهما هو اعتداء عليهما معاً.

وكان التصور الذي أكد عليه الملك سعود وكرره من خلال ميثاق اتفاقية الدفاع المشترك هو بأن حل القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية بيد العرب من خلال التضامن وقوتهم العسكرية، حيث رأى أنهما السبيل الوحيد لإرغام الدول على احترامهم للحق العربي.

وعلى أثر توقيع اتفاقية الدفاع المشترك، أرسل أفراد الشعب السعودي برقيات للملك سعود يبدون فيها كافة استعدادهم للتوجه إلى قطاع غزة ليقفوا بجانب اخوانهم المصريين والعرب لصد أي هجوم من إسرائيل ([3]).

2.2.2 **موقف السعودية من مشروع دالاس للتسوية السلمية عام 1955م**:

استمراراً للنهج الذي تبنته الإدارة الأمريكية منذ نهاية حرب عام 1948م، والقائم على السعي لإيجاد حل لمسألة الشرق الأوسط، وفي إطار مساعيها الإنسانية لحل المشكلة الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين، قدم وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) مشروعاً لإنهاء الصراع العربي –

([1]) نافعة، حسن: تجربة الوحدة المصرية السورية (1958 – 1961م)، **مجلة شؤون عربية**، حزيران 1986م، ص160.

([2]) خوري، المشاريع الوحدوية العربية، ص301-302.

([3]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

الإسرائيلي وذلك من خلال تصفية القضية الفلسطينية، وقد أعلن دالاس عن المشروع بتاريخ 26 أب 1955م عندما صرح به في مؤتمر صحفي عقد لهذه الغاية، وقد تضمن المشروع على بعض النقاط الرئيسية التي اعتبرها كحل مبدئي على طريق الحل النهائي لقضية اللاجئين والقضية الفلسطينية عامة ([1]).

وكان من أهم ما جاء في مشروع دالاس ما يلي:

1- وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، عن طريق العودة لوطنهم الأول ضمن حدود الممكن وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها، ومن أجل التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري، على أن تقدم إسرائيل تعويضات لهؤلاء اللاجئين([2]).

2- ترسيم الحدود بين إسرائيل والدول العربية، معتبراً أن مسألة ترسيم الحدود من أهم المسائل التي يجب حلها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل ([3]).

3- إزالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة، الأمر الذي جعلها عاجزة عن الشعور بالأمن والاطمئنان، واقترح أن يكون ذلك من خلال القيام بإجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة ([4]).

([1]) شعث، الاحتكارات الدولية والخليج العربي، ص68-69؛ الهور، منير؛ الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985م، ط2، دار الجليل، عمان 1986م، ص55-57.

([2]) الموعد، حمد سعيد: الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 106، كانون الأول 1996م، ص224.

([3]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص204؛ القاضي، ليلى: تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972م، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 22، يونيو / حزيران 1973م، ص84.

([4]) القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية، ص84؛ عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص204؛ الهور، مشاريع التسوية، ص55-57.

هذا وقد استقبلت الدول العربية مشروع دالاس بالرفض، إذ عدته مشروعاً إمبريالياً من شأنه تجزئة القضية الفلسطينية إلى مشاكل فرعية، كما شنت وسائل الإعلام العربية هجوماً شديداً عليه، على اعتبار أن المشروع ليس بأكثر من محاولة لوضع الأمة العربية تحت رحمة الصهيونية([1])، أما بالنسبة لإسرائيل فقد أعلنت في 11 أيلول 1955م استعدادها لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات المتبادلة مع جيرانها العرب، شريطة عدم تقديم أي تنازلات بالنسبة للأرض، مع عدم إجراء تعديل على خطوط الهدنة القائمة ([2]).

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد أظهرت في البداية تردداً نحو المشروع وعدم اتخاذ موقف ثابت، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن رغبتها بأن تقوم الدول العربية مجتمعة بدراسة مقترحات دالاس وأن تتخذ بشأنها قراراً موحداً، نجد أن ولي العهد السعودي الأمير فيصل قد عبر عن عدم ثقته بالمشروع مبيناً أنه أبلغ المسئولين الأمريكان بأن البلاد العربية لا تتسع للعرب واليهود معاً، وأنه يجب أن تصل أمريكا إلى قناعة بأنه لا يوجد هناك أمل في تحقيق الصلح بينهما، لا الآن ولا في المستقبل البعيد، وأن مصير العلاقة بين العرب وإسرائيل يسير نحو أحد أمرين، إما أن تجتاح إسرائيل البلاد العربية وتطر العرب منها، وإما أن يقي العرب على إسرائيل نهائياً، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن أمريكا هدفت من مشروع دالاس تثبيت الوجود الإسرائيلي في المنطقة، مؤكداً على أن هذا الأمر لن يتحقق إلا بالقوة ([3]).

ومن جهة أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الملك سعود بمشروع دالاس أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في كانون ثاني 1957م، و وذلك من خلال السيد عبد الله الخيال السفير السعودي في واشنطن، الذي أبدى خلال اجتماعه مع وليام رويتري وكيل الخارجية الأمريكي مخاوف بلاده من هذا

([1]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص206-207.

([2]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص205-207.

([3]) المميز، أمين: المملكة العربية السعودية كما عرفتها، دار الكتب، بيروت 1963م، ص399.

المشروع لأنه يظهر تأييداً كبيراً لإسرائيل ويبرر بقاءها في قطاع غزة وخليج العقبة ويعطيها حرية الملاحة في خليج العقبة ، وبأن خروجها يُحل عن طريق محكمة العدل الدولية ومرابطة قوات دولية على الحدود المصرية الإسرائيلية، وكان الملك سعود قد طلب من سفيره في أمريكا بعد عودته للبلاد من زيارته لأمريكا، أن يبلغ المسئولين الأمريكيين بأن مشروع دالاس غير مرحب به عند الحرب، وأن تمسك أمريكا به سيؤدي إلى الإبعاد بين أمريكا والدول العربية، وقد أدى رد الملك سعود على مشروع دالاس إلى إصابة العلاقات السعودية – الأمريكية بشيء من البرود ([1]).

وتعبيراً عن الرفض السعودي لمشروع دالاس تبرع الملك سعود بألف طن من النفط السعودي ليذهب مردودة إلى اللاجئين الفلسطينيين العرب، كما خصص هبة سنوية لأيتام اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ذكورا وإناثا قدرها خمسة عشر ألف جنيه إسترليني، وأنشأت مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين بدمشق بهذه المخصصات معهدا للأيتام الذكور والإناث من أبناء اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بسوريا، سمي بالمعهد السعودي، وقد ضم هذا المعهد بفرعيه بنين وبنات زهاء مائة وخمسين يتيماً، وأمن لهؤلاء المأوى والطعام والكساء والتعليم النظري والمهني والعناية الصحية، وكان لهذه اللفتة الكريمة صداها لدى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. كذلك أمر الملك سعود بزيادة المساعدة التي تقدمها المملكة العربية السعودية لإدارة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لتصبح مائة ألف دولار سنوياً بدلاً من أربعين ألف دولار، هذا ناهيك عن تخصيص مبلغ أربعمائة وستين ألف ريال لصرفه على منح دراسية لعدد من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية للدارسة في الجامعات العربية والأجنبية حسب الحاجة والاختصاص ([2]).

([1]) عبد الفتاح، فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربيـــة 1953-1958م، دار الرشيد للنشر، بغداد 1979م، ص395-396؛ جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

(2) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص408-410.

3.2.2 السعودية وموقفها من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م:

إن مما تجدر الإشارة ملاحظته على سياسة الحكومة الإسرائيلية منذ توقيعها لهدنة رودس مع الدول العربية عام 1949م، هو سعيها الدؤوب نحو نقض هذه المعاهدات لعدم اقتناعها بما حصلت عليه في حرب عام 1948م، وقد تجلى ذلك في تصريحات الزعماء اليهود المتكررة، ففي 29 تموز 1951م ألقى الدكتور " ألتمان " أحد زعماء حزب حيروت خطاباً في البرلمان الإسرائيلي قال فيه " إن جمع الشتات معناه خمسة ملايين يهودي على الأقل في دولة إسرائيل خلال السنوات العشر القادمة، وهذا لا يمكن إتمامه في الحدود الحالية لدولة إسرائيل "([1]).

وفي عام 1952م قال رئيس الحكومة الإسرائيلية " ديفيد بن جوريون "، " كل دولة تتكون من أرض وشعب وإسرائيل لا تشكل استثناء لهذه القاعدة.. وعلينا أن نقول إن الدولة قامت فوق جزء من أرض إسرائيل، وليفهم الجميع أن إسرائيل قامت بالحرب وأنها لم تقتنع بما بلغته حدودها حتى الآن، إن الامبراطورية الإسرائيلية سوف تمتد من النيل إلى الفرات " ([2]).

ثم تلا هذه التصريحات اليهودية حديث " مناحيم بيجن " في الكنيست الإسرائيلي يوم 12 تشرين أول 1955م، الذي طالب فيه بضرورة شن حرب وقائية ضد الدول العربية دون تردد حتى تستطيع إسرائيل أن تقضي على القوة العربية وأن توسع حدودها ([3]).

وأخيراً جاء تصريح بن جوريون أمام الكنيست في منتصف تشرين ثاني 1955م، والذي تحدث فيه عن استيلاء إسرائيل على كامل فلسطين بقوله " يجب

([1]) عدوان، المشاريع والأفكار الصهيونية، ص282.

([2]) الكيالي، عبد الوهاب: المطامع الصهيونية التوسعية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1966م، ص88.

([3])عدوان، المشاريع والأفكار الصهيونية، ص284.

على مصر مغادرة قطاع غزة في الحال، وعلى الأردن إخلاء فلسطين الغربية بكاملها " ([1]).

كانت هذه التصريحات مقدمة للحرب التي تطلعت لها إسرائيل مع جيرانها وخاصة مع مصر، إذ نزولاً عند هذا المنطق الإسرائيلي كانت حرب عام 1956م، والتي عرفت بالعدوان الثلاثي، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قد اتخذت لنفسها ذرائع لشن الحرب، منها الادعاء بأن هناك استعدادات مصرية لشن حرب ضدها، ولتدمير قواعد الفدائيين العرب والقضاء عليهم في مدينة غزة، وكسر طوق الحصار العربي على إسرائيل المتمثل في اغلاق قناة السويس ومضائق تيران في خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ([2])، وقد وجدت الدول الثلاث (إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) في قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإبرام صفقات الأسلحة مع الإتحاد السوفيتي، ومن ثم تأميمه لقناة السويس في 26 تموز 1956م، على أثر رفض أمريكا تمويل بناء السد العالي وسحب عرضها المتعلق ببناء السد في 19 تموز 1956م ذرائع مباشرة كافية لشن الحرب على مصر ([3])، على الرغم من أن هناك أسباب أخرى خاصة بكل من بريطانيا وفرنسا دفعتهما للتحالف مع إسرائيل لشن ذلك العدوان.

وقد ساءت العلاقات بين مصر والدول الغربية عقب تأميم قناة السويس، إذ جمدت كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا الأموال المصرية في الخارج واتخذت الحكومة المصرية اجراءاً بتجميد الأموال والممتلكات الخاصة بالقناة، وسادت أجواء الحرب ورفعت القضية لمجلس الأمن، هذا في الوقت الذي أيدت الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية سياسة جمال عبد الناصر التحررية، حيث أعلن الملك سعود في 14 أب 1956م عن تأييد بلاده لقرار مصر بتأميم قناة السويس،

([1]) رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى – دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973م، ص540.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص279-280.

([3]) نافعة، تجربة الوحدة المصرية السورية، ص160؛ هيكل، محمد حسنين: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1986م، ص450.

كما صرح عن أسفه لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرضها المتعلق ببناء السد العالي، وأعلن في الوقت نفسه عن استعداد بلاده لتقديم مبلغاً من المال لمساعدة الحكومة المصرية اقتصادياً ([1])، وجاء في البرقية التي بعثها الملك سعود للرئيس المصري قوله " ونحن واثقون من أن الرئيس يعرف مواقفنا واتجاهنا وتأييدنا المطلق له " ([2]).

وعندما فشلت جميع الجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف، واندلعت الحرب بشن إسرائيل عدوانها على مصر في 29 تشرين أول / أكتوبر 1956م، وقفت المملكة العربية السعودية شعباً وحكومةً ومليكاً إلى جانب مصر، حيث أعلن الملك سعود التعبئة العامة في يوم العدوان، وافتتحت مكاتب للتطوع والتدريب العسكري في جميع أنحاء المملكة، شارك فيها الأمراء وعلى رأسهم الأمير فهد بن عبد العزيز آنذاك، وكان مشهداً فريداً في ذلك الوقت رؤية أمراء آل سعود وهم يتدربون يومياً على القتال العسري المنظم ليقفوا إلى جانب مصر، وكان أن تولى الملك سعود بنفسه الاشراف على وزارة الدفاع وعلى عمليات التطوع وتسليم الأسلحة، إلى جانب ذلك قامت السعودية بقطع البترول عن بريطانيا وفرنسا، كما قطعت علاقاتها الدبلوماسية لأول مرة في تاريخها مع تلك الدول ([3]).

وحركت السعودية قسم من قواتها العسكرية إلى الأردن ليكون قريباً من ميدان الحرب، وللوقوف إلى جانب الأردن في حال تعرضها إلى هجوم إسرائيلي، كما قام الملك سعود بوضع عشرة ملايين دولار في البنوك المصرية لزيادة رصيد مصر من العملة الصعبة، وقام ايضاً بشراء المنتجات المصرية بالدولار، وتكبدت السعودية خسائر نتيجة موقفها الداعم لمصر في الحرب من جراء اغلاق قناة السويس وحظر البترول قدرت بحوالي (350) مليون دولار ([4]). وكان مما

([1]) سلامة، غسان: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م (دراسة في العلاقات الدولية)، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980م، ص622.

([2]) هيكل، ملفات السويس، ص467.

([3]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص54.

([4]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

عرضته المملكة على الرئيس جمال عبد الناصر أن يلجأ اليها في حالة نجاح العدوان في احتلال مصر لينظم من أرضها حملة عسكرية تضع فيها كل امكاناتها تحت تصرفه وبقيادته لاستعادة السلة الوطنية على أرض مصر وتحريرها ([1]).

وفي إطار التحرك السياسي لوقف العدوان على مصر، بعث الملك سعود في اليوم التالي للعدوان ببرقية إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، يحثه فيها على التدخل لوقف العدوان على مصر، وانسحاب القوات المعتدية من المناطق التي احتلتها، محذراً من وقوع حرب عالمية ثالثة في حال استمرار العدوان، ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مارستها السعودية على الولايات المتحدة لوقف العدوان، حدث أن قامت أمريكا بشجب ذلك العدوان ودعت إلى انسحاب القوات البريطانية، الأمر الذي تزامن مع تهديد الاتحاد السوفيتي بإرسال متطوعين لمساعدة مصر، وقد أثمرت تلك الضغوط التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى جانب بعض الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية، بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 تشرين الثاني 1956م قرارها رقم (1002) القاضي بوقف اطلاق النار ([2]).

وهكذا توقفت الحرب بعد عشرة أيام من المواجهات الدامية، وكان للسعودية دور كبير في النصر السياسي الذي حققه الرئيس جمال عبد الناصر على إسرائيل على الرغم من الهزيمة العسكرية، وكان وقوف المملكة إلى جانب مصر في مواجهة العدوان الإسرائيلي واضحاً وصريحاً، التزاماً منها بالوقوف إلى جانب الحق العربي في وجه الغطرسة والتعدي الصهيوني، ثم أنه جاء ايضاً التزاماً منها بمعاهدة الدفاع المشترك الموقعة بينهما عام 1956م، إذ لم تتنصل السعودية من مسؤولياتها القومية والتاريخية على الرغم من خسائرها المادية الضخمة جراء موقفها التاريخي ذلك.

([1]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص54.

([2]) هيكل، ملفات السويس، ص605-609؛ العقاد، صلاح: تطور النزاع العربي الإسرائيلي (1956-1967م) معهد البحوث والدراسات العربية العالمية،القاهرة، 1975، ص96.

3.2 السعودية والقضية الفلسطينية في مرحلة جمود الصراع العربي الإسرائيلي:

امتازت السنوات السبع التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر منذ عام 1957م وحتى عقد مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964م، بجمود الصراع العربي الإسرائيلي من الناحية العملية، فإسرائيل حاولت خلال هذه الفترة وخاصة بعد الفشل السياسي والعسكري في حرب 1956م، الاستفادة من الوضع الدولي خاصة مرحلة الحرب الباردة التي بدأت تظهر بقوة بين العملاقين الأمريكي والروسي، وكان ذلك من أهم أركان الاستراتيجية الإسرائيلية، واللعب قدر المستطاع على هذا الوتر، مع رمي نفسها في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الوصي الرسمي عليها، ومحاولتها الاستفادة قدر الإمكان من تلك الأوضاع والعمل على استغلال الظروف بسلبياتها وايجابياتها إلى أقصى قدر ممكن ([1]). هذا إلى جانب حرصها على تطوير قواتها المسلحة وتأمين حدودها مع الدول العربية والتوسع في إنشاء المستعمرات ([2]).

أما أمريكا فقد حاولت خلال هذه الفترة ايجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي من خلال التقدم بثلاثة مشاريع للسلام هي:

1- مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور 1958م ([3]).

2- مشروع جوزيف جونسون للسلام 1961م ([4]).

3- مشروع احياء لجنة التوفيق الدولية 1963م ([5]).

([1])عدوان، المشاريع والأفكار الصهيونية، ص286.

([2]) العقاد، تطور النزاع العربي الإسرائيلي، ص155.

([3]) عرف مشروع أيزنهاور باسم " مخطط لسلام الشرق الأوسط "، ولم يركز فيه على قضية قضية فلسطين وقضية اللاجئين وإنما ذكر فيه أنه بمساعدة الأمم المتحدة تتاح الآن فرصة فريدة لبلدان الشرق الأوسط لتجعل مصالح أمنها ومصالحها السياسية والاقتصادية تتقدم بحرية. أنظر: الأسدي، عبده: المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 101، تموز/آب/أيلول 1995م، ص69.

([4]) الهور، مشاريع التسوية، ص55-57؛ عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص204؛ القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية، ص84.

([5]) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ص226.

وقد اتسمت هذه المشاريع الثلاث بتصوير القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط، كما أنها استبعدت خيار قيام الدولة الفلسطينية، وروجت لفكرة الخيار الأردني، ولم تتعد هذه المشاريع عن محاولات لتسوية جزئية للقضية تدور حول اللاجئين والتعويضات بعيداً عن التسوية الشاملة لجميع جوانب الصراع.

أما عن موقف الدول العربية ولا سيما السعودية من هذه المشاريع فإنها لم ترفضها بشكل صريح، وإنما طالبت بضرورة موافقة إسرائيل على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقضية فلسطين قبل الدخول في بحث أي تفاصيل لأي من هذه المشاريع ([1]).

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية في البلاد العربية، فإنها لم تكن تبعث على السرور خلال هذه الفترة، فقد عانت الشعوب العربية من أزمة فقدانها للحريات السياسية، ومن الفساد السياسي والاقتصادي، ومن سوء العلاقات العربية المتبادلة، هذا ناهيك عن التوترات السياسية والعسكرية مثل التوتر على الحدود السورية – التركية، والسورية – الإسرائيلية عام 1957م، وأحداث لبنان عام 1958م، وثورة العراق التي أطاحت بنظام الحكم الملكي عام 1958م، وسقوط حلف بغداد بالنسبة للعراق، وإذا كانت الجماهير العربية قد عاشت لحظات من النشوة والحماس عندما تحققت الوحدة المصرية – السورية (الجمهورية العربية المتحدة) في شباط 1958م، إلا أنها سرعان ما صدمت بخبر الانفصال في أيلول 1961م، أضف إلى ذلك أحداث اليمن عام 1962م، وبذلك لم تشهد البلاد العربية نوعاً من التضامن السياسي وتآلف القلوب ووحدة الصف العربي إلا مع نهايات هذه المرحلة وخاصة عام 1964م، عندما اجتمعت الدول العربية في مؤتمر القمة العربية واتفقت على التعاون والتضامن لما فيه الصالح العربي ([2]).

([1]) القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية، ص84-85.

([2]) الكيلاني، هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م، ص261-263؛ الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص59-60.

هذا عن حال البلدان العربية عامة، أما بالنسبة للملكة العربية السعودية فإن ظروفها لم تكن بأحسن حال من غيرها، إذ انشغلت في ايجاد تسوية نهائية لقضية واحة البريمي مع جاراتها إمارة أبو ظبي وإمارة مسقط إعادتها لسيطرتها من النفوذ البريطاني، حيث أصبح النزاع خلال هذه الفترة حول البريمي بين المملكة وبريطانيا، وقد تشددت المملكة في رفض أية تسوية لا تقر بواقع هذه المنطقة على أنها منطقة سعودية تاريخياً ([1])، ثم أن حرب عام 1956م أدت إلى قطع علاقاتها بكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وفتورها مع الولايات المتحدة، واستمر ذلك الحال حتى عام 1961م عندما بدأت تميل إلى القبول بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية بعد ما أبدته من موافقة مبدئية على مشروع جونستون الهادف إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وعودة قسم منهم إلى أراضيهم ([2]).

ولم تكد السعودية تعود للتواصل مع الدول العربية والعالمية حتى جاء ما يشغلها، وكان هذه المرة مشكلة اليمن وتدخلها فيها دبلوماسياً وعسكرياً لمساندة النظام الملكي، ومحاولة إعادته إلى الحكم بعد الإطاحة به عبر ثورة قادها مجموعة من الضباط اليمنيون في 26 أيلول 1962م، وقد تسببت تلك الأزمة في توترات في العلاقات بين بعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر بقيادة جمال عبد الناصر التي ساندت الثورة اليمنية، وهذا ما أدى إلى بعض من الوحشة في العلاقات السعودية – المصرية، أضف إلى تلك الأوضاع ما عانته السعودية خلال هذه المرحلة من الخلاف الداخلي والصراع على السلطة ما بين الملك سعود وأخيه الأمير فيصل ولي العهد ([3]).

لكن على الرغم من تلك الظروف التي عانتها ومرت بها المملكة العربية السعودية فإن قضية فلسطين كانت قضيتها المركزية، ولم تغب عنها لوهلة، إذ منذ عام 1957م خصصت حكومة المملكة مبلغ أربعمائة وأربعين ألف ريال سعودي

([1]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص59.

([2]) سليمان، ميخائيل: فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، مركــز دراســات الوحدة العربية، بيروت 1996م، ص166.

([3]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص60.

قيمة ألفي طن كيروسين كمساعدة سنوية مستمرة توزع على اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية عن طريق وكالة الغوث الدولية في بيروت ([1]).

واعتبر عام 1957م فترة حاسمة بالنسبة للسياسة السعودية عالمياً وعربياً وإسلامياً حيث سعى الملك سعود فيها للتقارب عربياً وإسلامياً للوقوف بمواجهة إسرائيل والغرب لاسترداد الحقوق الفلسطينية والذي نبه إليه الملك سعود وعمل طوال ذلك العام - عام 1957م - لوضع حداً له من خلال خطط عربية مشتركة لمواجهة الاستعمار والصهيونية. وفي نيسان 1957م وجه الملك سعود إنذاراً إلى إسرائيل بضرب أية سفينة إسرائيلية تحاول المرور في خليج العقبة أو المضايق الإقليمية السعودية، وبعث الملك برسالة إلى إيزنهاور مشيراً إلى الأساليب الاستفزازية التي تقدم عليها إسرائيل، وتهديدها للسلام في الشرق الأوسط، وأن المملكة ستقاوم بكل قواها أي محاولة لتأييدها تدويل خليج العقبة ([2]).

وفي 2 تشرين أول 1957م تقدمت المملكة العربية السعودية عن طريق أحمد الشقيري([3]) وزير الدولة السعودية لشؤون الأمم المتحدة باقتراحاً أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية، وتضمن الاقتراح ثلاثة نقاط ([4]):

1- أن يسمح لمليون من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم.

2- يجب تحريم الصهيونية باعتبارها نزعه غير قانونية في أي مكان في العالم.

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص411.

([2]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

([3]) أحمد الشقيري: ولد في لبنان عام 1907م، ونشأ في طولكرم وأنهى دراسته الثانوية عام 1924م، ثم انتقل للقدس وتعلم الانجليزية والفرنسية، ودرس الحقوق وبعد تخرجه عمل محامياً في مكتب القيادي الفلسطيني عوني عبد الهادي، وكان أن شارك في نشاطات الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، وبعد حرب عام 1948م انتخب مساعداً للأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد مثل السعودية في عدة مؤتمرات، ومنذ عام 1962م أصبح يمثل فلسطين في الجامعة العربية، وفي عام 1964م تم تفويضه برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفي عام 1980م. أنظر: قاسمية، خيريه: أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، الكويت 1987م، ص35؛ العدوان، القضية الفلسطينية، ص62.

([4]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

3- أن تقام وكالة تابعة للأمم المتحدة لتسهيل عملية إعادة توطين اليهود في ديارهم السابقة في أوربا.

وقال أن الملك سعود ليس مستعداً لإثارة جدل حول أي مسالة تتعلق بالأماكن المقدسة والسفر إلى مكة من خلال الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، مضيفاً أن الصهيونية حشدت الدول الاستعمارية كلها وتآمرت معها ضد العرب لتحقيق إطماعها التوسعية في الدول العربية، وناشد المسلمين أن يضاعفوا جهودهم لمكافحة الأهداف الصهيونية الهدامة وان يتحدوا للدفاع عن حقوق اللاجئين العرب وإعادتهم إلى وطنهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل هاجمت المشروع، واعتبرته لا يتوافق وسياسة المملكة العربية السعودية.

وشكلت الدعوة إلى التضامن الإسلامي من أجل استنهاض همم أبناء الأمتين العربية والإسلامية للدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين، وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، أحد المرتكزات الهامة في سياسة الملك سعود الذي حاول استغلال كل مناسبة للتباحث في قضية فلسطين، ففي خطابه إلى حجاج بيت الله الحرام في موسم حج عام 1960م، جاء معظم تركيزه في كلمته على القضية الفلسطينية، وكان مما قاله في تلك المناسبة " كلنا نعلم ذلك التكالب الاستعماري العدواني الذي اشتركت فيه قوى الاستعمار مشرقها ومغربها على فلسطين العزيزة، التي تشتمل على أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لم يشذ نفر واحد، ولم يظهر من أحدهم بادرة تدل على أن ضميرا إنسانيا أصيب بأي وخزة، بل كانوا يتشفون ويتلذذون بهذه الجريمة التي أقدموا عليها من إخراج أكثر من مليون نسمة شردوا من ديارهم "، وأضاف قائلاً " إن المعتدين ومن ساعدوهم يظنون أنهم بمساعدات هزيلة يستطيعون أن يخففوا من جريمتهم، أو يكفروا عن خطيئتهم، إن اللاجئين في غنى عن هذه المساعدات إذا أعيدت لهم حقوقهم المسلوبة وأموالهم المنهوبة. وليس من العدل والحق في شيء أن يطرد ويسلب إخوة لنا ثم لا ننتصف لهم ونهب لنجدتهم ورفع الحيف الذي حاق بهم. ونحن من هذا المكان نعلن أننا عاملون مع إخواننا المسلمين والعرب ومع كل من يناصر العدالة والحق في سبيل نصرتهم

واسترجاع حقوقهم وإعادتهم إلى ديارهم المغتصبة وسنمحق الأعداء بإذن الله ولو كره الكارهون " (1).

وفي شباط 1961م ، تكونت لجنة خبراء من فلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان والعراق للتباحث في الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي كينيدي الذي انتخب في تشرين أول 1960م إلى ملوك ورؤساء الدول العربية بشأن قضية فلسطين وتطورات شؤون اللاجئين والمؤامرات الصهيونية في أنحاء العالم لتمييع القضية الفلسطينية، وتضمنت رسالة الرئيس كنيدي للملك سعود وللرؤساء والملوك شرحا للموقف الدولي عموما وبحثا مطولاً عن مشكلة فلسطين في الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن الحكومة السعودية اختارت عدم الرد على الرسالة وخاصة في أي أمر يمس مسألة فلسطين منفردة، بل بشكل موحد مع الدول العربية الأخرى وبعد أن تعرض القرارات الجماعية على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في القاهرة في 10 حزيران 1961م مع وزراء الدفاع في مجلس الدفاع الأعلى لمعاهدة الضمان العربي، وقد تضمن رد الدول العربية بما فيها السعودية، أن حل القضية لا يكون إلا على أساس الاعتراف بحق عرب فلسطين في وطن شرعي وعودتهم إلى بلادهم، وأن تقسيم فلسطين لا تعترف به الدول العربية التي لا تعترف بوجود إسرائيل وأن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يكون إلا بعودة فلسطين لأهلها ([2]).

وفي الفترة من 18 – 20 أيار 1962م احتضنت مدينة مكة المكرمة الاجتماع الإسلامي الرابع، بعد أن عقد الأول في مدينة القدس عام 1931م، والثاني في مدينة كراتشي الباكستانية عام 1951م، والثالث في مدينة بغداد مطلع عام 1962م، وقد افتتح الملك سعود المؤتمر الذي شارك فيه ولي العهد الأمير فيصل ومفتي المملكة الشيخ محمد بن ابراهيم، وتمخض عن ذلك الاجتماع العديد من التوصيات التي من شأنها تدعيم التضامن العربي والإسلامي، وصيانة الحقوق الوطنية للشعب

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص412.

([2]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

الفلسطيني، والدفاع عن المقدسات الإسلامية في القدس الشريف، ودعم جهاد الشعوب الإسلامية ([1]).

ورداً على سياسة أمريكا المنحازة إلى إسرائيل أعلن الملك سعود في آذار 1962م أنه لن يجدد اتفاقية قاعدة الظهران الجوية مع أمريكا التي كانت قد شارفت على الانتهاء في عام 1962م، وذلك بعد أن تقدمت الولايات المتحدة بطلب تجديدها لمدة خمس سنوات قادمة، وجاء هذا الرفض للتجديد بعد قيام الرئيس الأمريكي كيندي بوعد إسرائيل بقرضها مبلغ 20 مليون دولار ([2]).

4.2 السعودية ومؤتمر القمة العربي الأول([3]) عام 1964م:

جاء عام 1964م ليشهد بعثاً جديداً للقضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك الذي انحصر ولو جزئياً منذ هزيمة عام 1948م، بسبب انشغال الدول العربية في التحالفات العربية والدولية، وتردي العلاقات العربية البينية، مع غياب للحركة الوطنية الفلسطينية.

لكن قبل أن ينقضي عام 1963م جاء ما يوقظ الدول العربية من سباتها، إذ أثارت مشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن حفيظة الدول العربية وبخاصة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي ألقى خطاباً في كانون أول 1963م حذر فيه من قرب تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن للاستفادة من مياهه في زراعة أراضي النقب الفلسطيني، نتيجة فشل الدول العربية في مجابهة مخططات إسرائيل

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص383.

([2]) جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

([3]) هناك خلاف بين الباحثين في تحديد بداية مؤتمرات القمة العربية وعددها، فالبعض يعتبر مؤتمر أنشاص عام 1946م هو أول مؤتمر في تاريخ الجامعة العربية، في حين يرى باحثين آخرين أن مؤتمر القاهرة عام 1964م هو أول مؤتمر قمة وذلك لأن مؤتمر أنشاص ومؤتمر بيروت عقدت في مرحلة مضطربة تاريخياً، ثم أن الجامعة العربية نفسها تعد مؤتمر القاهرة 1964م أول مؤتمر قمة عربي لها. أنظر: العدوان، القضية الفلسطينية، ص28.

بهذا الشأن، داعياً في الوقت نفسه إلى عقد مؤتمر قمة عربية لدراسة التحديات الإسرائيلية والحال الذي وصلت إليها الأمه العربية ([1]).

وقد وجه الرئيس جمال عبد الناصر دعوته لحضور مؤتمر قمة عربي يعقد في مصر لجميع الرؤساء والملوك العرب بما فيهم الملك سعود، إذ لم يمنع تردي العلاقات بين البلدين بسبب الخلاف على اليمن من توجيه تلك الدعوة، وهذا ما يفسر اهتمام القيادة المصرية في تلك الأثناء بحضور السعودية للمؤتمر، ومهما يكن من أمر فقد وافقت الدول العربية على تلك الدعوة لحضور المؤتمر ومنها السعودية التي جاء اصرارها على المشاركة في المؤتمر لإدراكها لجدية التهديدات الإسرائيلية وضرورة العمل على احتوائها من خلال عمل عربي مشترك ([2])، وهذا ما أشار إليه البيان السعودي بقبول الدعوة للمشاركة في المؤتمر والذي جاء فيه " إن حكومة السعودية إيماناً منها بوحدة الكفاح العربي، وانسجاماً منها مع سياستها الأصلية، وتاريخها الطويل في دعم القضايا العربية، بما يكفل تحقيق الأماني العربية، وإدراكاً عميقاً للمخاطر التي تحيق بقضية العرب الأولى، تعلن قبولها للدعوة واستعدادها التام لتحمل كافة مسؤولياتها مع شقيقاتها الدول العربية " ([3]).

وفي الفترة من 13 – 17 كانون ثاني 1964م عقد مؤتمر القمة العربي الأولى في القاهرة بمشاركة 13 دولة، ناقش فيه الملوك والرؤساء العرب والأمراء العرب ثلاث اقتراحات، حظي اقتراح واحد منها على دعم وتأييد السعودية، وهو الاقتراح الذي تقدمت به مصر والداعي إلى تنفيذ مشروع استثمار مياه نهر الأردن من قبل العرب على أن تتحمل نفقاته الدول العربية، وتقديم الدعم المادي لكل من الأردن وسوريا ولبنان لبناء قواتها العسكرية، وإنشاء قيادة عربية موحدة لمواجهة التهديد

([1]) أبو طالب، حسن: السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي 1964-1967م، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان 21-22، تموز – تشرين أول 1987م، ص98.

([2])أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي، ص99.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1964م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1966م، ص5.

الإسرائيلي في مراحل تنفيذ المشروع، وقد تبنى هذا المشروع بالإضافة للسعودية كل من الأردن واليمن والكويت.

أما عن الاقتراحين اللذين لم يحظيا بتأييد السعودية فهما ([1]):

1- اقتراح تقدم به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وأيدته الجزائر والمغرب، طالب فيه بدعم الشعب الفلسطيني عسكرياً ومادياً ودعم مسيرته ليتولى الكفاح بنفسه ضد إسرائيل لاستعادة أرضه، لأن العالم لا يقبل تدخل القوات العربية المسلحة لفلسطين.

2- اقتراح انفرد به الرئيس السوري أمين الحافظ طالب فيه فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وقطاع غزة عن مصر، وإقامة الكيان الفلسطيني عليهما، مع وضع خطة ثورية لتحرير فلسطين من خلال عمل عسكري مشترك.

واتخذ المؤتمر عدة قرارات في ختام جلساته، كان أهمها ([2]):

1- الموافقة على تنفيذ مشروع استثمار مياه نهر الأردن وروافده من قبل العرب.

2- انشاء قيادة عربية موحدة للجيوش العربية بصورة فورية وتعيين الفريق " علي علي عامر " قائداً عاماً لها.

3- تكليف " أحمد الشقيري " الذي حضر المؤتمر كممثل لفلسطين، أن يتابع اتصالاته بالدول العربية الأعضاء في الجامعة وشعب فلسطين أينما وجد ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين تمهيداً لوضع الترتيبات لقيام الكيان الفلسطيني.

وقد أيدت المملكة العربية السعودية قرار إقامة الكيان الفلسطيني إذ دعا الأمير فيصل ولي العهد السعودي آنذاك في 25 أيار 1964م إلى إنشاء كيان فلسطيني يتولى مسؤولية تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، حيث قال " نحن الذين اقترحنا

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص63.

([2]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي، ص99-100؛ البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص324.

تشكيل الكيان الفلسطيني منذ سنوات عديدة، ولكن على ألا يفرض واحد على هذا الكيان، وأن يقوم على أساس الانتخاب "([1]).

وعلى الرغم من تأييد السعودية لفكرة انشاء الكيان الفلسطيني، إلا أنه يظهر من تصريح الأمير فيصل أنه كان لدى السعودية تحفظات عل اختيار أحمد الشقيري ليتولى مهمة تنظيم وإنشاء الكيان الفلسطيني، وتعود تلك التحفظات للخلاف الشخصي بين الأمير فيصل والشقيري الذي كان يعمل ممثلاً للسعودية في الأمم المتحدة ومستشاراً سياسياً للملك سعود حتى عام 1963م، حيث أدى تحيز الشقيري إلى مصر في الخلاف الذي نشب بين السعودية ومصر حول أزمة اليمن إلى إقالته من منصبه في آب عام 1963م، أما السبب الثاني وراء تحفظات السعودية على اختيار الشقيري فهو التنسيق القوي والفاعل بين الشقيري ومصر في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي فسرته السعودية على أن الشقيري سيكون أداة لتنفيذ السياسة المصرية ([2]).

ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية لم تأذن للشقيري بزيارتها في إطار جولته في الدول العربية ([3])، في حين اجتمع الشقيري بالرئيس جمال عبد الناصر قبل أن يبدأ جولته بين الدول العربية، كما سهلت السلطات المصرية للشقيري الاتصال بأهالي غزة، وأقامت له معسكرات للجيش الفلسطيني، واستطاع الشقيري من خلال جولته الفلسطينية والعربية التي بدأها في أواسط شباط 1964م من الاجتماع بمختلف التجمعات والشخصيات الفلسطينية والزعامات العربية، طارحاً عليها مشروعه في إقامة الكيان الفلسطيني، وقد اسفرت لقاءاته وجولاته عن عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس في الفترة من 28 أيار – 2 حزيران 1964م، والذي افتتحه الملك الحسين بن طلال بحضور ممثلين عن مختلف الدول

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د.ت)، ص123.

([2]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي، ص101.

([3])الشقيري، أحمد: الأعمال الكاملة، مجلدين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006م، مج 2، ج4، ص1046.

العربية ([1])، باستثناء السعودية التي رفضت المشاركة في المؤتمر ومنعت الفلسطينيين المقيمين على أرضها من حضوره ([2])، وبررت السعودية موقفها من عدم المشاركة في المؤتمر الفلسطيني الأول، ومن موقفها من جهود الشقيري في إنشاء الكيان الفلسطيني، بأن الشقيري لم يراع أسس الاختيار الحر، وأن المملكة ترى وتؤمن بأن من حق الشعب الفلسطيني وحده أن يختار ممثليه في هذا الكيان لا أن يفرض عليه هؤلاء فرضاً ([3]).

ومع ذلك انبثق عن المؤتمر الفلسطيني الأول بتاريخ 2 حزيران 1964م إقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته في كفاحه من أجل تحرير أرضه، ويذكر الشقيري أنه زار الأمير فيصل بن عبد العزيز غداة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الأمير لم يبد تعاطفاً مع إنشاء المنظمة وحرص على عدم الالتزام بتأييد إنشاءها رغم أنه كان مؤيداً للقضية الفلسطينية ولإنشاء الكيان الفلسطيني ([4]).

وقد أثار الموقف السعودي من جهود الشقيري في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التساؤلات من قبل الدول العربية حول حقيقة الموقف السعودي من الكيان الفلسطيني، وهذا ما دفع السفارة السعودية في القدس بتاريخ 16 حزيران 1964م إلى نفي اعتراض السعودية على قيام الكيان الفلسطيني، وجاء في بيان السفارة السعودية ما نصه " أن المملكة لم تعارض في يوم من الأيام إنشاء الكيان الفلسطيني بل كانت وما تزال تساند هذا الكيان بكل إمكاناتها.. وان اعتراض المملكة انحصر في تجاوز السيد أحمد الشقيري الصلاحيات التي خولها إياه مؤتمر الذروة "([5]).

وقد أكد الشقيري نفسه على ما جاء في البيان السعودي، حيث قال إن " قرار الملوك لم يخولني إنشاء الكيان الفلسطيني إطلاقا.. وكانت مهمتي في الواقع

([1]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص326.

([2]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج4، 1077؛ مج 2، ج5، ص1299.

([3]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي، ص103.

([4]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج4، 1068.

([5]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي، ص102.

الاتصال والدرس ومن ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الإسكندرية في شهر أيلول 1964م " ([1]).

وعلى هذا النحو استمر الموقف السعودي من إنشاء الكيان الفلسطيني حتى جاء موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني.

5.2 مؤتمر القمة العربي الثاني عام 1964م، والموقف السعودي من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الموعد المحدد الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العربي الأول وهو 5 أيلول 1964م، وبحضور الدول العربية نفسها التي شاركت في المؤتمر الأول، ومنها السعودية التي مثلها الأمير فيصل، وترأس جلسات المؤتمر ايضاً. وكانت المواضيع الرئيسة على جدول أعماله؛ القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني، والقيادة العربية الموحدة، ومشروع استثمار مياه نهر الأردن، وقد أشار الأمير فيصل في كلمته الافتتاحية للمؤتمر بأن غاية بلاده هي دحر العدوان الصهيوني عن الأرض الفلسطينية، والدفاع عن العروبة في وجه الخطر الصهيوني، موضحاً أن السعودية تعتبر نفسها سنداً لكل العرب ([2]).

وفي سادس أيام المؤتمر تركزت المناقشات حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، وقد بين الأمير فيصل الموقف السعودي من هذا الشأن، بأن السعودية لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني وإنما تتحفظ على الطريقة التي تم بها إنشاؤه، لأنها تصورت في قرار الملوك والرؤساء العرب في المؤتمر الأول أن التكليف الصادر للشقيري هو تكليف لإعداد دراسة يقدم على أثرها تقريراً للمؤتمر الثاني ليتخذ المؤتمر ما يراه مناسباً، مضيفاً أن السعودية ترى أن هناك جماعات فلسطينية لا تؤيد قرار الشقيري، لكن أحمد الشقيري رد على الأمير فيصل بنفس الجلسة بأنه لم يفهم بأن ما خول به هو مجرد كتابة تقرير ورفعه للمؤتمر فقط، مشيراً إلى أنه على الرغم من أنه لم يتمكن من

([1]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص324.

([2]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص74؛ الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج4، 1071.

مقابلة الأمير فيصل لأسباب لا يد له فيها، إلا أنه تلقى تأكيداً سعودياً بأن موقفها سيكون وفق ما تقرره الدول العربية ([1]).

وقد دفع النقاش الذي دار بين الشقيري والأمير فيصل إلى تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري أحمد بن بلا، الذي قاطع حديث الشقيري وتحدث بكلمات هادئة لطفت من جو المجلس وقربت وجهات النظر، مما كان لذلك بالغ الأثر في إقناع الزعماء المؤتمرين على تأييد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وجعل الأمير فيصل يسحب تحفظ بلاده على الطريقة التي تم بها إنشاء الكيان الفلسطيني ويبدي تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية ([2])، لتصدر قرارات المؤتمر في النهاية بالإجماع العربي على تأسيس الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، وقد التزمت السعودية في أعقاب مؤتمر القمة العربي الثاني على تحمل أعباء ميزانية جيش التحرير الفلسطيني، معلنة عن تبرعها بمليون جنيه استرليني إضافية لميزانية جيش التحرير، كما أعلن الأمير فيصل بعد ثلاثة أيام من انتهاء أعمال المؤتمر عن تأييد المملكة العربية السعودية المطلق لقيام الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك طويت صفحة تحفظات السعودية على عملية إنشاء الكيان الفلسطيني برئاسة أحمد الشقيري، كما التزمت السعودية بالإيفاء بجميع التزاماتها المالية للصندوق القومي الفلسطيني ([3]).

وبعد مضي شهر على انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني، عادت السعودية لتؤكد من خلال مشاركتها في المؤتمر الثاني لقمة دول عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة بتاريخ 10 تشرين أول 1964م، على وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وذلك عندما خطب ولي العهد السعودي الأمير فيصل في ذلك المؤتمر قائلاً " لقد مكن الاستعمار اناساً جمعوا من مختلف بقاع الأرض لإنشاء دولة فوق أرض عربية بعد طرد سكانها الشرعيين لتكون ركيزة من ركائزه، ينطلق منها

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، ص21.

([2]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج4، 1080-1081؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، ص21.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، ص22-25.

لتنفيذ أغراضه القريبة والبعيدة "، ثم ناشد الضمير العالمي والدول الممثلة في المؤتمر أن تساعد على رفع هذا العدوان وحل القضية الفلسطينية حلا يعيد لشعب فلسطين حقه في تقرير مصيره ([1]).

إلا أنه بعد مضي أقل من شهر على انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز وتحديداً في 2 تشرين ثاني 1964م، شهدت المملكة العربية السعودية حدثاً تاريخياً أملته عليها تطورات ثورة اليمن، تمثل في تنازل الملك سعود عن العرش لصالح شقيقه وولي عهده الأمير فيصل ([2])، الذي ما أن تولى عرش المملكة حتى أعلن عن التزامه بوحدة الصف العربي، وتنفيذ قرارات مؤتمري القمة العربيين والسعي لتحرير جميع أجزاء الدول العربية والإسلامية المحتلة ومنها أرض فلسطين.

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص415-416.

([2]) عسة، أحمد: معجزة فوق الرمال، ط2، المطبعة الأهلية اللبنانية، بيروت 1966م، ص149.

الفصل الثالث

السعودية والقضية الفلسطينية

في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 1964- 1975م

لم تكن القضية الفلسطينية وتطورات أحداث المنطقة العربية ببعيدة ولا بالجديدة عن فكر الملك فيصل عند توليه الحكم، كيف لا وهو الذي عمل الكثير للقضية الفلسطينية منذ أن كان وزيراً للخارجية في عهد والده، ومن ثم ولياً للعهد في عهد أخيه الملك سعود، فقد كان أن مثل المملكة ودافع عن قضايا أمته العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في الكثير من المحافل العربية والإسلامية والدولية، منذ نهاية ثلاثينات القرن العشرين، ويكفي هنا أن نذكر موقفه الحازم تجاه قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة عندما صوتت على قرار تقسيم فلسطين بأغلبية 33 صوتاً بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947م، حيث لم يكد يومها ينتهي الاقتراع حتى انتفض الأمير فيصل آنذاك وقام بتوجيه كلمة جلها نقد واستهانة وتعبير عن فقدان الأمل بأعضاء الجمعية العمومية الذين صوتوا لصالح القرار بألسنتهم وأهوائهم فقط، بعيداً عما تمليه عليهم عقولهم وقلوبهم، إذ قال " لقد أتينا إلى الجمعية العامة يملؤنا الأمل بأن الدول الكبرى والصغرى على السواء ستوجه قصارى جهدها لرفع المستوى الأخلاقي، لقد أتينا هنا يملؤنا الأمل بأن جميع الأمم ستحترم وتؤكد حقوق الإنسان من العدالة.. كان يحدونا الأمل بأن المنظمة ستكون عبارة عن أساس قوي لتحقيق التفاهم المشترك بين جميع الشعوب "([1])، ثم أعلن تنصل بلاده علناً وعلى مسمع الجميع من ذلك القرار المجحف بحق شعب وأرض فلسطين، لأن الأمر لم يكن فيه مجال للمساومة أو حتى التفكير، فقال إن " حكومة المملكة العربية السعودية تود أن تسجل في هذه المناسبة التاريخية بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالقرار الذي تبنته

([1]) مؤلف مجهول: فيصل بن عبد العزيز قائد أمة ورائد جيل، مؤسسة الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض (د.ت)، ص232-233.

الجمعية العامة اليوم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تحتفظ لنفسها بكامل الحق في حرية التصرف بالطرقة التي تراها تتناسب مع مبادئ الحق والعدالة " ([1]).

وبعد عودته إلى المملكة حيث كان قد ترأس وفد بلاده إلى اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ألقى في مدينة الرياض خطاباً خطيراً أعلن فيه أن الدول العظمى تتآمر على القضية الفلسطينية وأنه يجب علينا كعرب افتداء فلسطين بالمال والأرواح، حيث قال " لقد وهبت الدول المستعمرة اليهود مالا تملك، وغررت بمجموعهم يوم منحتهم وطناً على ورق، فالواجب علينا اليوم بذل المال وإعداد الرجال، فإن هذه الشرذمة اليهودية الحمقى قد ركبت غرورها حتى أصبحت تحلم بما حول فلسطين، وإننا سنفتدي فلسطين بالأرواح قبل الأموال " ([2]).

وبعد أن تولى الملك فيصل مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية أكد منذ أيامه الأولى لتولي المسؤولية دعم حكومة المملكة للشعب الفلسطيني وقضيته، كما أكد أن أية تسوية للقضية الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستقبل الشعب الفلسطيني، داعياً إلى التضامن العربي والإسلامي على اعتبار أن التضامن العربي وحده الذي يواجه العدو المشترك ([3]).

وقد جاءت فترة حكم الملك فيصل حافلة بالأحداث على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، إذ شهدت بدايات عهده ولادة حركة التحرير الوطنية (فتح)، بقيادة ياسر عرفات عام 1965م، التي تبنت الكفاح المسلح والعمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني، هذا إلى جانب قيام ثلاثة حروب عربية – إسرائيلية هي: حرب حزيران 1967م، ومعركة الكرامة 1968م، وحرب تشرين 1973م، وغير ذلك من التطورات والأحداث التي كان لها ردة أفعال وصدى قوي لدى مختلف الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية.

([1]) مؤلف مجهول: فيصل بن عبد العزيز، ص233.

([2]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص414.

([3]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص63.

وفيما يلي سنلقي الضوء على الموقف السعودي من تطورات القضية الفلسطينية للفترة منذ أواخر عام 1964م وحتى عام 1975م، وذلك على النحو التالي:

- الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ما بين مؤتمر القمة العربي الثاني وحرب حزيران 1967م.
- السعودية وحرب حزيران 1967م.
- موقف السعودية من معركة الكرامة 1968م.
- السعودية وحادثة إحراق المسجد الأقصى 1969م.
- سياسة السعودية تجاه تطورات القضية الفلسطينية للفترة 1969-1973م.
- السعودية وحرب تشرين أول / أكتوبر 1973م.

1.3 الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ما بين مؤتمر القمة العربي الثاني وحرب حزيران 1967م:

أولى الملك فيصل القضية الفلسطينية جل اهتمامه وعنايته، حيث لم يكد يمض يومين فقط على تسلمه لمهامه الدستورية، حتى أعلن أن السعودية لن تتأخر عن تنفيذ التزاماتها العربية حسب ما جاء في مؤتمر القمة العربي الثاني، وأبدى استعداده بتقديم كل ما يطلب من المملكة في سبيل عروبة فلسطين، وتجسيداً لذلك أبلغ مندوب السعودية لدى جامعة الدول العربية " طاهر رضوان " الأمين العام للجامعة العربية في 8 كانون أول 1964م أن بلاده قد دفعت التزاماتها المالية التي قررها مؤتمر القمة العربي الثاني المتعلقة بجيش التحرير الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونفقات تحويل روافد نهر الأردن ([1]).

وعندما انشأت حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح)، التي تبنت المقاومة المسلحة والعمل الفدائي ضد إسرائيل وبدأت أعمالها العلنية اعتباراً من الأول من كانون ثاني 1965م، كانت المملكة العربية السعودية حكومةً وشعباً أول من مد يد

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، ص123.

العون والمساعدة لهم، حيث تسابق أمراء آل سعود مثل الأمير فهد بن عبد العزيز والأمير سلطان بن عبد العزيز في تقديم المساعدات إلى حركة فتح وقد كانت تلك المساعدات في تلك الفترة تسد جانباً كبيراً من احتياجات المجاهدين، حيث كانت متطلبات العمل الفدائي في تلك الحقبة متواضعة ([1]).

ولقد رأى الملك فيصل في حركة فتح سلاحاً ماضياً في يد الشعب الفلسطيني المناضل لاسترجاع حقوقه التي اغتصبتها إسرائيل ظلماً وعدواناً، وعلى الرغم من اعتراف المملكة العربية السعودية بمنظمة التحرير الفلسطينية وتأييدها لها برئاسة أحمد الشقيري إلا أن حركة فتح حازت على اهتمام الملك فيصل وظلت من الناحية الرسمية هي التي تتمتع بالدعم الرسمي والشعبي السعودي دعماً لنضالها وكفاحها المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي الحقيقة فإن علاقات المملكة بحركة فتح لم تكن وليدة عام 1965م، بل كانت قد بدأت منذ وقت مبكر، وتحديداً منذ عام 1952م بواسطة رابطة طلبة فلسطين في مصر التي كانت تمثل النشاط الفلسطيني المقاوم للاحتلال والمشروع الصهيوني، وقد استطاعت حركة فتح وجناحها العسكري " العاصفة "، منذ انطلاق عملياتها المسلحة عام 1965م وحتى عام 1967م، من شن 200 عملية مسلحة ([2]).

وفي اطار الجامعة العربية أيدت المملكة العربية السعودية بيان مجلس وزراء حكومات دول الجامعة العربية في دورته الأولى الذي انعقد في الفترة ما بين 9-12 كانون ثاني 1965م، الذي أكد على ضرورة تنفيذ قرارات الملوك والرؤساء العرب الصادرة عن قمتي القاهرة والإسكندرية الداعية إلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية

([1]) مقبل، فهمي توفيق: دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها، جامعة الملك فيصل، الإحساء 2002م، ص67.

([2]) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر: ترجمة: سليمان الوزي، دار هاي لايت، لندن 1984م، ص221.

ومساعدتها بمختلف الوسائل والسبل المتاحة لكي تتمكن من القيام بواجبها المقدس ([1]).

وظلت المملكة العربية السعودية متمسكة بالحق العربي في فلسطين رافضة أي تسوية لا تقوم على الحق والعدالة، فعندما تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمقترح لحل القضية الفلسطينية على أساس إعادة إسرائيل ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية، وعقد صلح ينهي حالة الحرب بين العرب واليهود بما يضمن التعايش السلمي مع الكيان الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض الفلسطينية ([2])، قابلت السعودية ذلك المقترح بالرفض والاستهجان، حيث اعتبر الملك فيصل قضية فلسطين قضية دينية أكثر منها قومية، وأن عملية اسكان اليهود في أرض فلسطين تمثل إبادة جماعية للشعب الفلسطيني وحرب ذات طابع ديني، وقد أضاع راديو المملكة العربية السعودية تصريحاً للملك فيصل بتاريخ 28 آذار 1965م بهذا الخصوص جاء فيه " إننا نعتبر قضية فلسطين قضيتنا وقضية العرب الأولى، وإن فلسطين بالنسبة لنا أغلى من أرواحنا، وإننا لن نتوانى في استعمال البترول كسلاح في المعركة إذ دعت الضرورة لذلك، وإن الشعب الفلسطيني لابد وأن يعود إلى وطنه حتى لو كلفنا ذلك أرواحنا جميعاً " ([3]).

وكان الملك فيصل قد تبنى سياسة تقوم على التضامن الإسلامي إلى جانب التضامن العربي، وكانت دعوة التضامن الإسلامي عنده تعني لجم التيارات الغربية والأيديولوجيات المستوردة، والعودة إلى الجذور الراسخة في حياة المنطقة وضمير شعوبها، وهنا حاول الملك فيصل استنهاض همم الدول الإسلامية لحماية فلسطين ومقدساتها على اعتبار أن قضيتها هي قضية إسلامية، فتبلورت في عهده فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي من أجل تضامن المسلمين جميعاً في موقف

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص175.

([2]) الهور، مشاريع التسوية، ص63-64.

([3]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص416؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص175-176.

واحد به تشتد سواعدهم وتصان حقوقهم وخاصة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، والدفاع عن المقدسات الإسلامية والقدس الشريف ([1])، وتتويجاً لذلك الجهد جاء انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول بمكة المكرمة في 17 نيسان 1965م، الذي كان من أهم أسباب انعقاده الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس، وخلال جلسات ذلك المؤتمر أبدى الملك فيصل اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية معتبراً إياها " قضية شعب شرد من أرضه من قبل مجموعة من أشرار العالم ناصرته قوى البغي والعدوان " ([2]). مؤكداً على ضرورة التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، وبالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني([3]).

وحاول الملك فيصل إقناع الدول الإسلامية المشاركة في المؤتمر والأوساط الحاكمة في العالم العربي بجدوى الكفاح الفلسطيني. وكان من أهم قرارات المؤتمر([4]):

1- العمل على إنقاذ المقدسات الإسلامية في فلسطين.
2- عدم الاعتراف بالأمر الواقع في فلسطين.
3- معاملة الدول العربية على أساس موقفها من القضية الفلسطينية.
4- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى المبادرة بإنشاء قنصليات لها في القدس.
5- تحميل الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية ما لحق بفلسطين من بؤس وشقاء.

وفي أواخر تموز 1965م قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري بزيارة إلى السعودية، أتيح له خلالها لقاء الملك فيصل واطلاعه على انجازات

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص384.

([2]) صحيفة أم القرى السعودية، العدد 2067، تاريخ 24 نيسان 1965م.

(3) عليوة، السيد: الملك فيصل والقضية الفلسطينية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1982م، ص52-53.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص168-170.

المنظمة في حين أبدى الملك للشقيري خلال ذلك اللقاء ارتياحه لمنجزات المنظمة، واعداً إياه بأن المملكة ستضع كل إمكاناتها المادية والسياسية كافة للعمل على تحرير فلسطين ومساندة شعبها في وجه الغطرسة الصهيونية([1]).

وفي سعيها نحو التضامن العربي لما فيه مصلحة فلسطين بادرت المملكة العربية السعودية في دعوة الرئيس جمال عبد الناصر لإنهاء الخلاف بين البلدين حول اليمن، فالتقى الملك فيصل بالرئيس عبد الناصر في جدة في آب 1965م، وانتهى لقاؤهما بالتوقيع على الاتفاقية المعروفة باتفاقية جدة التي قضت بتعاون الطرفين في تشكيل مؤتمر انتقالي لتقرير طريقة الحكم في اليمن ([2])، وقد أعقب اتفاق جدة تصريح للملك فيصل جاء فيه أن المشكلة الفلسطينية ستبقى قائمة ما دامت الخلافات العربية موجودة، وطالب العرب بتوحيد كلمتهم ورص صفوفهم، من أجل العمل على استعادة فلسطين، مبيناً أنه من سخريات القدر أن يعجز 100 مليون عربي من تخليص فلسطين من حوالي مليون صهيوني، كما تساءل عن مغزى الجيوش العربية إن لم يكن لتحرير فلسطين، معرباً في الوقت نفسه عن تخوفه من تطور السلاح في أيدي اليهود في المستقبل، مع عجز العرب عن القيام بتحرير فلسطين في تلك المرحلة ([3]).

ولم تغب القضية الفلسطينية عن بال الملك فيصل في جميع نشاطاته وزياراته ومشاركاته في المحافل المحلية والعربية والدولية، إذ بقي يبذل جهداً متواصلاً وفاعلاً لنصرة القضية، ومن ذلك نجد أن البيان المشترك الصادر عن المملكة العربية السعودية وإيران في أثناء زيارة الملك فيصل لإيران في 14 كانون أول 1965م، قد ركز على تأييد الجهود التي تبذل لإحقاق جميع الحقوق والمطالب

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص67؛ عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، ص88.

([2]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي، ص108.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص177؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م، ص462.

المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وكفاحه من أجل استرداد حقوقه المغتصبة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تعيد لهذا الشعب حقوقه ([1]).

وخلال مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من 13-17 أيلول 1965م، التزمت السعودية بمواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية سياسياً ودبلوماسياً وظهر ذلك جلياً من خلال تأييدها لمواقف الدول العربية الهادفة إلى مؤازرة دول المواجهة بكل الطاقات الممكنة لمجابهة التحديات الصهيونية، والعمل على استعادة الأراضي المحتلة، والموافقة على ميثاق التضامن العربي الذي يهدف إلى معالجة القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، واستخدام وسائل الإعلام باختلاف أنواعها لخدمة القضية الفلسطينية، كذلك أبدت السعودية موافقتها على تخصيص المؤتمر لمبلغ مليون جنيه استرليني لجيش التحرير الفلسطيني ([2])، إلا أنها أظهرت معارضتها لاقتراح أحمد الشقيري بإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني تحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت السعودية بأن تجري الانتخابات تحت إشراف القضاة الشرعيين ([3]).

وكانت البلاد العربية قد عاشت منذ نهاية مؤتمر القمة العربي الثالث في أيلول 1965م ومطلع عام 1966م حالة من الخلاف والانقسام بين الدول العربية، إذ شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية خلافاً واضحاً أدى إلى تعطيل مسيرة العمل المشترك بينهما نتيجة عدم الثقة، فقام الأردن بعدة إجراءات ضد منظمة التحرير الفلسطينية منها منع نشاطات الفدائيين من الأراضي الأردنية وإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، ومن جهة أخرى ازدادت حدة الخلافات السعودية – المصرية بعد استئناف حرب اليمن وإعادة مصر 15 ألف جندي بعد سحبهم من اليمن، ومعارضة مصر ومعها سوريا للدعوة التي وجهتها السعودية لعقد مؤتمر قمة إسلامي، مما أعاد السياسة العربية إلى نظام التحالفات بين الدول التقدمية، والدول المحافظة، وصدرت عدة تصريحات في العراق ومصر وسوريا (تقدمية) بعدم

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص384.

([2]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص88-89.

([3]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج5، 1299-1300.

جدوى مؤتمرات القمة العربية، وأنه لا يمكن عقدها لأنها تشكل سياج يحمي الدول " الرجعية " المحافظة ([1]).

أثرت هذه الظروف على العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية فوصلت القيادة العربية إلى وضع لا يمكنها معه مزاولة مهامها أو إثبات وجودها، وأصبحت القضية الفلسطينية شعاراً يستخدمه كل طرف بمواجهة الطرف الأخر، في ظل هذه الأوضاع صرح الملك فيصل من عمان مطلع عام 1966م بأنه من الأفضل للعرب عقد الأحلاف الإسلامية، لأنه لا يأمل بأن تقوم أي من الدول الغربية أو الشرقية بمساعدة الفلسطينيين في استرجاع حقوقهم محملاً زعماء وملوك العرب المسؤولية عن نكبة فلسطين ([2]).

وعندما أبدى الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له في آذار عام 1966م عدم ارتياحه لمؤتمرات القمة العربي، ثم ما تلا ذلك من خطاب آخر له بتاريخ 3 تموز 1966م والذي أعلن فيه انسحاب مصر من مؤتمرات القمة العربية والدعوة إلى تأجيل مؤتمر القمة العربي الرابع إلى أجل غير مسمى، مع التزامها بقرارات القمم العربية الثلاث السابقة، وجدت السعودية أنه لا يوجد ما يبرر تغير خط سياسة مصر، وأن طلبها تأجيل القمة العربية الرابعة ليس له سبب جوهري يمكن الركون إليه، معلنةً أنها لا توافق على تأجيل المؤتمر لأنها ترى أن الضرورة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى للاستمرار في عقد مؤتمرات القمة العربية لإقرار الخطوات لتوحيد الجهد العربي، ثم أن قرار التجميد معناه تجميد للقضية الفلسطينية كلها وإيقافها ([3]).

وأعلنت السعودية أنه في حال تأجيل مؤتمر القمة العربي الرابع فإنها ستجمد جميع التزاماتها تجاه مؤسسات المؤتمر، وستتوقف عن دفع نصيبها في نفقات جيش التحرير الفلسطيني ومشروعات تحويل روافد نهر الأردن، كما أنها ليست على

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص92-94.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص51

([3]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي، ص109-110.

استعداد لحضور أي مؤتمر يكون منبثقاً عن مؤتمرات القمة سواء على مستوى الرؤساء أو وزراء الخارجية ([1]).

وعلى الرغم من ذلك استمرت السعودية في دعمها للقضية الفلسطينية، إذ أرسلت في أتون أوج خلافاتها مع مصر عام 1966م الشيخ فهد المارك الذي كان يتولى مهمة جمع التبرعات لدعم الثورة الفلسطينية والجهاد المسلح الذي تبنته حركة فتح، لمتابعة عمليات قوات العاصفة التابعة لحركة فتح، فقام فهد المارك بزيارة المعقل الرئيس لفتح في أحد أهم معسكراتها التدريبية السرية في بلدة الهامة من ضواحي دمشق في سوريا، واستقبله هناك ياسر عرفات قائد الثورة الفلسطينية ([2]).

ومن جهة أخرى أعلن الملك فيصل في 21 حزيران 1966م وخلال مؤتمر صحفي عقد أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الأمريكيين اليهود يتعاونون بكل أسف مع إسرائيل، مبيناً أن من يقدم المعونة والمساعدة لأعدائنا فهم ايضاً أعداءً لنا، وعلى أثر تلك التصريحات أثير في اليوم الثالث للزيارة حملة صهيونية شديدة في مدينة نيويورك ضد الملك فيصل، وخضع عمدة المدينة " جون ليندسي " لضغوط صهيونية فألغى على أثر ذلك الترتيبات التي أعدت لاستقبال الملك السعودي في المدينة، ومع ذلك أصر الملك فيصل على موقفه المناوئ للصهيونية ولإسرائيل والداعم للقضية الفلسطينية ([3])، حيث صرح في لقاء آخر له جاء هذه المرة مع أساتذة جامعة هارفارد، حيث أكد أنه لن يتخلى عن فلسطين، وكان مما قاله في ذلك اللقاء " إننا لن نتخلى عن الجهاد من أجل استرداد فلسطين، وحتى لو لم يبق غيرنا في الميدان، فإن فلسطين لنا قبل أن تكون لأي أحد، والفلسطينيون أهلنا ونحن أهلهم من الجزيرة العربية من ساحلها ووهدها ونجدها. وإن للفلسطينيين حقا تاريخيا في أرضهم ووطنهم، وإن الحق التاريخي يعلوه حق

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1968م، ص31.

([2]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص72.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص158-160.

رباني، فقد كانت القبلة الأولى، وبها ثالث الحرمين الشريفين، ومنها تم العروج برسول الله "([1]).

وفي أثناء زيارته إلى تركيا في 29 آب 1966م حرص الملك فيصل في خطاب له أمام الرئيس التركي " جودت صوناي " على طرح القضية الفلسطينية أمام المسؤولين الأتراك منوهاً لما حل بالشعب الفلسطيني من ويلات نتيجة للعدوان الإسرائيلي، فقال الملك فيصل مخاطباً الرئيس التركي والحضور " يا فخامة الرئيس، أحب أن أذكر أمامكم وأمام الإخوان أن هناك شعباً يقاسي الآلام، ويقاسي من العدوان ومن الظلم، وهذا الشعب هو الشعب الفلسطيني، إن الويلات التي يقاسيها الشعب العربي الفلسطيني لم يسبق أن مرت على شعب في العالم؛ لأنها نتيجة للعدوان ونتيجة لاغتصاب الحق، ونتيجة لتسلط القوى الظالمة على شعب مسلم لا يريد إلا البقاء والحياة بسلام وأمان في وطنه " ([2]).

ولم يقتصر الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية والتذكير بها على الصعيد الخارجي، بل نجد الملك فيصل يحرص على تحفيز همم أبناء الشعب السعودي للعمل على تحرير فلسطين، ومن ذلك الخطاب الذي ألقاه الملك فيصل بجنود الحرس الوطني السعودي بتاريخ 6 تشرين ثاني 1966م والذي أشار فيه إلى أن تحرير فلسطين لا يكون بالخطب والشعارات وإنما بتضافر الجهود العربية والاستعداد إلى المعركة الفاصلة ([3]).

وعندما تأكد تأجيل مؤتمر القمة العربية الرابع، نفذت السعودية تهديداتها، فلم تحضر السعودية اجتماعات مجلس الدفاع العربي التي عقدت بالقاهرة في كانون أول 1966م في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قرية السموع الأردنية بتاريخ 13 تشرين ثاني 1966م، وتحفظت على القرار الصادر عن الاجتماع بتقديم الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة العربي الثالث، وعندما

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص417.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966م، ص378؛ أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص384-385.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966م، ص516-517.

أثيرت التساؤلات على الموقف السعودي أوضح رئيس أركان الجيش السعودي أن المملكة متمسكة بما قاله الملك فيصل، وأنها لن تدفع أية التزامات مستحقة على المملكة إلا إذا عادت مؤتمرات القمة العربية للانعقاد ([1]).

ونظراً لحالة عدم الاستقرار في علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، وجدت السعودية في الأردن حليفاً استراتيجياً لها ضد سياسة مصر، كما أنها انحازت للأردن في موقفها من منظمة التحرير ورئيسها الشقيري، وبدأ التنسيق الأردني السعودي بصورة واضحة بداية عام 1967م حيث امتنعت السعودية عن حضور اجتماع مجلس الدفاع العربي لأنها رأت إذا كان الأردن وهو المعني بالاجتماع لن يحضره، لذا فلا داعي لعقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي ([2]). وتوج التنسيق السعودي – الأردني بمقاطعتهما معاً مؤتمر وزراء المال العرب الذي عقد في القاهرة في أوائل نيسان 1967م ([3]).

وأخذت السعودية في حركة مناوئه منها لمصر بدعم حركة فتح برئاسة ياسر عرفات على حساب منظمة التحرير الفلسطينية المدعومة من مصر، وقد توجت تلك العلاقات السعودية بحركة فتح بلقاء الملك فيصل بياسر عرفات في أثناء جولة الملك فيصل الأوروبية قبيل حرب حزيران عام 1967م، وقد تعهد الملك فيصل بذلك اللقاء بتأييد السعودية ودعمها لحركة فتح بكل ما تستطيع ([4]).

ومع ذلك، وفي خضم هذه الظروف المعقدة التي شهدتها العلاقات العربية – العربية، فإن المملكة العربية السعودية عندما شعرت أن طبول الحرب بدأت تقرع بين العرب وإسرائيل على أثر الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على البلدان العربية وخاصة على سوريا والأردن، فإنها بادرت بتاريخ 12 أيار 1967م بالإعلان عن

([1]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي، ص111.

([2])الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969م، ص4، 17.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص212.

([4]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969م، ص99.

جاهزية 20 ألف جندي سعودي لإرسالها لأي بلد عربي تهدده إسرائيل، ثم أتبعت ذلك الإعلان بإعلان آخر بينت فيه وضع كامل قواتها على أهبة الاستعداد واتخاذ مواقع متقدمة بالقرب من ساحل خليج العقبة لمساندة أي جبهة عربية تحتاج للمساعدة ضد العدو الصهيوني ([1]).

2.3 **السعودية وحرب حزيران** 1967م:

على أثر الاشتباك الذي حصل بين الطيران السوري والإسرائيلي في نيسان 1967م والذي نجم عنه إسقاط ست طائرات سورية ([2])، أعلنت مصر وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا عن عزمها في الدخول في حرب مع إسرائيل منذ أول دقيقة إذا ما تعرضت سوريا لهجوم، وتبع ذلك إجراءات مصرية كانت تنذر بقرب المواجهة العسكرية مع إسرائيل حيث طلبت بتاريخ 16 أيار 1967م من قوات الأمم المتحدة الانسحاب عن خطوط الهدنة مع الكيان الصهيوني، فانسحبت تلك القوات بعد يومين فقط من الطلب المصري ([3])، وفي 23 أيار 1967م قامت مصر بإغلاق مضائق تيران الواقعة في خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهذا ما كان يعني عملياً أن مصر تجهز نفسها للحرب مع إسرائيل، بل وتنذر بقرب تلك الحرب ثم تلا ذلك إرسال مصر فرقتين عسكريتين إلى سيناء، وأخذ الرئيس جمال عبد الناصر بإطلاق تصريحات نارية قبيل الحرب بأيام معلناً استعداد بلاده للحرب، فورد عنه قوله " إذا ارادت إسرائيل الحرب فأهلاً وسهلاً " وقوله " لن نتركهم يقرروا الوقت ويقرروا المكان " وكذلك قوله " نحن على استعداد لمواجهة إسرائيل " ([4]).

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص212-213؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، ص240.

([2]) مئير، جولدا: اعترافات جولدا مئير، ترجمة: عزيز عزمي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة 1979م، ص262.

([3]) مئير، اعترافات جولدا مئير، 263-264.

([4]) الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية، ص226-228.

وجدت الدول العربية في ظل المناخ الثوري الذي كانت تعيشه شعوبها بإجراءات الرئيس عبد الناصر هذه انتصاراً للحق العربي فسارعت مختلف الدول العربية ومنها السعودية إلى تأييد مصر في إجراءاتها المختلفة، فقد أعلن الملك فيصل بتاريخ 30 أيار 1967م تضامن بلاده مع الدول العربية في حالة اندلاع المعركة، مبيناً أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم في المنطقة ما دامت إسرائيل موجودة فيها ([1]).

وبينما كانت الجماهير العربية تنتظر النصر الذي وعدت به من قبل مصر على إسرائيل بفارغ الصبر، قامت إسرائيل في صباح يوم 5 حزيران 1967م وبشكل مفاجئ بالنسبة للعرب بهجوم جوي خاطف على تسعة مطارات مصرية، شلت على أثرها حركة الطيران المصري، وتزامن القصف الجوي مع تدفق القوات الإسرائيلية على ساحل غزة وسيناء، وقد فشل الجيش المصري في التصدي للقوات الإسرائيلية بسبب افتقاده للغطاء الجوي وبذلك كسبت إسرائيل حربها مع مصر منذ الساعات الأولى من الهجوم، أما على الجبهة الأردنية والسورية فلم يختلف الوضع عما كان عليه في مصر، وعلى الرغم من اجتماع مجلس الأمن في 6 حزيران وإصداره قراراً بوقف القتال إلا أن إسرائيل لم توقف القتال إلا بوصول قواتها للمناطق التي ارادت احتلالها وذلك بعد ستة أيام من الحرب ([2]).

أما عن الموقف السعودي من العدوان الإسرائيلي، فلم تكد إسرائيل تبدأ هجومها على البلدان العربية الثلاث – مصر والأردن وسوريا – حتى وضعت السعودية خلافاتها مع مصر جانباً وأعلنت تأييدها المطلق للدول العربية في معركتها ضد إسرائيل، فعلى الرغم من أن الملك فيصل كان يوم أن بدأت الحرب في زيارة لبريطانيا، إلى أنه ما أن بلغه نبأ الهجوم الإسرائيلي حتى بادر إلى قطع زيارته وإعلانه الفوري وقوف وتضامن المملكة مع شقيقاتها الدول العربية في حربها مع العدو الصهيوني، وأبلغ في الوقت نفسه، الحكومة السعودية أن تضع القوات المسلحة في حالة استعداد قصوى لخوض المعركة المصيرية ضد إسرائيل

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، ص175.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص293-295.

([1])، كما بعث برسالة إلى الملك الحسين بن طلال يخبره فيها باستعداد بلاده لخوض المعركة المصيرية مع إسرائيل، حيث قال فيها " جندنا جميع طاقاتنا لخوض هذه المعركة المصيرية التي تخوضها الأمة العربية بأسرها " ([2])، وبعث ايضاً برسائل مماثلة لرؤساء دول كل من سوريا ولبنان.

والتزاماً من السعودية بقرارات مؤتمر وزراء النفط العرب الذي انعقد يوم العدوان في مدينة بغداد، القاضية بقطع الامدادات النفطية العربية عن الدول التي تشارك إسرائيل في عدوانها على العرب، أصدر وزير النفط السعودي " أحمد زكي اليماني " قرار بمنع تصدير النفط السعودي إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ([3])، كما أوقفت السعودية ضخ النفط في خط التابلاين الذي ينقل النفط السعودي إلى ميناء الزهراني اللبناني على ساحل البحر الأبيض المتوسط([4]). وبذلك نفذ الملك فيصل وعده الذي قطعه على نفسه بتاريخ 28 آذار 1965م عندما صرح بأنه سيستخدم البترول كسلاح في المعركة ضد إسرائيل عند الضرورة، وذلك عندما قال " إن قضية فلسطين بالنسبة لنا أغلى من البترول كسلاح في المعركة إذا دعت الضرورة، وإن الشعب الفلسطيني لا بد وأن يعود إلى وطنه حتى وإن كلفنا ذلك أرواحنا جميعاً "([5]).

وفي اليوم التالي لإعلان الحرب، وبمجرد عودته من جولته الأوروبية حرص الملك فيصل على المشاركة في المهرجان الشعبي الذي أقيم في الرياض بهدف استنهاض الهمم وتعظيم الجهاد لتحرير فلسطين، وجاء في خطابه الذي ألقاه بذلك المهرجان قوله " إننا اليوم في معركة، فإلى الجهاد أيها المواطنون، إلى الجهاد

---

[1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص69.

[2]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج6، 1732-1733.

[3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، ص306؛ الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج6، 1824.

[4]) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص415.

[5]) عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، ص70-71؛ أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص366.

يا أمة محمد، يا شعوب الإسلام، إلى تطهير الأماكن المقدسة من أدران الصهيونية وإسرائيل والاستعمار " ([1]).

وقامت السعودية بإرسال مساعدات عسكرية ضخمة للأردن تمثلت بمئات الأطنان من الأسلحة والذخائر الخفيفة والثقيلة، وشاركت القوات السعودية مع القوات الأردنية بحسب البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع والطيران السعودية، في السيطرة على جبل المكبر في القدس، وأن سلاح الجو السعودي قد شارك في ضرب أهداف عسكرية إسرائيلية، غير أن بعض المصادر شككت بصحة تلك المعلومات ([2]).

وعلى الصعيد الشعبي شهدت المملكة هبة شعبية لمؤازرة الشعب الفلسطيني والدول العربية المشاركة في الحرب بمختلف المجالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ([3]):

1- تقديم الدعم المالي بمئات الملايين من الريالات وبلا انقطاع.

2- تطوع العديد من أبناء الشعب السعودي لمشاركة فلسطين والدول العربية في جبهات القتال.

3- التبرع بالدم لصالح ضحايا العدوان الإسرائيلي في مختلف مشافي السعودية.

4- إرسال كميات كبيرة من الأدوية والمعدات الطبية وعدد من الأطباء للأردن لمساعدة الجرحى.

5- اطلاق مشروع ريال فلسطين بمبادرة من الأمير سلمان بن عبد العزيز، الذي رفع شعار " ادفع ريال تنقذ عربياً " رداً على الشعار الإسرائيلي " ادفع دولاراً تقتل عربياً".

ومهما يكن من أمر توقفت الحرب بعد أن حلت النكسة بالجيوش العربية، بعد ستة أيام من القتال ونتج عنها احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية، حيث احتلت منطقة ساحل غزة، والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء،

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص417.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص215.

([3]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص117-118؛ الشقيري، الأعمال الكاملة، مـــج2، ج6، 1711.

كما تسببت بهجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين والسوريين، وسيطرة إسرائيل على مصادر مياه نهر الأردن ([1]).

ونتيجة للكارثة التي حلت بالجيوش العربية في حرب حزيران تنادى زعماء الدول العربية لعقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة آثار النكسة، ومع أن الدعوة لعقد المؤتمر جاءت من قبل الرئيس جمال عبد الناصر إلا أن السعودية أبدت استعدادها الكامل للمشاركة في المؤتمر، وفي الفترة من 29 آب – 1 أيلول 1967م عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في مدينة الخرطوم في وسط خلافات عربية حادة، حيث شهد غياب سوريا والأمين العام للجامعة بسبب عدم توجيه الدعوة لعقد المؤتمر من قبل الجامعة، وبدأ المؤتمر أعماله بالمصالحة بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل حول قضية اليمن، حيث أبدى عبد الناصر استعداده لحل هذه القضية على اساس اتفاق جدة، واتجهت أراء المجتمعين في المؤتمر إلى إزالة آثار العدوان عن طريق العمل السياسي لعدم إمكانية القيام بأي عمل عسكري في الوقت الحاضر ([2]).

وبعد اتفاق الزعماء العرب على القضية الفلسطينية عن طريق العمل السياسي، اتجهت أنظارهم للنفط كونه سلاحاً فعالاً، وظهرت وجهتا نظر، الأولى نادت بحظره كلياً عن الدول التي تساعد إسرائيل، والثانية تنادي باستمرار تدفقه للإفادة من عائداته في تمويل الجيوش العربية المقاتلة، وفي النهاية انتصر الرأي الثاني الذي كانت السعودية قد نادت به، وقرر المؤتمر الزام الدول العربية المصدرة للنفط بتخصيص مبلغ 135 مليون جنيه استرليني لدعم دول المواجهة تدفع سنوياً على أربع دفعات كل عام إلى حين إزالة آثار العدوان، وتقرر أن تدفع السعودية 50 مليون والكويت 55 مليون وليبيا 30 مليون ([3]).

([1]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص295.

([2]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص100-109.

([3]) عودة، أحمد: الملف الكامل لمسيرة القمم العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1981م، ص24؛ العدوان، القضية الفلسطينية، ص108-109.

وكان من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر في بيانه الختامي، والتي وافقت عليها السعودية جملةً وتفصيلاً ([1]):

1- توحيد الجهد العربي لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي سياسياً واقتصادياً.

2- عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية.

3- لا صلح ولا مفاوضات ولا سلام مع إسرائيل.

4- استئناف ضخ البترول للاستفادة من عائداته في إزالة آثار العدوان.

وشهدت الفترة التي أعقبت مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عدة أحداث على المستوى العربي والدولي كانت سبباً في عقد مؤتمر القمة العربية الذي كان مقرراً عقده عام 1968م، وكان أهم هذه الأحداث قرار مجلس الأمن رقم (242)، ومعركة الكرامة عام 1968م.

أما بالنسبة للموقف من قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي صدر بتاريخ 22 تشرين ثاني 1967م بخصوص حل النزاع العربي – الإسرائيلي، والذي أكد على مبدأين، الأول: انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حرب 1967م، والثاني: إنهاء جميع إدعاءات الحرب واحترام السيادة والوحدة لكل دول المنطقة ([2]).

ففي الوقت الذي قبلت به مصر والأردن لأنه يتماشى مع التوجه السياسي الذي أبداه مؤتمر الخرطوم في اعتماد العمل السياسي لحل القضية الفلسطينية، فإن السعودية لم يصدر عنها أي تعقيب رسمي عليه بل على العكس قاد الملك فيصل حمله دبلوماسية تستهدف تعميق الاقتناع بجدوى الكفاح المسلح الفلسطيني دفاعاً عن حقوقهم المشروعة شملت بعض دول العالم الإسلامي والدول العربية ([3])، كما

([1]) عودة، الملف الكامل لمسيرة القمم العربية، ص24؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص218.

([2]) الشقيري، الأعمال الكاملة، مج2، ج6، 1891-1892؛ البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص473.

([3]) عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، ص90؛ مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص32-33.

أظهرت السعودية دعمها لحركة فتح الفدائية، ويظهر ذلك من تصريح ناطق رسمي سعودي في أعقاب حرب 1967م، عندما قال " إن الحكومة السعودية متضامنة مع الشعب الفلسطيني الذي يكافح داخل الأرض المحتلة " ([1]).

3.3 موقف السعودية من معركة الكرامة 1968م:

حاولت إسرائيل استكمال انتصارها في حزيران 1967م بانتصار جديد مستغلة في ذلك حالة الانشقاق العربي والخلافات العربية – العربية التي لا نهاية لها، كما أرادت ضرب المقاومة الفلسطينية التي تزعمتها حركة فتح والتي أخذت تشن العمليات العسكرية على إسرائيل من الحدود وخاصة من الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقد اقتصر رد الفعل الإسرائيلي طوال الأشهر التسعة التي أعقبت حرب حزيران على القصف المدفعي والغارات الجوية، وعندما أخفق الطيران والمدفعية في تحجيم حركة الفدائيين، عمد العدو الصهيوني إلى القيام بعملية غزو واسعة النطاق لأراضي الضفة الشرقية، بهدف القضاء على قواعد الفدائيين ومراكز اقامتهم واحتشادهم ([2])، وربما كان هناك نية اسرائيلية باحتلال الضفة الشرقية أو على الأقل منطقة الأغوار المحاذية لإسرائيل كسبيل لمواجهة العمل الفدائي.

وقد تمثل الموقف السعودي من العمليات الفدائية التي كانت تقوم بها المقاومة الفلسطينية داخل وعلى إسرائيل قبيل معركة الكرامة، بالرضا الشديد والدعم المادي والمعنوي الذي ليس له حد، وقد ظهر ذلك واضحاً في تصريح ناطق رسمي سعودي بتاريخ 7 شباط 1968م عندما قال " إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ستبقى تعمل على تصعيد النضال داخل الأرض المحتلة، حتى يؤدي ذلك إلى انفجار إسرائيل من الداخل " ([3]).

([1]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص478.

([2]) الموسى، سليمان: تاريخ الأردن السياسي 1967-1995م، وزارة الثقافة، عمان 2011م، ص33.

([3]) عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، ص89-90.

ومع مضاعفة المقاومة الفلسطينية لجهودها في الهجمات على الحدود الإسرائيلية منذ مطلع عام 1968م، جاء الهجوم الإسرائيلي الواسع النطاق على أراضي الضفة الشرقية يوم 21 آذار 1968م، ومما يذكر أن الدافع المباشر لذلك الهجوم كان انفجار لغم إلى الجنوب من مدينة الخليل تحت حافلة ركاب يوم 18 آذار 1968م أسفر عن مصرع شخصين وإصابة آخرين بجروح، وقد اجتاز الجيش الإسرائيلي نهر الأردن وأخذ بالتقدم في الأراضي الأردنية حتى بدا للوهلة الأولى أن الهجوم يستهدف غزو الضفة الشرقية كلها، وهذا ما دفع الملك الحسين بن طلال إلى بعث برقيات إلى رؤساء الدول العربية جاء فيها " إننا لا نعرف حتى هذه اللحظة إلى أين ستنتهي معارك اليوم الدامية.. ولئن أخذتم تسمعون عنا وليس منا بعد هذا اليوم، فلأننا والله قد طالت نداءاتنا وتوالت " ([1]).

جاء الرد السعودي على برقية الملك الحسين سريعاً إذ أمر الملك فيصل وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، أن يعلن وضع القوات السعودية المرابطة في الأردن تحت إمرة وتصرف القيادة الأردنية، كما بعث الملك فيصل ببرقية للملك الحسين جاء فيها " بأن إسرائيل لم تكن لتجرؤ على ممارسة هذا العدوان لولا تفرق الكلمة العربية وتشتت المجهود العربي "([2]).

وعلى الرغم من الهجوم الإسرائيلي الواسع على الأراضي الأردنية وخاصة على منطقة الكرامة، إلا أن تعاون الجيش الأردني مع المقاومة الفلسطينية أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الإسرائيلية، مما اضطرها إلى الانسحاب بعد مقتل وجرح العديد من جنودها وتدمير عدد كبير من آلياتها العسكرية ([3]).

وأعقبت معركة الكرامة تولد قناعة أكيدة لدى القيادة السعودية بعدم جدوى الحلول السلمية لتسوية القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية، مما جعل

([1]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص33.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1971م، ص158؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1970م، ص192.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968م، ص189.

الملك فيصل يتبنى القضية الفلسطينية بشكل فعلي وعلى كافة الصعد العربية والدولية، وقاد الملك فيصل حملة دبلوماسية تستهدف تعميق الاقتناع بجدوى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، فاستقبل الملك فيصل في الرياض ياسر عرفات زعيم حركة المقاومة (فتح) وتم خلال اللقاء التنسيق بين الطرفين لمواصلة المقاومة المسلحة بعد أن تعهد الملك فيصل بتقديم كل مساعدة ودعم تحتاج لها حركة المقاومة([1]).

4.3 السعودية وحادثة إحراق المسجد الأقصى عام 1969م:

حاولت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967م، البحث عن هيكل سليمان المزعوم تحت المسجد الأقصى وحوله، إلا أن جميع حفرياتها بهذا الخصوص باءت بالفشل، وقد قابل الملك فيصل تلك الحفريات بالاستهجان والاستنكار، حيث أشار الملك فيصل في خطاب له أمام بعثة الحج اللبنانية عام 1968م بأن إسرائيل ليس أدنى حق بفلسطين وأنه لا يوجد مقدسات إسلامية تحت المسجد الأقصى، وإن ما يقوم به اليهود من حفريات بحثاً عن مقدسات لهم في القدس هي جريمة لمخالفتها للاتفاقيات الدولية ([2]).

استمرت إسرائيل باسائتها للمقدسات الإسلامية ولم يقتصر الأمر على الإجراءات الرسمية التي قامت بها حكومة إسرائيل بل تمخضت أجواء التعصب والحقد والكراهية التي سادت في المجتمع الإسرائيلي عن عمل إجرامي فظيع استهدف معلماً من أهم المعالم الإسلامية في العالم، تمثل بإقدام يهودي من أصل استرالي يدعى " مايكل دنيس روهان " بإشعال النار في المسجد الأقصى صباح يوم 24 آب 1969م، وقد استمر اندلاع النار خمس ساعات مما سبب أضرار بالغة بالمسجد وإتلاف منبر صلاح الدين الأيوبي ([3]).

([1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص73.

([2]) الفاتح، الفيصلية، ص48.

([3]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص52.

وبادر الملك الحسين بن طلال إلى نقل نبأ هذه الجريمة إلى ملوك ورؤساء العرب والمسلمين، وأهاب بهم أن يهتموا بالدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين ([1])، واستناداً لدعوة الملك الحسين سارع الملك فيصل بتوجيه الدعوة لإعلان الجهاد المقدس لنصرة فلسطين، وتحرير المقدسات الإسلامية، معتبراً أن ذلك أقل ما يمكن أن يقدمه المسلمون، وجاء في رده على برقية الملك الحسين بأن المصاب جلل، والفاجعة مؤلمة نظراً لاستباحة الصهاينة للمقدسات الإسلامية، داعياً في الوقت نفسه إلى عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة الحادثة ([2]).

واستجابة لدعوة الملك فيصل للجهاد، قام ولي العهد الأمير خالد بتوجيه نداء للشعب السعودي لتلبية دعوة الملك للجهاد المقدس لأجل تحرير المسجد الأقصى، فبادرت القطاعات العسكرية والمتطوعون من المدنيين برفع برقيات النصرة لفلسطين والاستعداد للجهاد في سبيل تحرير المسجد الأقصى، وتبنى علماء الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة دعوة الملك فيصل للجهاد، فبادروا بدورهم بتوجيه نداء لزعماء وقادة المسلمين يحثونهم على الجهاد لتحرير المسجد الأقصى ([3]).

ونتيجة لنداءات الاستغاثة لنصرة فلسطين، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة بتاريخ 25 آب 1969م واتخذوا قراراً بدعم فكرة الملك فيصل لعقد مؤتمر إسلامي، فقاموا بتوجيه الدعوة إلى رؤساء الدول الإسلامية لعقد مؤتمر يبحثون فيه الوضع في فلسطين، وبالفعل عقد مؤتمر القمة الإسلامي في مدينة الرباط في الفترة 22-25 أيلول 1969م، وشارك فيه الملك فيصل شخصياً حيث أعلن تبني بلاده مشروع الاستعداد العسكري وحشد الطاقات العربية، والسير في عملية السلام إلى حين إثبات فشلها، عندها يستخدم الحل العسكري، إلا أن مشروع

([1]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص53.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيــروت 1971م، ص330-334.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، ص346.

الملك فيصل لم يلق تأييد سوى الأردن والكويت ([1]). وفي النهاية لم يتمخض عن المؤتمر سوى صدور بيان أجمع عليه المشاركون ينص على رفض الحلول السلمية التي لا تكفل للمدينة المقدسة العودة إلى ما كانت عليه قبل عام 1967م، كما نجح المؤتمر بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً في رابطة العالم الإسلامي ([2]).

5.3 سياسة السعودية تجاه تطورات القضية الفلسطينية للفترة 1969-1973م:

شهدت الفترة التي تلت عقد مؤتمر الرباط 1969م وحتى قيام حرب تشرين / أكتوبر 1973م، عدة تطورات على صعيد القضية الفلسطينية، لعل أهمها كان اندماج حركة فتح مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحالة التوتر والصدام التي نشأت ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن خلال عام 1970م، وإزاء هذه التطورات كان للملكة العربية السعودية مواقف ثابتة ضمن جهودها العربية للعمل لما فيه مصلحة الخير العربي والقضية الفلسطينية.

فمنذ حرب حزيران 1967م واصلت المملكة العربية السعودية دعمها المالي والعسكري غير المحدود للشعب الفلسطيني وذلك من خلال دعمها لحركة فتح ثم منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ساعد استقالة أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير وتعيين يحيى حمودة رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة على إفساح المجال أمام الوحدة الوطنية الفلسطينية ودخول المنظمات الفدائية تحت لواء المنظمة ([3])، وقد وجدت السعودية في هذه التطورات بارقة أمل لوحدة الصف الفلسطيني خاصة وأنها لطالما تبادلت مع الشقيري منذ إنشاء منظمة التحرير عام 1964م عدم الثقة لطبيعة العلاقة التي ربطت الشقيري بالرئيس جمال عبد الناصر، وبعد اندماج حركة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية رأى الملك فيصل أن المنظمة ستصبح سلاحاً ماضياً في

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص120-121.

([2]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص386.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، ص1026-1027.

يد الشعب الفلسطيني المناضل لاسترجاع حقوقه التي اغتصبتها إسرائيل، فالتزمت المملكة بدعمها لتجعل منها سيفاً مسلطاً على رقاب الأعداء الصهاينة ([1]).

وعندما تحقق لحركة فتح السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، بانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة خلال الاجتماع الخامس للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في الفترة 1-4 شباط 1969م، سارعت السعودية لمباركة هذه الخطوة، حيث صرح ناطق رسمي سعودي بتاريخ 7 شباط 1969م بقوله " إن المملكة العربية السعودية متضامنة مع الشعب الفلسطيني الذي يكافح داخل أرضه المحتلة، وأن حركة فتح ستعمل على تصعيد النضال الفلسطيني حتى تنهار إسرائيل " ([2]).

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن تولى زعامتها ياسر عرفات قد تبنت العمل الثوري والحراك العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال الجبهات العربية وبعيداً عن الارتباط بالقرار العربي، وقد وجدت المقاومة الفلسطينية في الجبهة الأردنية أفضل خيار لها لتكون منطلقاً للعمليات الفدائية ضد إسرائيل، ووجد العمل الفدائي في الأردن كل الدعم والمساندة، إلا أنه بمرور تزايد نمو القوات الفدائية حتى أصبحت تشكل تهديداً للأردن نفسه، حيث تنامت في نفوس الفدائيين في البداية مشاعر الاستقلالية، ثم تطورت إلى الاستهانة بنظام الحكم والحكومة الأردنية، حتى وصلت في نهاية الأمر إلى درجة الصدام المسلح الذي بدأ منذ مطلع شهر شباط 1970م، وقد بلغت الحوادث ذروتها في أعقاب قيام المنظمات الفدائية بمحاولتين لاغتيال الملك الحسين، الأولى كانت في صباح يوم 9 حزيران 1970م، والثانية كانت مساء اليوم الأول من أيلول من نفس العام؛ عندما المسلحون إلى إطلاق النار على موكب الملك على طريق عين غزال وسط العاصمة عمان ([3]).

([1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص74-75.

([2]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص487؛ مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص74.

([3]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص80، 89.

نتيجة لمحاولة اغتيال الملك هاتين، ومن ثم قيام المنظمات الفدائية باختطاف طائرات أربع طائرات اثنتان أمريكيتان، وواحدة سويسرية، وأخرى بريطانية في يومي 6 و 9 أيلول، وجد الملك الحسين نفسه مضطراً إلى أخذ زمام المبادرة خاصة بعد الضجة العالمية ألتي أحدثتها خطف الطائرات، فأصدر الملك الحسين أوامره لقائد الجيش حابس المجالي بالتصدي لتمرد الفدائيين واعتداءاتهم، فبدأت القوات النظامية الأردنية حملتها في صباح يوم 17 أيلول لتطهير المدن والقرى الأردنية من المنظمات الفدائية الفلسطينية ([1]).

إزاء هذه التطورات على الساحة الأردنية وما صاحبها من توتر في العلاقات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، لم تشأ السعودية أن تقف مكتوفة الأيدي والأخوة يتسارعون، بل نجدها قد حاولت في بادئ الأمر القيام بوساطة مشتركة مع مصر لاحتواء المقاومة الفلسطينية وإزالة طابعها العسكري من المدن الأردنية، كما اقترحت بتاريخ 15 أيلول 1970م على الرئيس الليبي معمر القذافي بأن توقف ليبيا مساعداتها للمقاومة الفلسطينية حتى يتم كبح جماح العناصر المتطرفة فيها ([2]).

وفي نفس السياق رفضت السعودية دعوة سوريا لإرسال قوات عربية مشتركة لحماية الفدائيين الفلسطينيين، حيث خشيت سوريا من استعانة الأردن بأمريكا مما يؤدي ذلك إلى القضاء على الفدائيين الفلسطينيين كلياً ([3])، حيث فضلت السعودية الاحتواء السلمي والدبلوماسي للخلاف فاقترحت عقد قمة عربية في القاهرة لإصلاح ذات البين بين الأشقاء الأردنيين والفلسطينيين، وفعلاً استجابة مصر لاقتراح الملك فيصل فقام الرئيس المصري عبد الناصر بالدعوة لعقد مؤتمر قمة استثنائي لوقف

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيــروت 1972م، ص711؛ الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص98.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970م، مؤسسة الدراسات الفلــسطينية، بيــروت 1974م، ص176.

([3]) العقاد، صلاح: السادات وكامب ديفيد الاتفاقيات وأصولها التاريخية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1984م، ص75.

القتال الدموي، وتم عقد المؤتمر في القاهرة في الفترة ما بين 21-27 أيلول 1970م، حضره الملك الحسين بن طلال وياسر عرفات وتم التوصل من خلال المؤتمر إلى وضع اتفاقية القاهرة التي نصت على ما يلي ([1]):

1- إنهاء العمليات العسكرية بين الطرفين.

2- سحب قوات الجانبين من عمان.

3- إطلاق سراح المعتقلين من الجانبين.

4- عودة الحياة في المدن الأردنية إلى ما كانت عليه قبل الأحداث.

وكان الملك فيصل قد تدخل أثناء مؤتمر القاهرة لتحقيق المصالحة بين الملك الحسين وياسر عرفات، وضغط عليهما في هذا السبيل حتى تمت المصافحة بينهما في نهاية القمة ([2]). وهذا تجسد الدور السعودي فيما عرف بأحداث الأردن عام 1970م، بموقفها الحيادي المناشد الطرفين لضبط النفس وحقن الدماء العربية.

وظلت السعودية تبذل قصارى جهدها لوقف حالة الاقتتال بين الأشقاء حتى اختتمت جهودها في هذا الشأن بدعوة الطرفين - الملك الحسين وياسر عرفات – إلى مدينة جدة بتاريخ 8 تشرين ثاني 1971م، ولكن محاولتها تلك باءت بالفشل على أثر اغتيال رئيس الحكومة الأردنية آنذاك " وصفي التل " بالقاهرة، مما وضع حداً لجهود الوساطة السعودية في هذا المجال، واضطرت المقاومة الفلسطينية في أعقاب اغتيال التل إلى مغادرة الأردن إلى ليبيا ([3]).

وفي فترة ما بعد أحداث الأردن شهدت العلاقات السعودية – المصرية تطوراً ملحوظاً حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر قد توفي يوم 8 أيلول 1970م، فخلفه في الحكم أنور السادات، وقد ساهم وحدة الموقف السعودي والمصري تجاه أحداث

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص128.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م، ص856.

([3]) بلال، الحسن: المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 6، لعام 1972م، ص193-197.

الأردن إلى تقارب سياسة البلدين، كما شهدت تلك المرحلة تسوية مشكلة اليمن داخلياً عندما أختار شعبها نظامه، وأقرت مصر والمملكة ذلك واعترفتا به ([1]).

وقد ساهم انتهاج السادات سياسة تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تحتل السعودية مكانة هامة في العالم العربي والإسلامي، فأخذ الملك فيصل يفرض وجوده على عدد من الدول العربية والإسلامية، واستمر يتخذ المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية والمناوئة لإسرائيل، وبقي متمسكاً بالخيار العسكري لتحرير فلسطين عن طريق استنهاض الطاقات العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، رافضاً جميع مشاريع التسوية السلمية التي طرحت خلال هذه المرحلة لعدم ضمانها على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعندما تقدمت الأردن بتاريخ 15 آذار 1972م بمشروع المملكة المتحدة بين الأردن وفلسطين، تحفظت السعودية في البداية على المشروع على اعتبار أن الوقت غير مناسب ما دامت فلسطين محتلة من قبل إسرائيل، إلا أنه عندما رفضت الأردن الطلب السعودي بإغلاق الجسور على نهر الأردن مع إسرائيل بحجة أن بقاءها مفتوحة يعمل على تحقيق التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل، عادت السعودية لمقاومة مشروع المملكة المتحدة ووقفت إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات التي رفضت المشروع منذ البداية ([2]).

6.3 السعودية وحرب تشرين أول / أكتوبر 1973م:

بقيت المملكة العربية السعودية منذ حرب عام 1967م وحتى قيام حرب تشرين عام 1973م ملتزمة بموقفها المناوئ لإسرائيل وبسياستها القائمة على مبدأ اللاسلم مع إسرائيل، ومن هنا بدأ عام 1973م جالباً معه تغييرات على الساحة العربية سياسياً وعسكرياً، ظهرت من خلال التحول في السياسة العربية، تنعكس بطبيعة الحال على قضية فلسطين، وقد ظهرت ملامح هذه التغيرات واضحة على السياسة السعودية فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في شباط 1973م بتزويد إسرائيل

([1]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص75.

([2]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص115-118.

بصفقة من السلاح المتقدم تشتمل على طائرات حديثة وصواريخ وأعتده عسكرية، جاء الرد السعودي على تلك الصفقة حازماً، إذ قام وزير النفط السعودي أحد زكي اليماني بتحذير الولايات المتحدة من أن بلاده لن تزيد إنتاجها من النفط ما لم تبدل واشنطن موقفها المؤيد لإسرائيل ([1]).

كما أخذت السعودية تظهر جديتها في حسم المعركة مع إسرائيل في نيسان 1973م إذ تعهدت مع مطلع عام 1973م بتقديم أسراب من الطائرات المقاتلة لكل من مصر وسوريا والأردن، كما أعلنت عن جاهزية قواتها المسلحة للتحرك للجهة التي يحددها القائد العام للقوات العربية([2]).

وفي إطار سياستها القائمة على الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، ونظراً لتجاهل الولايات المتحدة التهديد السعودي الأول الموجه لها في نيسان 1973م بقطع إمدادات النفط السعودي عنها، عاد الملك فيصل في منتصف آب 1973م بتحذير الولايات المتحدة بأنه إذا لم يتحقق أي تقدم معقول باتجاه التسوية السلمية في الشرق الأوسط خلال ستة أشهر فإن العقوبات الاقتصادية يجب أن تفرض ([3])، وهدد أمريكا صراحة باستخدام سلاح النفط بقوله " إننا لا نرغب في فرض أية قيود على صادراتنا من النفط إلى الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة بدعمها الكامل للصهيونية ضد العرب تجعل من استمرار تزويدنا حاجات الولايات المتحدة النفطية بل حتى الحفاظ على علاقاتنا الودية معها، أمراً بالغ الصعوبة " ([4]).

([1]) أبو طالب، حسن: السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي، السعودية والتوظيف السياسي للنفط العربي 1970-1973م، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 30، تشرين أول (أكتوبر) 1989م، ص175.

([2]) عبد المنعم، أحمد: جامعة الدول العربية 1945-1985م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م، ص75.

([3]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي، ص177.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1977م، ص174؛ أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص368.

في الوقت الذي كانت فيه السعودية تشن حرب إعلامية على الولايات المتحدة، كانت مصر وسوريا تخططان للقيام بعملية عسكرية ضد إسرائيل، إذ شكلت القيادتان السياسيتان المصرية والسورية " المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية – السورية " وعينتا الفريق أول " أحمد اسماعيل علي "، القائد العام للقوات المسلحة المصرية قائداً عاملً للقوات الاتحادية – مصر وسوريا – ورئيساً للمجلس بدءاً من 10 كانون ثاني 1973م، وفي 25 شباط 1973م اجتمع الرئيسان المصري والسوري في الإسكندرية واتخذا قراراً بالحرب، وقد سميت خطة الحرب بـــ " خطة بدر "، انتهي من اعداد تصوراتها في صيف 1973م ([1])، وفي نهاية آب 1973م قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة سرية للسعودية قابل خلالها الملك فيصل حيث أبلغه بقرار الحرب واتفقا على الدور السعودي فيها ([2])، ومع نهاية أيلول 1973م بدأت إسرائيل تشك في التحركات المصرية – السورية مما دفعها إلى استدعاء الاحتياط وإعلان حالة التأهب بتاريخ 5 تشرين أول 1973م ([3]).

وفي يوم 6 تشرين أول / أكتوبر 1973م وفي تمام الساعة الثانية بعد الظهر اندلعت الحرب بشكل مفاجئ عندما بدأ الهجوم العسكري العربي على جبهتين – المصرية والسورية – وقد تم اختيار ذلك اليوم تحديداً للهجوم لأنه يصادف يوم عيد الغفران عند اليهود، وبعد أن تمكن الجيش المصري من اجتياز قناة السويس أعلنت المملكة العربية السعودية تأييدها للدول العربية، حيث بعث الملك فيصل برقيات لكل من الملك الحسين بن طلال والرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس المصري أنور السادات، معبراً عن تأييده المطلق لهم، وحاثاً إياهم على مواصلة القتال واستعادة فلسطين، محذراً إياهم في الوقت نفسه من عواقب الهزيمة ومعلناً لهم عن وضع كافة إمكانات المملكة تحت تصرفهم ([4]).

([1]) الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية، ص377-381.

([2]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي، ص178.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص301-302.

([4]) الغادري، نهاد: أرض الأقدار المملكة العربية السعودية والنفط معركة العـــرب القوميـــة، المطبعة العربية، بيروت 1974م، ص115-116.

وعلى الصعيد العملي أعلنت السعودية التعبئة العامة لكافة منتسبي القوات المسلحة السعودية، كما أعلنت حالة التأهب والاستعداد لمواجهة ظروف المعركة، إلا أن الأهم من ذلك كله هو إرسالها قوات عسكرية سعودية تمثلت في اللواء السعودي الذي كان متمركزاً في جنوب الأردن إلى الأراضي السورية بتاريخ 14 تشرين أول للمشاركة في الحرب، وقد أبلت تلك القوات بلاءً حسناً في التصدي لهجوم القوات الإسرائيلية وتقدمها ([1]).

أما على الجبهة المصرية فقد أشارت المعلومات إلى مشاركة قوات سعودية إلى جانب القوات المصرية في الهجوم على المواقع الإسرائيلية وقد تنوعت القوات السعودية ما بين جنود مقاتلة وطائرات مروحية وفنيين ([2]).

وإلى جانب المشاركة العسكرية اتخذ الملك فيصل منذ اليوم الأول للحرب قراراً بخفض إنتاج النفط، إذ أصدر أمراً لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) بتخفيض الإنتاج النفطي عبر أنابيب التابلاين منفذاً بذلك وعده بقطع النفط عن أعوان ومؤيدي إسرائيل ([3]).

ومما يدل على التنسيق السعودي – المصري المشترك في إدارة شؤون المعركة المختلفة قيام وفد مصري برئاسة " سيد مرعي " أمين أول اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي العربي، بزيارة السعودية خلال الأيام الأولى للحرب، حيث التقى الوفد المصري بالملك فيصل بالرياض مرتين، وقد تم خلال اللقاء الثاني في يوم 10 تشرين أول 1973م الاتفاق على أمرين، الأول: أن تقوم السعودية بتخفيض النفط تدريجياً بحيث تبدأ بنسبة 5% ثم تتزايد تدريجياً إذا لم يحقق التحذير هدفه، والثاني: أن يكتب الملك فيصل للرئيس الأمريكي نيكسون يحذره من احتمال قطع النفط عن أمريكا إذا لم تعدل موقفها، وفعلاً قام الملك فيصل بتنفيذ ما اتفق عليه مع

([1]) الغادري، أرض الأقدار، ص116، 127؛ أبو طالب، السعودية والصراع العربي، ص183.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1976م، ص468.

([3]) الغادري، أرض الأقدار، ص173.

الوفد المصري، إذ أرسل للرئيس الأمريكي في 12 تشرين أول 1973م رسالة تحذير، كما استجابت السعودية لدعوة مصر والكويت لعقد اجتماع للدول النفطية العربية ([1])، وبالفعل اجتمع وزراء الدول العربية النفطية في الكويت بتاريخ 17 تشرين أول من نفس العام وتقرر في الاجتماع اتفاق الدول العربية النفطية على تخفيض الإنتاج من النفط بنسبة أقلها 5% تتصاعد تدريجياً كل شهر، وأعتبر إنتاج شهر أيلول القاعدة التي يتم التخفيض قياساً عليها، لكن أدى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إسرائيل بأسلحة متطورة في اليوم التالي للاجتماع العربي 18 تشرين أول 1973م -، إلى رفع نسبة الحظر خلال أيام إلى 22%، وحظرت السعودية ودول النفط الأخرى تصدير النفط إلى أمريكا، كذلك قامت بحظر تصديره فيما بعد إلى هولندا لاتخاذها موقفاً أكثر غلواً من أي بلد آخر في تأييد إسرائيل ([2]).

وبعد أن توقفت الحرب يوم 31 تشرين أول 1973م نتيجة لقبول الأطراف المتحاربة لقرار وقف القتال الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 تشرين أول 1973م، دون أن يحقق العرب هدف الحرب وهو إزالة آثار عدوان 1967م، بل فقدوا مزيد من الأراضي ([3])، حرصت السعودية على إظهار عدم تغيير موقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث في الوقت الذي بدأت فيه كل من مصر وسوريا محادثات مع إسرائيل لفض الاشتباك، بقيت السعودية على موقفها الداعي إلى جلاء القوات الإسرائيلية عن جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة ([4]). كما لم تقم السعودية بزيادة صادراتها النفطية ولا برفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة وعندما تعهد الرئيس أنور السادات لوزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في الأول من شباط 1974م بأن الدول العربية المنتجة للنفط ستعقد اجتماعاً عاجلاً للبحث في رفع الحظر عن شحن النفط

([1]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي، ص184.

([2]) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص82.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص306-307.

([4]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيـــروت 1976م، ص396.

إلى الولايات المتحدة، أثار ذلك استهجاناً واستغراب وزير النفط السعودي اليماني الذي ذكر في 6 شباط 1974م أنه لا علم لديه بوجود أي تعهد عربي تجاه حكومة الولايات المتحدة برفع الحظر عن شحن النفط إليها ([1]).

وظلت السعودية ملتزمة بحظر تصدير النفط للولايات المتحدة حتى تم عقد اجتماع لوزراء النفط العرب في 18 آذار 1974م، ووافق فيه جميع الحضور على رفع حظر تصدير النفط عن الولايات المتحدة ([2]).

مما سبق نستطيع القول أنه كان لسياسة حظر النفط خلال حرب 1973م دور كبير في لفت انتباه مواطني الدول الغربية للظلم الذي يتعرض له الفلسطينيين على أثر دعم بلدانهم للكيان الصهيوني، وبذلك استطاع العرب لأول مرة في تاريخ صراعهم مع الكيان الصهيوني أن يكونوا مؤثرين في التأثير على الرأي العام العالمي لإنصاف عرب فلسطين وعكس الصورة الحقيقية لما يعيشه العرب من جراء توطين اليهود في فلسطين، بشكل يمحو تلك الصورة التي حاول اليهود إقناع المجتمع الغربي بها.

وعلى مسار موقف السعودية من منظمة التحري الفلسطينية، لم تتوان المملكة منذ نهاية أحداث الأردن عن دعمها للمنظمة على جميع المستويات السياسية والعسكرية والمالية، معتبرة إياها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقضيته، فقامت في 19 أيار 1973م بفتح مكتب لها في الرياض ([3])، وخلال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في 27 تشرين ثاني 1973م قام الملك فيصل بجهود عظيمة لدعم منظمة التحرير أثمرت عن إصدار وزراء خارجية الدول الإسلامية توصيته باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ([4]).

([1]) أبو طالب، السعودية والصراع العربي، ص202.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، ص82.

([3]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص485.

([4]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص50.

وعندما تنادت الدعوات لعقد مؤتمر للسلام في جنيف عام 1974م، لاح في الأفق مسألة تمثيل فلسطين والتحدث باسمها، فأعلنت المملكة العربية السعودية أنها تناصر منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة على رفضها للحلول التي لا يقبلها الشعب الفلسطيني، وحذرت في الوقت نفسه من إجراء مفاوضات من خلف ظهر الشعب الفلسطيني، معلنةً عن تأييدها لحضور منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف ([1])، ونظراً للموقف المتصلب الذي أظهره الملك فيصل حول مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر السلام والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، قام رئيس المنظمة ياسر عرفات بزيارة للسعودية بتاريخ 21 كانون ثاني 1974م، تباحث خلالها مع الملك فيصل حول مسألة تمثيل المنظمة للفلسطينيين في المؤتمر المزمع عقده للسلام في جنيف ([2]).

واستطاعت السعودية من خلال دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في الفترة من 19-21 آذار 1974م، أن تحصل على اعتراف دولي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما حسمت أمر تمثيل فلسطين في مفاوضات السلام مستقبلاً لصالح منظمة التحرير الفلسطينية ([3]).

وبفضل الجهود التي بذلتها السعودية لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مختلف المحافل العربية والدولية الخاصة بمناقشة القضية الفلسطينية، حصلت المنظمة بتاريخ 14 تشرين أول 1974م على منح الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ([4]).

وقبل عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، نجحت السعودية في إقناع الملك الحسين بن طلال بالقبول بالمطالب الفلسطينية المتمثلة بالاعتراف الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وفي الفترة من 26 –

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، ص281.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص148.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص148.

([4]) عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، ص115-116.

29 تشرين أول 1974م عقدت قمة الرباط، وفيها أكد ملوك ورؤساء الدول العربية اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن لها الحق في التكلم باسم الفلسطينيين في أي محادثات للسلام في الشرق الأوسط، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي أرض يتم تحريرها ([1])، ولقي هذا القرار اعتراف وقبول من الأردن بعد أن تعهدت السعودية بتقديمها مبلغ (57) مليون دولار للأردن لمواجهة المتطلبات الضرورية له، مقابل اعترافه بمنظمة التحرير ممثلاً للقضية الفلسطينية([2]).

وبقي الملك فيصل داعماً لمنظمة التحرير، ومناصراً للقضية الفلسطينية، ومتمسكاً بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، ورافضاً لأي تسوية سلمية لا تقوم على أساس الاعتراف بالحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية حتى آخر يوم في حياته، حيث يذكر عنه أنه استقبل وفداً فلسطينياً برئاسة السيد ياسر عرفات قبيل يوم واحد فقط من اغتياله وذلك في 24 آذار 1925م، للتباحث معاً في مسألة إحلال السلام في المنطقة حيث قال رحمه مخاطباً الوفد الفلسطيني " إن علينا جميعاً أن نعمل من أجل أن تبقى القدس عربية، وكل هذا لا يأتي إلا بتضامننا جميعاً كأمة واحدة ذات مصير واحد "([3]).

وباغتيال الملك فيصل بتاريخ 25 آذار 1975م على يد أبن شقيقه ألأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز تنطوي حقبة من تاريخ المملكة العربية السعودية كانت غنية بأحداثها ومواقفها المليئة بالدعم والمساندة للقضية الفلسطينية بمختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، حتى قيا أن حادثة اغتيال الملك فيصل هي مؤامرة دبرتها الولايات المتحدة الأمريكية

([1]) العدوان، القضية الفلسطينية، ص150.

([2])) البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمم العربية 1952 – 1977م، وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1977م، ص25-26.

([3]) الطنطاوي، حسين: الفيصل الإنسان والاستراتيجية، دار الفكر العربي، (د. ت)، ص89.

عندما لمست عدم تحوله عن مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، وبالتحديد حول موضوع القدس ([1]).

([1]) السامرائي، حازم: الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، دار الحكمـــة، لنـــدن 2001م، ص189.

الفصل الرابع

السعودية والقضية الفلسطينية

في عهد الملك خالد بن عبد العزيز 1975-1982م

دخلت القضية الفلسطينية منذ نهاية حرب تشرين أول / أكتوبر 1973م وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات فض الاشتباك بين العرب وإسرائيل عام 1974م، مرحلة جديدة كان عنوانها الأبرز ترسيخ الهوية الوطنية للقضية الفلسطينية وتأكيد تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وقد أدى ذلك إلى إزاحة أثقال المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية عن أكتاف الدول العربية عامة، وتحميلها للفلسطينيين وحدهم، إذ تميزت فترة دراستنا 1975-1982م، بتراجع أصوات قومية المعركة ومركزية القضية، لتنحصر في الإطار الفلسطيني الضيق، وأخذت مسؤولية البلدان العربية خلال هذه المرحلة تنحصر في الدعم السياسي والاقتصادي، كذلك تميزت المرحلة باستعارة حالة العداء بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأنظمة العربية وخاصة مع لبنان منذ عام 1975م، ومع سوريا سنة 1976م، ومن ثم مع أكبر قوة عربية وهي مصر خلال الفترة 1977-1982م نتيجة لدخولها في مشروع التسوية السلمية وتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978م.

في ظل هذه الظروف التي عاشتها القضية الفلسطينية في فترة حكم خادم الحرمين الشريفين الملك خالد بن عبد العزيز، وجدت السعودية نفسها في معترك تطورات وتغيرات القضية بكل جزيئاتها وحيثياتها، وقد أظهر الملك خالد شأنه شأن أسلافه من ملوك المملكة العربية السعودية اهتماماً واسعاً بفلسطين وبمدينة القدس الشريف، فأكد منذ بداية عهده أن بلاده ستكون في المقدمة لاستعادة الحقوق الفلسطينية ([1])، ففي أول بيان سياسي له بعد مبايعته ملكاً على المملكة العربية السعودية بتاريخ الأول من نيسان 1975م، والذي جاء بعد ستة أيام فقط من مبايعته بالملك بتاريخ 25 آذار 1975م، أعلن أنه سيعمل من خلال التضامن الإسلامي

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيـروت 1977م، ص112.

ووحدة الصف العربي " لإعادة الحق المسلوب لشعب فلسطين واستعادة الأرض العربية المحتلة وتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية لإعادة الحق المغصوب "، وأضاف قائلاً " ونعتمد في ذلك بعد الله على عدالة قضيتنا وإيمان الشعب السعودي بها، وحل قضية فلسطين يبدأ من نقطة جوهرية وأساسية هي تخليص القدس العربية المسلمة من براثن الصهيونية وعودتها كما كانت ترفرف عليها راية الإيمان " ([1]).

وصحيح أن الملك خالد واصل مسيرة أسلافه التقليدية في دعم القضية الفلسطينية، لكن كان له بصمات خاصة ميزت عهده عن سابقيه في دعم القضية، وسنعرض في الآتي لموقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك خالد بن عبد العزيز من حيث:

- موقف السعودية من القضية الفلسطينية في فترة الجمود القومي والصراع العربي الفلسطيني 1975-1977م.
- السعودية ومشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية عام 1977م.
- موقف السعودية من الصلح بين مصر وإسرائيل 1977- 1979م.
- موقف السعودية من إعلان إسرائيل " القدس " عاصمة لإسرائيل عام 1980م.
- مبادرة الأمير فهد للسلام عام 1981م.

1.4 موقف السعودية من القضية الفلسطينية في فترة الجمود القومي والصراع العربي الفلسطيني 1975-1977م:

1.1.4 دعم السعودية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية المقاومة:

لم تأل المملكة العربية السعودية جهداً في سبيل نصرة الحق العربي في فلسطين ومؤازرة الأشقاء في القدس المحتلة، وكان لدور المملكة الرائد أبرز الأثر في توضيح صورة عدالة القضية الفلسطينية للرأي العام العالمي، وبقيت قضية فلسطين الهاجس الأوحد للقادة والساسة السعوديين بدءاً من الملك المؤسس عبد العزيز الذي لم يتردد في اشراك ابنائه في تحمل مسؤولية الدفاع عن القضية وعدالة الحق

([1]) جريدة الرياض السعودية، العدد 2292، الثلاثاء 1 ابريل 1975م.

العربي بفلسطين منذ اليوم الأول لإعلان قيام المملكة، كما كانت القدس المحور الأساسي الذي انطلق منه موقف الملك عبد العزيز وأورثه أبنائه من بعده الملك سعود والملك فيصل وصولاً للملك خالد الذي هو موضوع دراستنا، فقد عاشت فلسطين في ضمير الملك خالد منذ أربعينات القرن العشرين عندما ذهب برفقة شقيقه الملك فيصل - نائب الملك عبد العزيز في ذلك الوقت – إلى نيويورك وشهدا الجلسة الأولى للأمم المتحدة، وكان لهم في تلك الجلسة حضوراً بارزاً، عندما نددا في كلمة السعودية بقيام الكيان الصهيوني بفلسطين، والتي جاء فيها " إن إسرائيل ستكون مصدرا للعدوان على الدول العربية بعد أن استولت بقوة السلاح على أرض عربية، وأقامت كيانا مزعوما قائما على أباطيل دينية، وأوهام سياسية، وأحلام توسعية لبناء إسرائيل الكبرى " ([1]).

وكان الملك خالد قد أولى القضية الفلسطينية اهتمامه منذ بداية عهده، فعندما تمت له البيعة ملكاً على المملكة العربية السعودية في 25 آذار 1975م اجتمع بوفود الدول العربية والأجنبية التي جاءت مهنئة لبيعته ومن ضمنها قادة المقاومة الفلسطينية، حيث اجتمع بهم يوم الأثنين 31 آذار 1975م وأكد لهم استمرار المملكة العربية السعودية في دعم المقاومة الفلسطينية والوقوف في وجه الصهيونية ([2])، وبأن السعودية تؤيد الجهود المبذولة لتحقيق السلام، وأنها لن تشهر السلاح لبدء الحرب إلا إذا تخلت الإدارة الأمريكية عن تأكيداتها التي قطعتها على نفسها ببذل الجهود لإحقاق السلام العادل والشامل في المنطقة، مؤكداً أن جهود السعودية في هذا المجال ستقود؛ إما إلى رفع أغصان الزيتون، أو البنادق، معلناً أن السعودية في كلا الحالتين ستكون مع منظمة التحرير الفلسطينية ([3]).

([1]) الخريف، بدر: الملك خالد.. بطل الإصلاح والسلام وإنهاء الحروب والتوترات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

([2]) جريدة الرياض السعودية، العدد 2297، الأحد 6 ابريل 1975م.

([3]) عبد ربه، عبد الحافظ: فيصل في قمة التاريخ، دار الكتاب المصري، القاهرة 1977م، ص207.

واستمراراً لأواصل العلاقة بين القيادة السعودية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قام السيد ياسر عرفات الرئيس التنفيذي لمنظمة التحرير بزيارة المملكة العربية السعودية بتاريخ 7 نيسان 1975م وأجتمع بالملك خالد وتناقشا في القضية الفلسطينية، وقد أكد الملك خالد للسيد ياسر عرفات والوفد المرافق استمرار دعم المملكة العربية السعودية للثورة الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية واستعادة حقوقه المشروعة ([1]).

وفي إطار الدعم السعودي للمقاومة الفلسطينية وشرعيتها، أشادت الصحف السعودية بالعمل الفدائي الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني، ومن العمليات النوعية التي وجدت صداها في الصحف السعودية بتاريخ 7 نيسان 1975م، عملية " سافوي " التي قامت بها حركة فتح في فندق في تل أبيب وأسفرت عن مقتل حوالي 93 جندياً ومدنياً إسرائيلياً، حيث استغلت الصحف السعودية هذه الحادثة لتبرر للعالم استحالة التوصل لحل سلمي في المنطقة دون منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها السعودية الجهة الوحيدة القادرة على التصعيد والتهدئة ([2]).

ولم يدخر الملك خالد جهداً في نصرة القضية الفلسطينية منذ أيامه الأولى في الحكم، إذ نجده يحرص على نصرة القضية على كافة الصعد العربية والإسلامية والدولية، وفي هذا السياق نجده قد عهد إلى وزير خارجيته الأمير سعود الفيصل بنقل وجهة النظر السعودية تجاه القضية الفلسطينية لأمريكا باعتبارها أكبر دولة راعية للسلام في المنطقة، وقد صرح الأمير سعود في لقاء له مع صحيفة " واشنطن بوست " خلال زيارته لأمريكا بتاريخ 15 نيسان 1975م، قائلاً " القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وإنه يجب معالجتها إذا ما أريد إحلال السلام في المنطقة، وأنه لا بد من القيام بتحرك آخر للسلام في الشرق الأوسط، وإن حالة اللا حرب واللا سلم لا يمكن قبولها، وإن المملكة لا تعارض استئناف مؤتمر جنيف

([1]) جريدة الرياض السعودية، العدد 2298، الأثنين 7 ابريل 1975م.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م، ص176.

شريطة ألا يتحول إلى شكل من أشكال المجابهة والاستقطاب؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى وضع خطير " ([1]).

وفي سياق دعم المملكة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن قنوات العمل الإسلامي، أكدت المملكة على حضور السيد ياسر عرفات للمؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد أعماله في مدينة جدة في الفترة من 12 – 15 تموز 1975م، وقد حرص الملك خالد عند افتتاحه للمؤتمر على أن يدخل قاعة المؤتمر بصحبة ياسر عرفات تأكيداً منه على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تمخض عن ذلك المؤتمر تأسيس " لجنة القدس " لتكون لجنة دائمة لمتابعة قضية القدس وتعمل على تنفيذ قرارات المنظمة وتتابع تنفيذ قرارات الهيئات الدولية الأخرى المؤيدة للحق الفلسطيني، وخول المؤتمر اللجنة تقديم ما تراه من توصيات للدول الأعضاء ([2]).

وبذلت السعودية جهداً كبيراً في شرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، باعتبارها أكبر هيئة عالمية تعبر عن رأي المجتمع الدول، ففي بداية عهده كلف الملك خالد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لعرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة من خلال مشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين، وكان للسعودية من خلال تلك المشاركة الدور البارز في انجاح مشروع القرار رقم (3379) الذي صدر بتاريخ 10 تشرين ثاني 1975م عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي أقر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية 72 دولة صوتت لصالحه، في حين صوتت 35 دوله ضده وامتناع 32 دولة، وكان من أبرز ما جاء في القرار رقم (3379): انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كاملا،

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، ص175-176؛ جريدة الرياض السعودية، العدد 3007، الأربعاء 16 ابريل 1975م.

([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، 181-182؛ الخياط، نوال محمد: الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود – دراسة تاريخية حضارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى 2003م، ص713.

وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيه حق العودة للاجئين، وحق تقرير المصير، وتشكيل دولة مستقلة، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في كافة المؤتمرات المعنية بالقضية الفلسطينية، وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى ([1]).

وتواصلاً مع اهتمام الملك خالد بن عبد العزيز بالقضية الفلسطينية ودعمه لمنظمة التحرير، أكد خلال زيارته إلى سوريا في 25 كانون أول 1975م عن دعمه للمقاومة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، منوهاً إلى وجوب مشاركة منظمة التحرير في أي نقاش يخص القضية الفلسطينية وأن أي محاولة من أي طرف كان لتهميشها واستبعادها هو أمر مرفوض ([2]).

ووقفت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك خالد ضد نهج إسرائيل التوسعي وطالبت بجلاء المحتلين وأعلنت عن دعمها التام للشعب الفلسطيني، وكانت المملكة أول دولة عربية تقدم لبلديات الضفة الغربية أكثر من 70 مليون دولار لإعداد البنية التحتية لمدن الضفة الغربية من أجل صمودها في وجه الاحتلال، إضافة إلى توفيرها فرص عمل في المملكة لعشرات الآلاف من الفلسطينيين ([3]). وما فتئ الملك خالد يؤكد دور المملكة التاريخي في نصرة الحق العربي الإسلامي في فلسطين في مختلف المناسبات واللقاءات والمحافل الدولية، ففي مطلع عام 1976م ترأس الدكتور جميل البارودي ممثل المملكة العربية السعودية وفد الدول الإسلامية الذي ذهب للولايات المتحدة لبحث قضية المسجد الأقصى، وقابل البارودي والوفد المشارك معه " فالدهايم " السكرتير العام للأمم المتحدة، وبحث معه الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية في فلسطين ([4])، مؤكدين للأمم المتحدة والعالم أنه لا

([1]) القباع، عبدالله: المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، شركة مكتبات عكاظ، جدة 1980م، ص112؛ الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص729-730.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، ص601.

([3]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص421-422.

([4]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص730.

سلام في المنطقة إلا بوقف إسرائيل لانتهاكاتها المتكررة للمقدسات الإسلامية وانسحابها من الأراضي المحتله، ومن هذا المنطلق حدد الملك خالد مفهوم العالم الإسلامي لمعنى السلام في المنطقة، فقال " إن السلام الذي يمكن تحقيقه واستمراره في الشرق الأوسط إنما هو السلام العادل القائم على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة الثابتة في أرضه ووطنه بما في ذلك حقه في العودة إلى دياره وحقه في تقرير مصيره، وجميع حقوقه النابعة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تعترف ضمن أشياء أخرى بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني " ([1]).

وفي حديث صحفي للملك خالد مع جريدة " إطلاعات الإيرانية " بتاريخ 24 أيار 1976م أثناء زيارته لإيران، أكد أن المملكة العربية السعودية لن تدخر جهداً في نصرة فلسطين وتحرير القدس، مجدداً موقف المملكة الداعم لقضية فلسطين، حيث قال " إن المملكة العربية السعودية تعمل كما تعلمون جادة مخلصة وبكل إمكاناتها وطاقاتها لنصرة الحق العربي الإسلامي في فلسطين، ولتحرير مدينة القدس، وهي لا تدخر في ذلك وسعا ولن تدخر، ونحن في المملكة العربية السعودية نتطلع إلى مؤازرة الدول الإسلامية الأخرى، لان ثالث الحرمين الشريفين إنما هو حق من حقوق الأمة الإسلامية ويجب إن تغار عليه وتعمل لاستخلاصه من براثن الصهيونية "([2])، مبيناً أن موقف السعودية من قضية فلسطين معروف للجميع وأن ما تأمله المملكة هو تفهم العالم للحق العربي في فلسطين، فقال " أما سياستنا لنصرة السكان العرب في الأراضي المحتلة فإننا نجد الحديث في ذلك الأمر من تحصيل الحاصل، لأن مواقفنا معروفة ومشهورة ومعلنة، ويصح أن نقول بأن العالم قد بدأ يتفهم حقيقة عمق الجرح العربي في فلسطين، وأخذ يدرك ذلك الظلم الفادح الذي تعرض له الشعب الفلسطيني حينما اغتصبت أرضه وشرد منها، وحينما تعاونت

([1]) الدعجاني، أحمد بن زيد: الدور السعودي تجاه قضية فلسطين، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430ه، ص106.

([2]) الدعجاني، الدور السعودي تجاه قضية فلسطين، ص106.

الدول التي كانت مسيطرة على العالم لدعم هذا والتمكين له في صميم الوطن العربي والإسلامي، ونحن نأمل أن يزداد العالم تفهمًا للحق العربي في فلسطين وفي أحقية السكان العرب في العودة إلى أراضيهم واستعادة كرامتهم "([1]).

هذا وقد نوه خادم الحرمين الشريفين الملك خالد في حديث آخر له، جاء هذه المرة مع وكالة الأنباء السعودية، إلى أن تحرير فلسطين والقدس هي قضية الإسلام والمسلمين، وأن مسؤوليتها تقع على عاتق جميع الدول الإسلامية، فقال " لقد تمكنت الصهيونية العالمية في غفلة من المسلمين وضعفهم من احتلال فلسطين وأجزاء من دول عربية إسلامية مجاورة لها، وقد جرى ذلك تحت سمع العالم وبصره ، إن هذا التعدي على الأمة الإسلامية والانتهاك لحرماتها ومقدساتها هو تحد لكل خلق وتنكر لكل الأعراف والقوانين وانتهاك لكل المواثيق والعهود الدولية. وإن تحرير فلسطين وفي مقدمتها القدس الشريف هي قضية الإسلام والمسلمين الأولى وإننا نعتقد إن مواجهة المخططات الصهيونية في فلسطين هي مسئولية جميع الدول والشعوب الإسلامية " ([2]).

واستمراراً لنهج المملكة في تقديم الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية، لبى الملك خالد بن عبد العزيز دعوة الرئيس المصري أنور السادات لزيارة مصر في الفترة من 24-30 تشرين أول 1976م، وقد تباحث الجانبان خلال لقائهما في سبل دعم القضية الفلسطينية ومواجهة الغطرسة الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة وجاء في البيان الختامي المشترك للزيارة تأكيد القائدان العربيان على ضرورة تضافر الجهود العربية العظيمة في هذه المرحلة من المسيرة العربية ووحدة الصف العربي، وتعبئة كافة الطاقات العربية لمواجهة أي محاولات لتجميد القضية، كما أكد الزعيمان على دعم منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدا على شجبهما لكافة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأرض المحتلة العربية والتي تتعارض مع القيم

([1]) نبراس، العلاقات السعودية الفلسطينية، ص102.

([2]) الدعجاني، أحمد بن زيد: السعوديون ودورهم في قـضية فلـسطين، صـحيفة الجزيـرة السعودية، العدد 10238، الأثنين 9 أكتوبر 2000م.

الإنسانية والمعتقدات الدينية المقدسة، وأكدا على استمرار الجهاد في سبيل عودة القدس الشريف إلى السيادة العربية ([1]).

2.1.4 دور الدبلوماسية السعودية في احتواء الأزمة اللبنانية – الفلسطينية 1975-1976م:

كانت الصدامات العنيفة التي حدثت بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في أيلول 1970م ومن ثم في تموز 1971م، قد أدت إلى إخراج العمل الفدائي الفلسطيني من الأردن، والانتقال بها إلى لبنان، وعلى الرغم من أن المقاومة الفلسطينية حرمت من أهم ساحاتها وهي الأردن إلا أنها استطاعت أن ترسخ قاعدة نفوذها في لبنان، حيث تمركزت في منطقة الجنوب اللبناني التي أصبحت تعرف بأرض فتح نسبة إلى كبرى حركات المقاومة الفلسطينية آنذاك ([2])، وذلك بعد أن خاضت صراعاً عنيفاً مع الجيش اللبناني، حصلت على أثره على حق العمل المسلح عبر لبنان، غير أنه لم تمض سوى أربع سنوات حتى وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها تدخل في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، فقد استهدف حزب الكتائب الماروني اللبناني الذي أشعل فتيل الحرب الأهلية اللبنانية في 13 نيسان 1975م التواجد الفلسطيني أساساً، وذلك عندما قامت حزب الكتائب بنصب كمين لحافلة تقل فلسطينيين مدنيين في منطقة عين الرمانة، أسفر عن سقوط 32 فلسطينياً بين قتيل وجريح، وهذا ما جعل الفلسطينيين في لبنان طرفاً في حربها الأهلية، وقد استنزفت هذه الحرب كثيراً من طاقات المقاومة الفلسطينية ([3]).

على أثر تلك المجزرة انفجرت الأزمة اللبنانية عام 1975م، وامتدت لتشمل صراعاً عنيفاً بين المسلحين الفلسطينيين ومسلحين الكتائب اللبناني، وفي ظل تلك الظروف قامت المملكة العربية السعودية بعمل واضح وجهد مضني لاحتواء الأزمة، انطلاقا من أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في تعزيز التضامن العربي وتقوية

([1]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص714.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص308.

([3]) صالح، القضية الفلسطينية، ص89-90.

وحدة الصف، وكان العمل الأبرز للسياسة السعودية أنه وضع لنفسه هدفا ثابتا وهو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني على أساس تسوية الخلافات العربية - العربية سعيا لتحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل من أجل بناء قاعدة تقوم عليها إستراتيجية التصدي لإسرائيل، دون أن يخرج عن إطاره التوفيقي والإصلاحي مما جعله يلقى قبولا وتجاوبا لدى معظم أطراف النزاع ([1]).

وكان من أول المساعي التي قامت بها السعودية لمعالجة الأزمة اللبنانية بعد تفجرها عام 1975م، أن أصدر الديوان الملكي السعودي بياناً بتاريخ 15 نيسان 1975م، ناشد فيه جميع الفرقاء الفلسطينيين واللبنانيين ضبط النفس والتحلي بالصبر ووضع حد للاستفزازات التي اضعفت الفريقين وأفادت العدو الصهيوني ([2])، ثم تلا ذلك عقد الملك خالد لمؤتمر قمة ثلاثي مصغر في الرياض في الفترة من 12-22 نيسان 1975م، ضم الملك خالد والرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد، وقد تباحث الزعماء الثلاثة سبل تحقيق التضامن العربي، وبعثوا برسالة للرئيس اللبناني آنذاك "سليمان فرنجية"، لتحذيره من عواقب تصفية المقاومة الفلسطينية ([3]).

وقد كان لذلك المؤتمر أصداء واسعة في عالم الصحافة والإعلام بوجه عام، وفي الصحف الصادرة في أواخر نيسان 1975م، والتي نقلت وجهات نظر بعض رجال السياسة البارزين حول البيان المشترك الذي صدر عقب هذا المؤتمر، والدور الذي قام به خادم الحرمين الشريفين الملك خالد لترسيخ التضامن العربي، وتوطيد تلاحم الأخوة العربية الصادقة. ومن ذلك ما كتبته جريدة (الشرق) تحت عنوان " القمة الرائدة " من مقال جاء فيه: " إن المرحلة التي يجتازها العرب في مواجهة العدو الصهيوني دقيقة، تستلزم مثل هذا المؤتمر والوفاق والتضامن وحشد كل القوى

---

(1) الحجيلان، جميل بن إبراهيم: نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض 1999م، ص23.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، ص139.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، ص145.

من أجل تحرير الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة "، أما جريدة (البيرق) فقد كتبت تقول " البيان المشترك الصادر عن قمة الرياض يركز على نقاط رئيسية هي: المبادئ والمرتكزات التي أدت إلى انتصار العرب في حرب تشرين الأول/ أكتوبر الأخيرة عام 1973، وتبديل الخريطة السياسية والاقتصادية والعسكرية للشرق الأوسط، والتلاحم بين مصر وسورية في معركة المصير، وكذلك الرفض النهائي المطلق لحالة اللاسلم واللاحرب، ثم التضامن العربي الذي يعد القاسم المشترك بين الدول العربية جمعاء " ([1]).

وتثميناً للجهد الذي بذله الملك خالد لاحتواء الأزمة اللبنانية، أعرب وزير الخارجية اللبناني في أثناء زيارته للمملكة بتاريخ 7 تموز 1975م عن الامتنان الأسمى للمملكة على الدور التي قامت به لتأمين التهدئة في لبنان ومساعدتها ([2]).

وفي سبيل ايجاد حل سريع وناجع للأزمة اللبنانية، أعقب الملك خالد مؤتمر الرياض بالقيام بزيارة إلى سوريا بتاريخ 25 تشرين ثاني 1975م، وكان من نتائج تلك الزيارة الاتفاق مع الجانب السوري على ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية في أسرع وقت، مع التأكيد على تأييد كل جهد يجري لإعادة الأمن والسلام والعدالة لجميع الفئات والأخوة في لبنان ([3]).

واستمراراً لجهود المملكة في احتواء الأزمة، أصدر الملك خالد تعليماته إلى سفير المملكة في لبنان منصور الرميح في على ضرورة الحرص على أمن لبنان الشقيق والعمل على تعميق الأخوة اللبنانية الفلسطينية، وتنفيذاً لذلك قام الرميح بالتوسط أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة بين الفلسطينيين واللبنانيين، كما حاولت المملكة التوفيق بين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وذلك ادراكاً منها لضرورة تغليب العقل والحوار والحلول

([1]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

([2]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص712.

([3]) الحجيلان، نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية، ص23.

السلمية للمشاكل العربية البينية وتوجيه طاقات العرب ضد العدو الأوحد في المنطقة " إسرائيل "([1]).

وعندما قامت القوات اللبنانية مطلع عام 2006م بمحاصرة بعض المخيمات الفلسطينية مثل تل الزعتر والضبية والباشا، جاء رد المقاومة الفلسطينية على ذلك بالتحالف مع التيار التقدمي اللبناني والاستيلاء على مدينة الدامور المسيحية ([2])، وقد أدت هذه الأحداث إلى جر سوريا للتدخل في الحرب الدائرة في لبنان من خلال دخول جيشها للأراضي اللبنانية استجابة لنداءات الاستغاثة التي وجهها لها المسيحيين، وساهمت القوات السورية إلى جانب الميليشيات المسيحية في محاصرة المخيمات الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى زيادة معاناة الفلسطينيين المحاصرين في المخيمات وإضعاف المقاومة الفلسطينية، مما دفع بالمملكة العربية السعودية إلى إصدار بيان مهم من الديوان الملكي قال فيه الملك خالد " المملكة لا يمكنها السكوت على ما يتعرض لها الجرحى والنساء والأطفال والشيوخ في مخيم تل الزعتر، وإننا نناشد جميع الأطراف المعنية إيقاف هذا النزيف الدموي والنظر إلى إنقاذ الجرحى والمصابين من الناحية الإنسانية، وترك الأحقاد جانبا رحمة بهؤلاء المرضى والضعفاء والدعوة إلى وقف القتال وحل المشاكل لمنع تطور الموقف " ([3]).

لم يرق التدخل السوري المنفرد بالأزمة اللبنانية للمملكة العربية السعودية، لذا فقد حاولت تكثيف جهودها لاحتواء الأزمة أولاً، وثانياً تعزيز التضامن العربي في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، حيث عمل الملك خالد والأمير فهد على تسوية الخلافات التي نشأت بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، كما قاموا بتوجيه الدعوات لوقف إطلاق النار في لبنان، والتحذير من مغبة استمرار العنف بين الأشقاء، وأعلنت المملكة عن استعدادها للمشاركة في قوات الردع العربية التي تقر إرسالها إلى لبنان للمساهمة في احتواء الموقف هناك، وإحلال السلام في لبنان حيث

([1]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، ص184.

([2]) خلف، صلاح: فلسطين بلا هوية، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، القدس (د. ت)، ص285-287.

([3]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص714-715.

صرحت أن قواتها في دمشــق جاهزة بانتظار إشارة الأمين العـــــام للجامعة العربية لدخول لبنان ([1])، كما وخصص مجلس الوزراء السعودي جلسة كاملة لاستعراض الأوضاع الخطيرة في لبنان بناء على توجيهات الملك خالد الذي صرح قائلا " المملكة تراقب باهتمام وقلق بالغين تطويق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتؤيد وحدة لبنان وعروبته وسلامته " ([2]).

ولم يقتصر الجهد السعودي في احتواء الأزمة اللبنانية على الملك خالد وولي عهده بل امتد ليشمل الأمير سعود وزير خارجية المملكة الذي قام بجهود مضنية لاحتواء الأزمة، كما قام الأمير بندر بن سلطان بدور نشط لوقف إطلاق النار، وتابع خادم الحرمين الشريفين مهمة وزير خارجيته والأمير بندر وساندهما بالاتصال الشخصي لتحقيق الخطوة الأولى الضرورية للحل بحيث أمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار والاتفاق على عقد مؤتمر وطني للحوار يضم القوى اللبنانية المتصارعة والمختلفة والفاعلة على مسرح الأحداث إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ذات العلاقة ([3]).

فعلى أثر قيام الرئيس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات بزيارة للسعودية، ومطالبته إياها بالتدخل لوقف القتال وإراقة الدماء العربية في لبنان، قامت المملكة بنشاط دبلوماسي فاعل بهدف وضع حد لمسألة الأزمة اللبنانية التي أخذت تؤرق مختلف الأوساط العربية ([4]).

بهذا الفهم لمداخلات الأزمة اللبنانية والأسلوب الأمثل لحلها، والرغبة الصادقة في ذلك المؤيدة بسياسة سعودية واضحة بمرونتها وهدوئها المتعارف عليه، تم وبجهود سعودية خالصة عقد قمة عربية سداسية في الرياض في الفترة ما بين 16-18 تشرين أول / أكتوبر 1976م، شارك فيها الملك خالد وأمير الكويت الشيخ

([1]) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص664؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعـــام 1976م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م، ص141.

([2]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص713.

([3]) الحجيلان، نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية، ص24.

([4]) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص664.

سالم الصباح إلى جانب كل من الرئيس اللبناني إلياس سركيس، والرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس المصري أنور السادات، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ([1])، وقد تمخض عن تلك القمة السداسية اتفاق جميع الأطراف على إيقاف إطلاق النار في لبنان، وإحلال الوئام بين الفرقاء المتخاصمين، وكان من أبرز قرارات قمة الرياض السداسية ما يلي ([2]):

1- إيقاف إطلاق النار في جميع أرجاء لبنان.

2- تكوين قوات ردع عربية مشتركة لتحل محل القوات السورية الموجودة في لبنان.

3- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوحدة الأرض اللبنانية وسيادة حكومته.

4- التزام منظمة التحرير الفلسطينية بما جاء في اتفاقية القاهرة لعام 1969م.

5- تعهد الدول العربية باحترام سيادة لبنان واستقلاله، وإعادة الحياة الطبيعية إليه كما كانت عليه قبل الأزمة.

وبذلك استطاعت قمة الرياض من أن تضع حداً للأزمة اللبنانية التي لطالما أرقت القيادات والشعوب العربية، تلك الأزمة التي جعلت من التعاون والتضامن العربي حلقة مفقودة لمدة عامين، كان المستفيد الأول منها العدو الإسرائيلي، وكان نجاح القمة نجاحاً للسعودية، إذ يعود إليها الفضل الأسمى في وضع نهاية لحرب أهلية مزقت لبنان وفتت وحدته وأوجدت الفرقة بين فئاته وألوانه السياسية ([3]).

وبعد قمة الرياض بدا أن الحاجة تدعو إلى أن توافق الأطراف العربية الأخرى على هذه التسوية، فتم ترتيب ذلك من خلال عقد مؤتمر قمة عربي، لم يلبث أن عقد بعد مؤتمر الرياض بأسبوع واحد، وهو مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد في القاهرة خلال يومي 25-26 تشرين الأول 1976م، وكان من أهم قراراته

([1]) الحجيلان، نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية، ص24.

([2]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص144؛ العبد، عارف: لبنان والطائف – تقاطع تاريخي ومسار غير متكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001م، ص126.

([3]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1979م، ص131.

المصادقة على قرارات وبيان القمة السداسية بالرياض، ومساهمة الدول العربية في إعادة تعمير لبنان كل دولة حسب إمكانياتها، والموافقة على وضع قوات الردع العربية المشتركة في لبنان تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية ([1]).

هذا وقد التزمت السعودية بقرارات مؤتمر القمة العربي الثامن، إذ قامت بإرسال قواتها الموجودة في سوريا إلى لبنان للمشاركة في وقف إطلاق النار، والفصل بين الأطراف المتنازعة، وذلك ضمن قوات الردع العربية التي تقرر أن تكون تحت إمرة رئيس جمهورية لبنان، وكان هناك اقتراح بأن تتولى السعودية قيادة تلك القوات لما لذلك من دور في تعزيز مصداقية القوات العربية لدى جميع الأطراف بحيث تسند قيادتها لـــ " علي الشاعر " الذي يعمل كملحق عسكري في السفارة السعودية في بيروت لما له من معرفة ودراية بالشؤون اللبنانية، لكن الرئيس اللبناني رفض الاقتراح ([2]).

وهكذا نلاحظ مما سبق أن المملكة العربية السعودية قد سلكت طوال سنوات الأزمة اللبنانية اسلوباً وسطاً في التحرك، جنبها من جهة التورط في الأزمة لجانب طرف على حساب آخر، كما أنها حافظت من جهة أخرى على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق سبل التوافق وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، وكما يقول الباحث في الشؤون العربية الدكتور محمد السماك: أن السعودية قد وضعت لنفسها هدفاً ثابتاً من خلال التدخل في الأزمة ألا وهو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني، وهذا الهدف هو في حد ذاته مظهر واحد من عدة مظاهر لسياسة سعودية تقوم على أساس تسوية الخلافات العربية، من أجل تحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل، يكون القاعدة التي تقوم عليها إستراتيجية التصدي للعدو الإسرائيلي ([3]).

وتقديرا للجهود التي بذلها الملك خالد بن عبد العزيز في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وإيجاد سلام عادل في الشرق الأوسط، وقيام بلاده في عهده باتخاذ قرار

---

(1) السماك، محمد: القرار العربي في الأزمة اللبنانية، ط1، دار الكتـــاب اللبنـــاني، بيـــروت 1984م، ص185.

([2]) السماك، القرار العربي، ص185-186.

([3]) السماك، القرار العربي، ص194-198.

معتدل وعاقل بالنسبة لأسعار النفط، فقد تم اختيار الملك خالد من بين الشخصيات العالمية لسنة 1976م التي تستحق التقدير، لما بذلته من جهود غير مسبوقة على المستوى العالمي الذي تحقق من أجله التغير الكبير في المنظور السياسي للأمة العربية، وما نتج عن ذلك من ردع للعدوان الإسرائيلي الذي يهدد كيان الأمة العربية عامة، ولبنان وفلسطين خاصة. جاء ذلك في الاستفتاء السنوي للصحف العالمية الذي أجري في جنيف، ونشرته مجلة روزاليوسف المصرية ([1]).

2.4 السعودية ومشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية عام 1977م:

1.2.4 مشروع الرئيس الأمريكي كارتر للسلام:

مع مطلع عام 1977م وتحديداً في 20 كانون ثاني منه، تسلم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت هذه الإدارة الجديدة عزمها منذ فترة مبكرة من توليها الأمور على إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط التي كن استمرارها يهدد الاستقرار في المنطقة، ففي 18 آذار 1977م أقترح الرئيس كارتر مشروعاً للسلام عرف باسمه " مشروع كارتر "، دعا فيه إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل وحقها في الوجود، وإقامة حدود دائمة لإسرائيل هي الحدود التي كانت موجودة قبل حرب 1967م، وإنها حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وإنشاء مناطق منزوعة السلاح ([2])، وأعقب الرئيس كارتر إعلانه عن مشروعه هذا بإدلاء تصريح له في مؤتمر صحفي بتاريخ 12 أيار 1977م قال فيه أنه يجب إيجاد وطن للفلسطينيين وهو من ضرورات التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ([3]).

وإدراكاً من إدارة الرئيس كارتر لمكانة السعودية ودورها الفاعل في القضية الفلسطينية فقد توجهت الإدارة الأمريكية للسعودية لتلعب دور الوسيط في إقناع

([1]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

([2]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص478.

([3]) عبد الغفار، بيل محمود: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي أكتوبر 1973- سبتمبر 1978م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1982م، ص217.

منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار الأمم المتحدة رقم (242)، تمهيداً لتنفيذ مشروع التسوية الأمريكي، حيث قام وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس بجولة شرق أوسطية زار خلالها السعودية لاستطلاع موقفها من التسوية، والاتفاق معها على تصور واضح حول إمكانية التوصل للسلام في المنطقة بما يتوافق مع توجهات الرئيس الأمريكي ([1]).

وقد رحبت السعودية بمشروع كارتر، وتطلعت إليه على أنه خطوة في مشروع السلام والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وأوضحت للوزير الأمريكي فانس أن موقف المملكة ينسجم مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية المطالبة باستعادة الأراضي المحتلة والمقدسات الإسلامية وعودة اللاجئين، مع التأكيد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلام باعتبارها الممثل الشرعي للقضية الفلسطينية ([2]).

وتفاعلاً مع مشروع كارتر قام ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز بزيارة للولايات المتحدة بتاريخ 24 أيار 1977م، وأكد خلال لقائه بالرئيس والساسة الأمريكان على ضرورة إدراج القضية الفلسطينية ضمن التسوية الشاملة المزمع إجراؤها في مؤتمر جنيف، وأن أي تسوية للقضية الفلسطينية يجب أن تتضمن استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين، معلناً تأييده ودعمه لجهود الرئيس كارتر في سبيل الوصول لتسوية سلمية للقضية الفلسطينية، وكان الرئيس كارتر قد أعاد تأكيده للأمير فهد على ضرورة إقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بالقرار رقم (242) لكي تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير وتتيح لها المجال للمشاركة في مؤتمر جنيف ([3]).

([1]) شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس 1984م، ص187-188.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م، ص127-128.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، 166.

وفي الوقت الذي رحب فيه العرب بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع كارتر وبجهوده لإحلال السلام وعودة اللاجئين، أثار مشروع كارتر الغضب الإسرائيلي، حيث اعتبرت المصادر الإسرائيلية أراء الرئيس كارتر تراجعاً في السياسة الأمريكية، الأمر الذي دفع كارتر أمام الضغط الإسرائيلي للتراجع عن مشروعه وتصريحاته لتطوى صفحة هذا المشروع مع نهاية شهر أيار 1977م ([1]).

2.2.4 **مشروع بريجنسكي للسلام**:

نظراً لتجميد مشروع كارتر نتيجة للتعنت الإسرائيلي، قام مستشار الرئيس الأمريكي " زيجنبو بريجنسكي " في 21 حزيران 1977م، باقتراح مشروع للسلام في منطقة الشرق الأوسط وفق الأسس التالية ([2]):

1- الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن، مع السماح للسكان العرب في هاتين المنطقتين بحرية العمل والتحرك داخل إسرائيل، وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2- تجريد الضفة الغربية وقطاع غزة من السلاح، وإخلاء قطاع غزة من نقاط التجمع السكاني اليهودي التي انشئت في القطاع.
3- تخلي الفلسطينيين عن المطالبة بالاستقلال التام، مقابل تخلي إسرائيل عن المطالبة بالسيادة على الضفة والقطاع.
4- السماح لإسرائيل بالمحافظة على وجود عسكري غير هجومي في الضفة والقطاع لفترة محدودة.
5- عودة الجولان إلى سوريا ويتم اخلاؤها على ثلاث مراحل خلال عامين بعد توقيع الاتفاق.

([1]) عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ص249.

([2]) الهور، مشاريع التسوية، ص161-162؛ عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ص251؛ الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، ص81-82.

قابلت الدول العربية مشروع بريجنسكي بالرفض، حيث رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع لأنه يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعودة اللاجئين، أما عن الموقف السعودي فقد جاء منسجماً مع الموقف الفلسطيني، وقد عبر سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية " جيمس أكنس " (James E. Akins) عن الموقف السعودي من الرسالة التي أرسلها إلى مستشار الرئيس الأمريكي بريجنسكي، والتي جاء فيها " إن موقف العرب وبخاصة المملكة العربية السعودية واضح، ولا يمكن قيام سلام في الشرق الأوسط، ما لم يعترف بحقوق فلسطين.. ويتضمن حق تقرير المصير، إن الفلسطينيين يريدون دولة لهم، وأن العرب على قناعة بأنه يجب قيام دولة فلسطينية إن عاجلاً أو آجلاً وإلا لن يكون هناك سلام " ([1]).

نتيجة للرفض العربي لمشروع بريجنسكي بقيت مسألة التسوية السلمية تراوح مكانها واستمرت الولايات المتحدة في محاولاتها لحث السعودية على بذل مزيد من الجهد لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل، وكان من ذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي فانس للرياض في شهر آب 1977م، واجتماعه بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، حيث تباحثا في شأن القضية الفلسطينية، وكان مما جرى في ذلك اللقاء هو افساح الأمير الفيصل المجال لبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المباحثات مع الوزير الأمريكي، والتي اعتبرت كخطوة سعودية جريئة في سبيل دفع الولايات المتحدة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ([2]).

وقد أدى تمسك السعودية بضرورة ايجاد تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية بما يضمن تحرير الأراضي العربية المحتلة والمقدسات وعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للقضية الفلسطينية، إلى ظهور نوع من الخلاف بين السياستين

([1]) الهور، مشاريع التسوية، ص162.

(2) Vance, Vance: Hardehoices: Simon and Schuster , New York,1983,p189-190.

السعودية والأمريكية، إذ حاولت أمريكا ومعها إسرائيل اشراك بعض الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع بمؤتمر جنيف، مما أثار حفيظة المملكة العربية السعودية وجعلها تطالب بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن أي مفاوضات للسلام والتسوية يجب أن تكون معها، وذلك لأن مسألة تمثيل فلسطين في أي محفل يخص فلسطين وبخاصة مثل مؤتمر جنيف هي مسألة حيوية وليست إجرائية ([1])، وعبر الملك خالد عن موقف السعودية الرافض لمشروع التسوية السلمي الأمريكي – بريجنسكي- غير العادل بقولة " إذا كان أصدقاؤنا لا يستطيعون اقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فإننا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي " ([2])، كما أعلن في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة " واشنطن بوست " قوله " إن جهود السلام التي تبذلها أمريكا في الشرق الأوسط ستقرر نتيجتها قيام حرب جديدة في المنطقة أو فرض حظر بترولي آخر من عدمهما " ([3]).

3.2.4 **البيان الأمريكي – السوفيتي** 1977م:

في الأول من تشرين أول / أكتوبر 1977م، عقد اجتماع في نيويورك بين سايروس فانس، ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي " أندريه غروميكو "، وصدر عن ذلك الاجتماع بيان مشترك تضمن مشروع سوفيتي – أمريكي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط وفق النقاط التالية ([4]):

1- ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط.

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، 379.

([2]) عنان، محمد: السعودية وهموم العرب، ص122.

([3]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص712.

([4]) عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ص264؛ الهور، مشاريع التسوية، ص163-164؛ البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص478.

2- حل كل المسائل الخاصة بالتسوية في الشرق من بينها انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ عربية احتلت عام 1967م، وحل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب، وإنشاء علاقات سلام طبيعية بين العرب وإسرائيل.

3- إن الطريق الوحيد والصحيح للتوصل إلى حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات من خلال مؤتمر جنيف للسلام والذي يشارك فيه ممثلون عن جميع أطراف النزاع.

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالبيان الأمريكي – السوفيتي، كونه يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويشير إلى مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني في محادثات السلام ([1])، ومثلما لاقى البيان الأمريكي – السوفيتي ترحيباً فلسطينياً، فقد وجد أيضاً تأييداً وترحيباً سعودياً، إلا أن هذا البيان لم يكتب له النجاح حيث شنت إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية حملة نقد عنيفة على الرئيس كارتر بسبب تأكيده على ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مما جعل الإدارة الأمريكية تعلن بعد أربعة أيام فقط من تاريخ صدور البيان وتحديداً في 5 تشرين أول عن تخليها عن البيان الأمريكي – السوفيتي ([2]).

وعلى الرغم من تخلي أمريكا عن البيان الأمريكي – السوفيتي، إلا أن السعودية وجدت في ذلك البيان فرصة للتأكيد والاعتراف بالدور السوفيتي في المنطقة، كوسيلة للضغط على أمريكا لدفعها لبذل مزيد من الجهد للضغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية بفلسطين، وفي ذلك صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بقوله: أنه لا يمكن تجاهل دور الاتحاد السوفيتي خاصة بعد البيان الأمريكي السوفيتي المشترك، وعد الأمير الفيصل ذلك البيان فاتحة طريق لإقامة علاقات دبلوماسية بين الرياض وموسكو ([3]).

([1]) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، ص200.

([2]) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، ص193.

([3]) لي جريسون، بنسون: العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة: سعيد هجرس، سيناء للنشر، القاهرة 1991م، ص141.

3.4 موقف السعودية من الصلح بين مصر وإسرائيل 1977- 1979م:

1.3.4 السعودية وزيارة السادات لإسرائيل عام 1977م:

في الوقت الذي كانت فيه السعودية تقوم بجهود مضنية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتطالبها بدفع إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لحدود الخامس من حزيران ([1])، كان هناك اقتناعاً قد ساد في نفس الرئيس المصري أنور السادات، بعد أن انتهت حرب 1973م إلى ما انتهت إليه، بأن العرب لا يستطيعون التغلب على إسرائيل ما دامت تحظى بدعم أمريكا والتزامها بها، وعلى أساس ذلك الاقتناع قرر السادات أن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تتوسط في عقد الصلح بين مصر وإسرائيل، وأنه لا بد من أن يضع يده بيدها وينحاز إليها، ونتيجة للوساطة الأمريكية انسحبت إسرائيل إلى الشرق من قناة السويس، وبإزاء الجمود الذي تبع ذلك قرر الرئيس السادات أن يذهب بنفسه إلى إسرائيل ويعرض على شعبها السلام، ظناً منه أن ذلك سيؤدي إلى إزاحة الحاجز النفسي بين الدول العربية وإسرائيل ويساهم في إحلال السلام ليس بين إسرائيل ومصر فحسب بل بينها وبين جميع الدول العربية الأخرى المجاورة لها ([2]).

وحاول السادات قبل الإعلان عن زيارته لإسرائيل اقناع السعودية بضرورة تلك الزيارة وبحتمية عقد الصلح مع إسرائيل، حيث قام بزيارة الرياض قبل أيام قلائل من زيارته لإسرائيل، اجتمع خلالها مع الملك خالد ([3])، ويبدو أن السعودية قد تحفظت على موقفها من تلك الزيارة المزمع القيام بها من قبل السادات، كما أنها على ما يبدو قد استبعدت قيام السادات بتلك الخطوة مهما روج لها، وعلى حين غفلة

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، 439.

([2]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص145-146.

([3]) خلف، فلسطين بلا هوية، 200.

من العرب أعلن السادات في جلسة مجلس الشعب المصري بتاريخ 9 تشرين أول 1977م عن نيته الذهاب للقدس المحتلة ومقابلة الساسة اليهود من أجل السلام ([1]).

وفي الوقت الذي سارعت فيه الدول العربية لشجب واستنكار إعلان السادات عن نيته زيارة إسرائيل ووصفه بالخائن للقضية الفلسطينية ([2])، التزمت المملكة العربية السعودية الصمت والتحفظ ولم تبد أي ردت فعل حتى قبل يوم واحد فقط من قيام السادات بزيارته لإسرائيل، وجاء التعبير عن الموقف السعودي على تلك الزيارة في الرسالة التي بعث بها الملك خالد للرئيس السادات بتاريخ 18 تشرين أول 1977م والتي طلب فيها خادم الحرمين الشريفين من الرئيس المصري بإرجاء تلك الزيارة إلى وقت لاحق، لعدم تقبل الشعوب العربية لمثل تلك الزيارة في الوقت الحالي ([3])، وهذا يعني أن السعودية لا ترفض فكرة المبادرة بزيارة إسرائيل من الجانب المصري والاعتراف بها، مقابل الحصول على تسوية سلمية، إلا أنها كانت ترى أن أي مبادرة للسلام مع إسرائيل يجب أن تحصل على اجماع عربي.

من هذا المنطلق نجد أن الباعث للمملكة العربية السعودية في تحفظها على زيارة الرئيس أنور السادات للقدس وقبل أن تحدث تلك الزيارة فعلاً، وكما أعلن عن ذلك البيان الصادر عن الديوان الملكي السعودي بتاريخ 18 تشرين ثاني 1977م هو رغبة المملكة في المحافظة على التضامن العربي ([4]).

وفي يوم 19 تشرين ثاني 1977م شكل وصول السادات إلى القدس مفاجأة مذهلة لم يكن أحد من العرب يتوقعها، وأخذ ملايين العرب يتابعون الزيارة من خلال الإذاعة وعلى شاشات التلفزة في أجواء غلب عليها الذهول والاستغراب، إلا أن السادات فور وصوله للقدس بادر إلى العمل فعقد خلال اليومين اللذين أمضاهما

([1]) كارتر، جيمي: كامب دافيد حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة: شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت 1985م، ص 19-20.

([2]) كارتر، كامب دافيد، ص19.

([3]) الخليلي، غازي، القضية الفلسطينية عربياً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 74-75، لعام 1978م، ص221.

([4]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص739.

هناك عدة اجتماعات مع قادة إسرائيل، وكرر عدة مرات القول بأن مصر ومعها العرب يرغبون في السلام ([1])، في إيحاء منه إلى أن دول الجوار لإسرائيل ومنظمة التحرير والسعودية على علم وتأييد لتلك الزيارة.

هذا وقد قوبلت خطوة الرئيس السادات بالاستنكار من معظم الدول العربية، إذ أصدرت القيادة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً استنكرت فيه تلك الزيارة وأعلنت رفضها لها، كما دعت الدول والجماهير العربية إلى شجب وإدانة تلك الخطوة التي تمثل تطوراً خطيراً يمس وجود الأمة العربية ([2]). أما الأردن فأصدرت بياناً شجبت فيه القيام بخطوة منفردة على هذا المستوى من الخطورة ([3]). أما بالنسبة للسعودية فقد تحفظت على موقفها من تلك الزيارة وحرصت على عدم إبداء أي ردت فعل حرصاً منها في الإبقاء على علاقتها مع مصر والمحافظة على التضامن العربي، حيث في الوقت الذي عقدت فيه الدول العربية الرافضة لتلك الزيارة وهي (ليبيا والجزائر والعراق وسوريا واليمن الجنوبي بالإضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية) مؤتمر قمة عربي في طرابلس بتاريخ 2 كانون أول 1977م، وقررت فيه تشكيل جبهة صمود وتصدي، وتجميد علاقتها مع مصر، معتبرةً تلك الزيارة خيانة للقضية العربية ([4])، نجد أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت عدم رغبتها في تجميد العلاقات مع مصر كما فعلت دول جبهة الصمود والتصدي في مؤتمر طرابلس، وذلك لاعتقادها أن موقفاً مثل هذا لا يمكن أن يخدم التضامن العربي الذي بنته المملكة بصعوبة في مؤتمر القمة السداسية في الرياض عام

([1]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص146.

([2]) محارب، عبد الحفيظ: تلك الزيارة وهذا الصراع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 74-75، لعام 1978م، ص194-196.

([3]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص146.

([4]) حوراني، فيصل: المقاومة الفلسطينية عربياً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 120، لعام 1981م، ص172.

1976م، وكانت السعودية تأمل من خلال محافظتها على اتصالاتها بمصر وبدول جبهة الصمود والتصدي أن تتمكن من إعادة بناء التضامن العربي ([1]).

ومضى الريس المصري السادات قدماً في الطريق التي بدأها، غير أبهاً بردت فعل الدول العربية المعارضة ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل كسب التأييد السعودي لخطوة السادات بادر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للقيام وبشكل مفاجئ بزيارة للسعودية بتاريخ 3 كانون ثاني 1978م، بهدف كسب تأييد خادم الحرمين الشريفين للسادات ودعم مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية، غير أن الرئيس الأمريكي اصطدم خلال تلك الزيارة بتعنت الملك السعودي، بعدم تأييد أي مشروع للسلام مالا يتضمن على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الثرى والأرض العربية في فلسطين ([2]).

وعقب زيارة الرئيس الأمريكي، استقبلت السعودية بتاريخ 21 كانون ثاني 1978م الرئيس التنفيذي لمنظمة التحري الفلسطينية السيد ياسر عرفات، في خطوة فسرت على أنها محاولة سعودية لإقناع عرفات بتأييد مبادرة الرئيس أنور السادات، خاصة بعد أن أعلنت السعودية على لسان ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز تأييدها لمبادرة السادات إذا ضمنت تحقيق الرغبات الفلسطينية ([3]).

مما سبق نلاحظ أن زيارة السادات قد شكلت منعطفاً خطيراً في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث وضعت القضية الفلسطينية على مفترق طرق تمثل في السير بالحل السلمي من خلال المفاوضات المباشرة، أو عن طريق الخيار العسكري، كما أنها أحدثت شرخاً في الموقف العربي إزاء الوجود الإسرائيلي، والسعودية كغيرها من الدول العربية فوجئت بتلك الزيارة، وعلى الرغم من

([1]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص739.

([2]) كارتر، كامب دافيد، ص23-23؛ لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية، ص135-136.

([3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص10-13.

محاولتها إقناع السادات بتأجيل الزيارة إلا أن السادات لم يستمع لها، وعندما تمت الزيارة وجدت السعودية نفسها إلى جانب الأردن بين تيارين عربيين، معارض للزيارة (ضم الجزائر وسوريا وليبيا والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية)، ومؤيد للزيارة (ضم السودان والمغرب وعمان واليمن الشمالي)، من هنا آثرت السعودية على إعلان تحفظها على تلك الزيارة في خطوة منها للإبقاء على التضامن العربي وعلى أمل أن يتيح لها الحياد فرصة للتوفيق بين الدول العربية.

وفي إطار الموقف السعودي المتحفظ على سياسة مصر تجاه إسرائيل، سعت المملكة إلى القيام بدور الوساطة وإعادة جسور التواصل والتوافق العربي مرة أخرى بين مصر والدول العربية تحت شعار التضامن العربي، فبادرت السعودية من خلال سلسلة زيارات قام بها الأمير فهد إلى كل من مصر وسوريا بهدف عقد قمة عربية تهدف لعودة مصر إلى الصف العربي، إلا أن رفض السادات حضور مثل تلك القمة، وتلبيته في المقابل لدعوة الرئيس الأمريكي كارتر لإجراء مباحثات مباشرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي " مناحيم بيغن " في منتجع (كامب ديفيد) الأمريكي، أنهت عملياً المحاولات السعودية والعربية التي بذلت في سبيل إعادة مصر للصف العربي وتحقيق التضامن العربي ([1]).

2.3.4 **السعودية وتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد 1978-1979م**:

بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها السادات للقدس في تشرين ثاني 1977م، مضت مصر في طريقها لإجراء مباحثات مباشرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، غير أبهة باعتراضات الدول العربية المعارضة لذلك – مجموعة الصمود والتصدي-، ففي 5 أيلول 1978م تلقى الرئيس السادات دعوة من الرئيس الأمريكي لإجراء مباحثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن برعاية

([1]) أبو طالب، حسن: المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ط1، دار سيناء للطباعة والنشر، القاهرة 1991م، ص188-189؛ الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص146.

أمريكية في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة ([1])، وقد لبت مصر الدعوة لتبدأ لأول مرة مفاوضات عربية مباشرة وعلنية مع إسرائيل، بدورها رحبت السعودية بتلك الدعوة وأعلنت تأييدها للقمة المرتقبة في كامب ديفيد، باعتبارها الفرصة الأخيرة لكسر الجمود في مفاوضات السلام ([2]).

ويذكر عن السعودية أنها أوضحت دعمها للمحادثات الثنائية في كامب ديفيد إلى عدد من القادة العرب البارزين، وحاولت إقناعهم بالرجوع عن تصريحاتهم المعادية لاجتماع الرئيس المصري أنور السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، ففي وثيقة مؤرخة بتاريخ 16 آب 1978م، ورد فيها أن " رئيس الاستخبارات السعودية، الأمير تركي الفيصل، عاد إلى السعودية يوم الاثنين بعد زيادة الملك حسين بالأردن ورجل العراق القوي صدام حسين والرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وقال الأمير تركي للسفير الأميركي إنه شرح موقف الرياض لبقية العرب وحاول إقناعهم بأن تدخل الرئيس كارتر كشريك في عملية المفاوضات يجب الاعتراف والإشادة به، واعترف بأن القرار السعودي بتقديم دعم علني للاجتماعات لم يكن سهلا " ([3]).

وتشير الوثيقة نفسها إلى أن الأمير تركي الفيصل قد طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد بأن لا يقول شيئاً يعرقل مسار القمة وأن يتخذ موقف الحياد حتى انتهاء المحادثات، وأن الأسد قد التزم بذلك إلا أن وسائل الإعلام السورية التي تسيطر على الحكومة قد انتقدت بشدة لقاءات كامب ديفيد، أما ياسر عرفات، فأظهر موافقة بالامتناع عن إصدار ملاحظات على القمة لكنه قال أن عليه أن يرفع الأمر إلى منظمة التحرير الفلسطينية ([4]). وبذلك نلاحظ أن السعودية قد سعت لتهيئة الأجواء العربية لقبول مباحثات كامب ديفيد قبل أن تبدأ، في سعي منها لإنجاح تلك

([1]) كارتر، كامب دافيد، ص19.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، ص379.

([3])القدسي، هبه: الشرق الأوسط: تنشر ملفات الاستخبارات الأمريكية بشأن اتفاقية كامب ديفيد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12771، الجمعة 15 نوفمبر 2013م.

([4]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 12771، الجعة 15 نوفمبر 2013م.

المباحثات وعدم عرقلة مسارها من الدول العربية المعارضة، على أمل أن تنجح مباحثات كامب ديفيد في إحلال السلام في الشرق الأوسط.

إلا أن هذا الموقف السعودي المؤيد للقمة الثلاثية (الأمريكية – المصرية – الإسرائيلية) في كامب ديفيد، انتهى إلى رفض لنتائجها المتمثلة في التوقيع على اتفاقيتين يوم 18 أيلول 1978م، الأولى تحدد أسس السلام بين إسرائيل والدول العربية وجاءت تحت عنوان " إطار للسلام في الشرق الأوسط " وتقول أن السلام عقد بين مصر وإسرائيل وأن الدول العربية الأخرى مدعوة للانضمام إليه، والثانية أطلق عليها اسم (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) تضمنت النقاط الرئيسية التي ستتضمنها معاهدة السلام المقبلة بين مصر وإسرائيل ([1])، حيث رأت

([1]) تضمنت اتفاقيتي كامب ديفيد 1978م على ما يلي:

1- **الاتفاقية الأولى** (إطار للسلام في الشرق الأوسط)

أ- بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة:

1. يجب أن تكون هناك ترتيبات تضمن نقل منظم وسلمي للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات.
2. انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة.
3. تتفق مصر وإسرائيل والأردن وممثلو عن الشعب الفلسطيني على وسائل إقامة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع
4. تبدأ الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات عندما تقوم سلطة حكم ذاتي في الضفة والقطاع على أن لا تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية.
5. يشارك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم من خلال تحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق، والمشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

ب- بالنسبة لمصر وإسرائيل:

1. تتعهد مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات.

=2. توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينها على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

السعودية أن ما تمخضت عنه قمة كامب ديفيد يتعارض مع شروط السلام العادل الذي ينتظره العرب، وقد أوضحت السعودية في بيان صادر عن مجلس الوزراء السعودي بتاريخ 19 أيلول 1978م سبب تحفظها وعدم اعترافها باتفاقية كامب ديفيد، جاء فيه " أن حكومة المملكة العربية السعودية مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الأميركي جيمي كارتر قبل المؤتمر وخلاله ترى أن ما تم التوصل إليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام وذلك لأن المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة وفي مقدمتها القدس الشريف، ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته على أرضه ووطنه وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرات القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب

---

3. على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام.

2- **الاتفاقية الثانية** (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)

1. الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.
2. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.
3. استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، من كافة الدول.
4. حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس، مع فتح مضايق تيران وخليج العقبة أمام كافة الدول للملاحة والطيران باعتبارها ممرات مائية دولية.
5. إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من ايلات مع كفالة المرور الحر والسلمي لمصر والأردن.
6. تحديد تمركز القوات العسكرية المصرية والإسرائيلية بالاتفاق المتبادل بينهما.
7. بعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل في جميع المجالات.

أنظر: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره (عرض وثائقي)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1987م، ص3-11.**

الفلسطيني الذي شردته إسرائيل عن وطنه " ([1]). وعلى الرغم من تحفظات السعودية على ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، إلا أنها في الوقت نفسه أعلنت أنه لا يحق لها التدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي أو تناقش معه سبل استعادة أراضيه سواء بالطرق السلمية أو الكفاح المسلح ([2])، في محاولة منها للحفاظ على علاقاتها مع مصر التي لطالما كانت تنظر إليها على أنها عامل مساعد وشريك استراتيجي في عملية إحلال السلام في المنطقة.

وعندما وجد الرئيس الأمريكي كارتر معارضة عربية لاتفاقية كامب ديفيد، لم يلبث أن أوفد وزير خارجيته سايروس فانس للاجتماع مع رؤساء وقادة السعودية والأردن وسوريا ([3])، ليشرح لهم مزايا الاتفاقيتين، وقد وصل فانس للرياض بتاريخ 23 أيلول 1978م وطلب من المسؤولين السعوديين تأييدهم العلني لاتفاقية كامب ديفيد، خاصة وأن البيان السعودي حول الاتفاقية جاء رافضاً للنتائج دون إدانة فعلية لعملية التسوية، إلا أن السعوديون من جانبهم كرروا للوزير الأمريكي الأسباب التي دعتهم للتحفظ على الاتفاقيات، كذلك حاول الرئيس المصري السادات إقناع السعودية لتأييد الاتفاقية من خلال إرساله مبعوثاً خاصاً للسعودية في الأول من تشرين أول 1978م قابله ولي العهد الأمير فهد، ولم يذكر شيئاً عن مباحثاتهما، كما كرر السادات الكرة مرة أخرى لإقناع السعودية عندما أرسل مستشاره " سيد مرعي " بتاريخ 24 تشرين ثاني للرياض، التقى هناك الأمير فهد وذكرت وسائل الإعلام المصرية أن هذا اللقاء جاء في نطاق العلاقات الوثيقة التي تربط بين مصر والسعودية ([4]).

وكان من نتائج توقيع مصر وإسرائيل على اتفاقيتي كامب ديفيد، أن قامت الحكومة العراقية بتوجيه دعوة لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد من أجل بحث ذلك الحدث الخطير، ووافقت جميع الدول العربية ومنها السعودية على حضور المؤتمر،

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، ص424-425.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، ص424.

([3]) الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص146.

([4]) أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص178-179.

وانطلاقاً من سياستها القائمة من المحافظة على التضامن العربي، سعت السعودية لإقناع الدول العربية لدعوة مصر لحضور القمة إلا أن مصر رفضت الحضور ([1]).

عقد مؤتمر قمة بغداد خلال أيام 2-5 تشرين ثاني 1978م، وتجلت فيه وحدة العرب، بين معتدلين ومتشددين على حد سواء، وخرج المؤتمر بقرارات ترفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وكان من أهم قرارات قمة بغداد ([2]):

1- دعوة مصر للعودة عن اتفاقية كامب ديفيد، وأن لا توقع صلحاً منفرداً مع إسرائيل.

2- إدانة اتفاقية كامب ديفيد ورفضها.

3- نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس (في حال عدم امتناع مصر عن توقيع سلام مع إسرائيل).

4- إنشاء صندوق دعم عربي لدول المواجهة بمبلغ 3500 مليون دولار في السنة ولمدة عشر سنوات.

5- التزام الدول العربية بالسلام العادل الذي يقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م.

6- تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الملاحظ على قرارات قمة بغداد أنها عكست توجهات الفريق العربي المتحفظ الذي تقوده السعودية، حيث أن المملكة انطلاقاً من أملها بأنه لا تزال هناك فرصة لإعادة التضامن العربي قامت داخل المؤتمر بدور إيجابي كبير تمثل في قرار بعدم قطع طريق العودة أمام مصر ودعوتها للعودة نهائياً عن هذه الاتفاقيات وعدم التوقيع على أي معاهدة صلح مع إسرائيل، وأنه في حال استجابة مصر لدعوة المؤتمر سيظل المجال مفتوحاً أمام مصر لتأخذ مكانها الطبيعي في الصف العربي، وعبرت السعودية عن عدم تخليها المطلق عن مصر بعد قمة بغداد، بإعلانها

([1]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، ص638-639.

([2]) أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص181-184؛ الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص147-148؛ اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، 200-202.

الموافقة على دفع (525) مليون دولار ثمناً لطائرات حربية أمريكية لمصر، وتأكيد وزير الاقتصاد السعودي أن بلاده ستستمر في تقديم المعونات لمشروعات التنمية في مصر، كما استقبلت الرياض بعد مرور بعض الوقت على مؤتمر بغداد نائب الرئيس المصري حسني مبارك الذي تقابل مع الملك خالد والأمير فهد ([1])، وهذا ما حدا بالرئيس الأمريكي كارتر للإفصاح بأن السعودية لم تلتزم بقرارات قمة بغداد، وأنها على الرغم من مشاركتها في المؤتمر العربي ببغداد إلا أنها كانت مؤيدة لمصر ([2]).

وعلى الرغم مما بذلته السعودية من جهود للمحافظة على التضامن العربي، ومحاولة ثني مصر عن المضي منفردة في مباحثات السلام مع إسرائيل من خلال إعلانها عن نيتها بفرض عقوبات اقتصادية عليها، غير أن مصر استمرت في نهجها التفاوضي غير آبهة بمواقف الدول العربية وأقدمت على توقيع اتفاقية كامب ديفيد الثانية (النهائية) بتاريخ 26 آذار 1979م ([3])، مما أثار حفيظة الدول العربية فسارع وزراء خارجية واقتصاد الدول العربية لعقد في بغداد تنفيذاً لما جاء في قرارات قمة بغداد عام 1978م، وعلى مدى أربعة أيام من 27-30 آذار 1979م، وعبر ما يقرب من عشر جلسات تحاور فيها الوزراء العرب حول توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل ([4]). واتخذ المؤتمر القرارات التالية ([5]):

1- قطع العلاقات السياسية مع مصر.
2- تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية.
3- نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.

([1]) أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص181.

([2]): كارتر، كامب دافيد، ص122.

([3]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص478.

([4]) أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص181.

([5]) عوده، أحمد عصام: الملف الكامل لمسيرة القمم العربية من مؤتمر الفمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان،، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1981م، ص37-38؛ الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص148.

4- فرض مقاطعة اقتصادية على مصر.

وبالإضافة إلى المعارضة السعودية للاتفاقية من خلال العمل العربي المشترك، هاجمت السعودية الاتفاقية منفردة، فوصفتها بأنها بيع للقضية الفلسطينية لأنها لا تلبي المطالب العربية والفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما أنها أبقت مصير القدس والضفة الغربية مجهولاً ([1])، وفي تصريح صحفي له في باريس، وصف ولي العهد السعودي الأمير فهد الاتفاقية بأنها تكريس للعودة إلى الحرب وليس للسلام، وذلك لأنها تسقط حق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير، وتتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية - التي لطالما سعت السعودية لإظهارها على أنها - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما أن تهمل مدينة القدس وتكرس الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ([2]).

من جانبه أعلن الملك خالد بن عبد العزيز رفض هذه المعاهدة، وأكد على أن الأمن والاستقرار والسلام لا يكون إلا بإعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف ([3]).

وعلى صعيد العمل الإجرائي ضد مصر صادق مجلس الوزراء السعودي بتاريخ 2 نيسان 1979م على قرارات قمة بغداد لوزراء الخارجية العرب، و23 نيسان قررت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وفي اليوم التالي قررت السعودية إلى جانب الكويت وقطر والإمارات وقف تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر إلى أجل غير مسمى، كما دعمت نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس والذي نقل فعلاً في نيسان 1979م، وانتخب السيد الشاذلي القليبي وهو تونسي أميناً عاماً للجامعة العربية وكانت تلك أول مرة ينتخب فيها شخص غير مصري لذلك

([1]) لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية، ص134؛ الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص740-741.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م، مؤسســسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981م، ص257-258.

([3]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص716-717.

المنصب، وفي إطار سياسة المقاطعة العربية أعلنت السعودية وقف شحن النفط إلى مصر (1). كما صدر قرار بمنع الصحف والمجلات المصرية من دخول المملكة السعودية اعتبارا من 14 مايو 1979، وفي نفس اليوم أكد الأمير فهد - ولي العهد آنذاك - أن بلاده لن تسدد ثمن الطائرات (ف - 5) التي طلبت مصر شراءها من الولايات المتحدة كما كان مقرراً، ومن جهتها قامت الصحف السعودية ايضاً بشن حملة انتقادات واسعة ضد مصر، حيث اتهمت الرئيس المصري بالتخبط والفشل في حل أزمات مصر وبيع القدس إلى إسرائيل ونهب ألوف الملايين من الدولارات التي قدمتها الدول العربية الغنية إلى مصر (2).

4.4 **موقف السعودية من إعلان إسرائيل "القدس" عاصمة لإسرائيل عام 1980م**:

لعبت السعودية دوراً كبيراً في التأكيد على عروبة القدس وعدم التنازل عنها بأي حال من الأحوال في أية تسوية سلمية مع إسرائيل، وذلك منذ فترة مبكرة من تاريخ القضية الفلسطينية، وقد وصل الاهتمام السعودي بمدينة القدس وأهميتها الدينية إلى توقيع اتفاقية توأمة بين مدينة مكة المكرمة والقدس عام 1977م، مما جعل مسؤولية الدفاع عن القدس بالنسبة للسعودية أمر حتمي، وهذا ما عبر عنه الأمير فهد أثناء ولايته للعهد عندما قال " إذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى فإن موضوع القدس يشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية وإن المملكة العربية السعودية تجدد تأكيدها على ضرورة المحافظة على طابع القدس الإسلامي " ([3]).

وعندما بدأت إسرائيل التحرك لإقرار مشروع قرار يعتبر القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، سارع الأمير فهد بن عبد العزيز بإرسال رسالة إلى ندوة القدس

([1]) عوده، الملف الكامل لمسيرة القمم العربية،ص37-38؛ أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص184-185؛ الموسى، تاريخ الأردن السياسي، ص148.

([2]) أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص185-186.

([3]) التريكي، عبدالله: جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في دعم قضية فلسطين، الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، جدة 2002م، ص76.

التي عقدت في لندن، وظهرت في جريدة المدينة السعودية بتاريخ 4 كانون أول 1979م، وقد قرأ تلك الرسالة في الندوة الاستاذ محمد إبراهيم مسعود وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء السعودي، وقد أكد الأمير فهد في تلك الرسالة على أن قضية القدس هي من أهم المرتكزات لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية، حيث قال " في الوقت الذي تعتبر فيه قضية القدس جزءًا لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، فإن لهذه المدينة المقدسة مكانة فريدة عند أتباع رسالات السماء، ولها مكانة أشد تفردًا عند المسلمين، فقد كانت قبلتهم الأولى في الصلاة قبل الكعبة المشرفة في مكة المكرمة ، وهي مكان الإسراء والمعراج حيث أسرى الله بنبيه محمد عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومن القدس عرج به إلى السماء حيث صلى بالأنبياء والرسل، فكان ذلك أبد الدهور رمزًا خالدًا للارتباط الأوثق بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى وإرشادًا إلهيا لتكامل الأديان وتوحد أنبياء الله بالدعوة إليها، حتى ختم محمد صلى الله عليه وسلم رسالات السماء وفيها من المقدسات الدينية لجميع الأديان السماوية بما يربط بها ملايين القلوب المؤمنة من كافة أرجاء الأرض "، وأضاف " إن انتصار العدالة هو المدد المعنوي الخلاق على قدرة الشعوب في ممارسة حقها المشروع في مقاومة المستعمر والمحتل والغاصب، وهو المحصلة الحتمية للإنصاف من الظلم والقهر، واسترداد الأرض والحق. وهو هنا في هذه القضية رد اعتبار للضمير الإنساني، الذي هزته جريمة القرن حينما انتزع شعب فلسطين من وطنه وقدسه " وقد نوه الأمير فهد لأهمية تلك الندوة ومكان انعقادها في خدمة قضية القدس بقوله " إن اختيار العاصمة البريطانية مكانًا لهذه الندوة الدولية عن القدس قد أسعدنا، لأنه يتيح لقضية القدس أوسع فرصة ممكنة لتصحيح كثير من الأمور عنها، وكشف ما تعرضت له من التشويه وطمس الحقائق، كما سيتيح إيصال ذلك كله للرأي العام في بريطانيا وأوربا وغيرها من دول العالم وقاراته، وهو ما حرصت عليه حكومة المملكة العربية السعودية عندما رحبت بعقد هذه الندوة من أجل حقيقة تعتبرها في صلب اهتمامات سياساتها الخارجية " ([1]).

([1]) نبراس، العلاقات السعودية الفلسطينية، ص103-104.

وحينما أقر الكنيست الإسرائيلي في 30 تموز 1980م – بشكل استثنائي – قانوناً جديداً عرف باسم قانون أساسي " القدس عاصمة إسرائيل " بأغلبية 69 صوتاً من أصل 120 عضواً ([1])، بادرت المملكة العربية السعودية على الفور باصدار بيان رسمي استنكرت فيه القرار الإسرائيلي، واعتبرته استخفافاً بالعرب والمسلمين وتحدي صارخ للمواثيق والأعراف الدولية، ودعت من خلاله إلى صحوة الضمير العربي والإسلامي لمواجهة هذا القرار الجائر ([2]).

ودعت السعودية رداً علىا قرار إسرائيل بضم القدس إلى الجهاد المقدس، معتبرةً بأن السلام مع إسرائيل أصبح من ضروب الخيال، وأن العرب لن يهدأ لهم بال حتى تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، ويعود الشعب الفلسطيني الشقيق معززاً مكرماً إلى وطنه ليقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية ([3]). وقد عبر ولي العهد الأمير فهد في رسالة وجهها للعرب والمسلمين جميعاً، مبيناً خلالها لهم بأن إسرائيل لا يوقفها إلا الجهاد المقدس، حيث قال " بعد أن قامت إسرائيل بإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، مخالفة قرارات مجلس الأمن الدولي ومتحدية إرادة المجتمع الدولي وحقوق الأديان السماوية الأخرى، فإننا لا نلام إذا اعتمدنا أسلوب الجهاد المقدس، فالحرب الدينية العنصرية العسكرية التي تشنها إسرائيل ضد العرب والمسلمين لن يوقفها إلا الجهاد والمقصود بالجهاد المقدس هو مجابهة عربية إسلامية واحدة شاملة وكاملة نضع فيها جميع إمكاناتنا وطاقاتنا الروحية والثقافية والسياسية والمادية والعسكرية في جهاد طويل دؤوب " ([4]).

وفي إطار الأمم المتحدة شن الأمير سعود الفيصل حملة إعلامية ضد إسرائيل، مذكراً دول العالم بالمأساة التي يتعرض لها الفلسطينيين على يد المحتل الإسرائيلي،

([1]): البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص553.

([2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيـــروت 1981م، ص271.

([3]) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص378-379.

([4]) ابن سعود الكبير، تركي بن محمد: انجازات الملك فهد للقضية الفلسطينية.. إقليمياً ودولياً، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8403، الجمعة 30 نوفمبر 2001م.

كما دعا إلى طرد إسرائيل من منظمة الأمم المتحدة لعدم احترامها للقرارات الدولية، ودعم الوفد السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك قرار مجلس الأمن رقم (478) الموافق 20 آب 1980م والمتضمن " إن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية من قبل إسرائيل، وهي السلطة المحتلة والتي غيرت أو تهدف إلى تغيير شخصية ووضع مدينة القدس المقدسة؛ تعتبر لاغية وغير شرعية ويجب إلغاؤها فوراً " (1)، كذلك دعا الأمير سعود الفيصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وإلى أن تقوم الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس بسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة (2).

وفي تاريخ 26 كانون ثاني 1981م بعث الملك خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي " رونالد ريغان " يناشده فيها بالوقوف في وجه إسرائيل واعتداءاتها ودعم القضية الفلسطينية، وكان مما جاء في رسالته تلك، قوله " إن السلام الذي يمكن تحقيقه واستمراره في الشرق الأوسط إنما هو السلام العادل القائم على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة والثابتة في أرضه ووطنه " (3).

وخلال استضافتها لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة / الطائف في الفترة من 25-28 كانون ثاني 1981م، بذلت السعودية جهود كبيرة لحشد التأييد لموقفها المناهض للقرار الإسرائيلي، حيث جاء في خطاب الأمير فهد الذي ترأس جلسات المؤتمر قوله " لقد بلغ الغرور الأعمى " بإسرائيل" حدًا جعلها تعلن أن القدس العربية عاصمة أبدية لكيانها العنصري، متحدية بذلك الضمير العالمي، والإجماع الإسلامي، والشرعية الدولية، وإننا مطالبون بمواجهة هذه

(1) حلة، محمد علي: القدس الشريف " حقائق التاريخ وآفاق المستقبل "، إصـــدارات رابطـــة العالم الإسلامي، مكة المكرمة 2001م، ص56.

(2) حلة، القدس الشريف، ص97.

(3) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص719.

الإجراءات التعسفية بما أوتينا من قوة " (1)، وكان لخطاب الأمير فهد تأثيره في الوفود المشاركة في المؤتمر، إذ أجمع المشاركون في نهاية المؤتمر على الخروج ببيان ختامي يدعو إلى الجهاد المقدس بشتى السبل بهدف تحرير القدس (2).

واستمرت السعودية في مناصرة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإسلامية، ففي مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الثاني الذي عقد في مدينة مكة المكرمة عام 1981م، أكد الملك خالد على عزم المملكة على استرداد القدس، وذلك عندما وقف بين الحضور قائلاً " إن مرور الوقت على احتلال القدس لا يزدنا إلا قربا منها وإننا عازمون على استرداها " ([3]).

5.4 مبادرة الأمير فهد للسلام عام 1981م:

كانت إسرائيل على الرغم من دخولها في مباحثات السلام مع مصر منذ عام 1978م وتوقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، وإعلانها إعلامياً لرغبتها في إحلال السلام في المنطقة، قد استمرت في أعمالها العدوانية ضد الجنوب اللبناني مستهدفة بذلك قواعد منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، فبعد الهجوم الكبير الذي شنته إسرائيل على الجنوب اللبناني في 15 آذار 1978م ونجحت من خلاله في السيطرة على منطقة الجنوب وإنشاء حزام أمني لهم داخل حدود لبنان ([4])، عادت في آب 1980م لتشن هجوماً جديداً على مناطق المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان أن المقاومة الفلسطينية هذه المرة استطاعت صد الهجوم وتكبيد العدو الصهيوني خسائر فادحة وأجبرته على الانسحاب، وفي الفترة من 10-24 تموز 1981م قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف وحشي متواصل للمدن والقرى وقواعد الفدائيين في جنوب لبنان شملت أكثر من 46 قرية ومدينة، وقد ردت المقاومة الفلسطينية

([1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص40.

([2]) إبراهيم، سليمان: مؤتمر الطائف قضايا وقرارات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 112، لعام 1981م، ص139.

([3]) الخياط، الملك خالد بن عبد العزيز، ص719 – 720.

[4]) البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص309.

على هذا الهجوم بقصف مدفعي وصاروخي على نحو 30 قاعدة عسكرية ومستعمرة وبلدة إسرائيلية شمال فلسطين المحتلة ([1]).

إزاء هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وصمود المقاومة الفلسطينية في وجهها، حيت المملكة العربية السعودية الصمود البطولي للمقاومة الفلسطينية في وجه الغطرسة الصهيونية، واعتبرت أن ما يحدث من اعتداءات إسرائيلية على جنوب لبنان يستوجب على العرب مؤازرة الثورة الفلسطينية والحكومة اللبنانية، كما أنها سعت لاحتواء الاعتداءات الإسرائيلية ومنع تكرارها ([2])، ففي أعقاب الهجوم الإسرائيلي الأخير على جنوب لبنان في 10 تموز 1981م انتفضت السعودية لهذا العدوان وأخذت تتحرك بشكل واسع عربياً ودولياً لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المتكرر على جنوب لبنان، وأعلنت عن بدء مشاورات عربية بهدف اتخاذ موقف عربي موحد لمجابهة إسرائيل([3])، وقد أثمرت الجهود السعودية عن إدانة الولايات المتحدة في مجلس الأمن للاعتداء الإسرائيلي، وعن اتخاذ مجلس الأمن قراراً يقضي بوقف اطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ 24 تموز 1981م ([4]).

وعقب وقف العدوان أخذت السعودية تواصل جهودها لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية تنهي حالة الصراع العربي الإسرائيلي وفق مسار الإجماع العربي، وعلى الرغم من يقين المملكة بعد جدية إسرائيل بالسير نحو السلام، وهذا ما عبر عنه الملك خالد في مقابلته مع صحفية " الصنداي تايمز " عام 1981م، عندما قال " صحيح أن مؤتمر جنيف هو الأمل الأخير لإحلال السلام، ولكن بشرط أن تمثل فيه منظمة التحرير الفلسطينية، مع ملاحظة أنه ما دامت إسرائيل ماضية في غيها وغطرستها، وغير عابئة بقرارات الأمم المتحدة، ومتجاهلة للرأي العام

---

[1]) صالح، القضية الفلسطينية، ص91.

[2]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1982م، ص227.

[3]) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، ص322.

[4]) العبد، لبنان والطائف، ص136؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، ص356.

العالمي، فإن احتمالات التسوية السلمية تبدو بعيدة المنال، ويتحتم على منظمة الأمم المتحدة أن تفرض العقوبات الصارمة الواردة في ميثاقها على إسرائيل " ([1])، إلا أن السعودية أرادت أن تثبت للعالم وخاصة للدول الغربية أن العرب وفي مقدمتهم الفلسطينيين يسعون للسلام، وأن إسرائيل هي من ترفض الجنوح له، من هنا جاء اقتراح ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز لمبادرة السلام العربية التي عرفت فيما بعد باسمه، والتي هدفت المملكة من طرحها إلى جمع كلمة العرب وتوحيد صفوفهم من أجل استعادة الحق العربي، حيث رأت أن استعادة هذا الحق لا يتم من خلال الشعارات والتصريحات وإنما من خلال عمل موحد، سواء أكان هذا العمل عسكرياً أم بالطرق السلمية.

في ضوء ما سبق طرح الأمير فهد مبادرة السلام السعودية بتاريخ 7 آب 1981م من خلال حديث له لوكالة الأنباء السعودية، وقد تضمنت المبادرة ثمانية أسس من شأنها في حال تطبيقها والالتزام بها، تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق. وتنص بنود هذه المبادرة كما أعلنها الأمير فهد على ما يلي ([2]):

اولاً: انسحاب (إسرائيل) من جميع الاراضي التي احتلت في عام 1967م بما فيها القدس العربية.

ثانياً: إزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) في الأراضي العربية منذ العام 1967م.

ثالثاً: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

رابعاً: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.

---

[1]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

[2]) الهور، مشاريع التسوية، ص220؛ مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص5؛ حــوراني، فيصل: مبادرة فهد والحوارات الفلسطينية بشأنها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 121، لعام 1981م، ص184؛ صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10238، الأثنين 9 أكتوبر 2000م.

خامساً: إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الامم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

سادساً: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سابعاً: تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

ثامناً: تقوم الأمم المتحدة او بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد أوضح الأمير فهد أم مبادئ هذه المبادرة ليست من تأليفه أو ابتكاره، وإنما هي قرارات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وهي معروفة للجميع وكل ما فعلته المملكة هو ضمها جميعاً في قرار واحد، مبيناً أن تنفيذ مثل هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة، لا بد من تحقيقها وهي ([1]):

أولا: وقف الدعم الأمريكي اللامحدود (لإسرائيل).

ثانياً: وضع حد للغطرسة الإسرائيلية التي يمثل مناحيم بيغن أبشع صورها. (وهذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائيا اذا تحقق الشرط الأول).

ثالثاً: التسليم بأن الرقم الفلسطيني كما يقول السيد ياسر عرفات هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية.

هذا وقد لاقت مبادرة السلام السعودية استجابة وتأييداً من قبل مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وبالذات من منظمة التحرير الفلسطينية حيث أظهر السيد ياسر عرفات تأييده للمشروع من خلال المباحثات التي أجراها مع الملك خالد أثناء زيارته للرياض بتاريخ 4 تشرين ثاني 1981م، فقد أثنى على مقترحاتها وبخاصة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس ([2]).

أما على الصعيد الدولي فقد رحب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بالمبادرة السعودية ووصفها بالإيجابية، وأنها تساعد عل إيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي

---

[1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص6-7؛ صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10238، الأثنين 9 أكتوبر 2000م.

[2]) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981م، مركز دراسات الوحدة الفلسطينية، بيروت 1981م، ص359.

الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ون أبدى تحفظاً على إنشاء الدولة المستقلة التي رأى فيها تهديداً لأمن إسرائيل، أما بريطانيا فقد وصفت المشروع بأنه خطوة ايجابية نحو السلام في الشرق الأوسط، وأنها تتحمل مسؤولية أخلاقية خاصة إزاء معاناة الشعب الفلسطيني لمسؤوليتها عن ذلك إبان الانتداب ([1]).

أما فرنسا فقد اعتبرتها من أفضل الاقتراحات لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس الفرنسي " فرانسوا متيران "، خلال زيارته للرياض، كذلك رحب الأمين العام للأمم المتحدة " بيريز خافير دي كويار " بالمشروع السعودي وقال عنه أنه ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها الصادرة بشأن القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي ([2]).

ونظراً للتأييد الواسع الذي حظيت به المبادرة السعودية، حرص الملك خالد على طرح هذه المبادرة على مؤتمر القمة العربي الثانية عشرة التي عقدت أعمالها في مدينة فاس المغربية بتاريخ 25 تشرين ثاني 1981م، حيث أراد الملك خالد أن يكون للسعودية مشاركة فاعلة في هذا المؤتمر الذي عقد في وقت عصيب اشتدت فيه الأزمة الفلسطينية وتعرض الفلسطينيين لأبشع الاعتداءات، فكانت مبادرته بصياغة مشروع للسلام في المنطقة العربية ليقدم موقفاً عربياً موحداً يعمل على الحفاظ على التضامن العربي، وكان الملك خالد قد تطلع بلهفة شديدة لانعقاد المؤتمر لعله يعيد للعرب وحدتهم في مواجهة الغطرسة الصهيونية، وظهر ذلك من خلال تصريحه للصحافة عندما قال " إن مؤتمر قمة فاس مؤتمر تاريخي تتطلع إليه الأمة العربية بأمل كبير وتترقب ما يتمخض عن قراراته " ([3]).

غير أن الأمواج أتت بما لا تشتهي السفن، إذ أدى غياب تسعة من الزعماء العرب عن القمة العربية، إلى سحب السعودية لمشروعها إلى حين أن تنتهي الخلافات العربية، إيماناً منها بإستراتيجية وحدة الصف وعلى أمل أن يحظى

[1]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص10.

[2]) الهور، مشاريع التسوية، ص221.

[3]) جريدة أم القرى، العدد 2893، 27 نوفمبر 1981م.

المشروع بموافقة عربية كاملة خلال مؤتمر القمة القادم ([1])– وهذا ما كان حيث تبنته القمة العربية في جلستها الثانية في المكان نفسه بعد عشرة أشهر في 9 أيلول 1982م في عهد الملك فهد – وقد أتاح التأجيل الفرصة أمام المملكة العربية السعودية لقراءة الحاضر وتقدير دقيق للمستقبل، ففي حين كان العالم وخاصة الغربي منه يقسم العرب لقسمين: الأول يريد يد السلام، ويمثله الرئيس المصري أنور السادات؛ والثاني يمثله بقية العرب والذين ينظر إليهم على أنهم لا يريدون السلام وما زالوا يحلمون بإبادة إسرائيل. من هذا المنطلق استغل الأمير فهد فرصة تأجيل المشروع ليخاطب العالم الغربي باللغة التي يفهمها، حيث قال " أنتم تتهموننا بأننا لا نريد السلام وتتعاملون مع إسرائيل باعتبارها ضحية، وتعتبرون الشعب الفلسطيني معتدياً، ها نحن نقترح سلاماً مع إسرائيل، فلنر رد فعلها، فإن أيدت ووافقت، نذهب إلى السلام، وإن رفضت فنعود إلى المعادلة الصحيحة والحقيقة وهي أن العرب وفي مقدمتهم الفلسطينيون يسعون إلى السلام، وإسرائيل هي الرافضة "([2]).

وفي الحقيقة نستطيع القول أن مبادرة السلام السعودية – مبادرة الأمير فهد -، جاءت كخطوة متقدمة كثيراً على كل الأطروحات الإقليمية والدولية التي سبقتها، إذ احتوت على تصور يتيح الفرصة لإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، وهي لا تتضمن اعترافاً بدولة إسرائيل كما يعتقد البعض، بل هي في حال تطبيقها تضمن تفكيكاً لكيان العدو الصهيوني عاجلاً أو آجلاً، ومما يدل على ذلك رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " اسحق شامير " للمشروع ووصفه إياه بأنه بمثابة إعلان حرب جديدة على إسرائيل، وقال في خطاب له أمام مؤيديه السياسيين " إن الخطة العربية الجديدة للسلام لا تضم شيئاً عن السلام سواءً في مادتها أو في شكلها "، واصفاً إياها بأنها خطة أخرى لتصفية إسرائيل بمرحلة أو مرحلتين ([3]).

([1]) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981م، 955.

([2]) المصالحة، محمد: الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية من واشنطن إلى وادي عربة، ط2، مركز الدراسات البرلمانية، عمان 2005م، ص58-59.

([3]) مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين، ص11.

هذا ولم تكن مبادرة السلام آخر جهد للملك خالد، بل نجده قد استمر في دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية، وبقي يناضل في سبيل تحرير فلسطين والقدس الشريف حتى آخر رمق في حياته، فقبيل أسبوع واحد فقط من انتقاله للدار الآخرة وتحديداً بتاريخ 7 حزيران 1982م، وجه الملك خالد بياناً مؤثراً إلى المسلمين يدعوهم فيه إلى الوقوف بجانب أشقائهم اللبنانيين والفلسطينيين الذين كانوا يتعرضون لحرب إبادة صهيونية بشعة نتيجة للغزو الإسرائيلي للبنان الذي بدأ في 6 حزيران 1982م، والذي هدف إلى إبادة المقاومة الفلسطينية ومعاقبة الشعب اللبناني، جاء فيه " إخواني المسلمين.. إن واجب ما يفرضه هذا الوضع الخطير على الأمة الإسلامية جمعاء أن توحد صفها وأن تحشد طاقاتها، لتقف بجانب أشقائها اللبنانيين والفلسطينيين، معبرةً عن تضامنها معهم في رفض العدوان، والعمل على معاقبة المعتدي، وضمان سيادة ووحدة أراضي لبنان الشقيق، بما يحقق المحافظة على أمن وسلامة الشعبين الشقيقين " ([1]).

وكان آخر إجراء اتخذته السعودية في عهد الملك خالد في إطار دعم القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب الحق العربي في فلسطين، هو تكليف وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بمهمة عاجلة للالتقاء بقادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا الغربية، للعمل على وضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي استهدف تصفية المقاومة الفلسطينية ([2]).

هذا ولم يقتصر الدعم السعودي للقضية الفلسطينية في عهد الملك خالد على المواقف السياسية والمعنوية، بل كانت لها اليد الطولى في تقديم الدعم الاقتصادي والمادي بهدف دعم صمود وكفاح الشعب الفلسطيني في القدس وبقية الأراضي العربية المحتلة، وكان الدعم المادي على الصعيدين الرسمي والشعبي، فعلى الصعيد الرسمي التزمت المملكة بتقديم مبالغ شهرية للفدائيين، وإذا حدث أن زادت حاجتهم عن المبالغ المخصصة، كان الملك خالد يتكفل بها من حسابه الخاص، ونذكر مثالاً

([1]) العتيبي، أحمد بن زيد: السعوديون ودورهم في قضية فلسطين، ط1، وكالة الفرزدق للدعاية والإعلان، الرياض 1993م، ص104.

([2]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

على ذلك عندما أتى ياسر عرفات في عام 1977م للملك خالد وأبدى عن حاجته لمزيد من المال، أمر الملك خالد الجهات المختصة بأن تدفع له المعونة، فجاء الجواب من هذه الجهة بأن الالتزامات الجارية دفعت بكاملها للفدائيين، فقال الملك خالد " ادفعوا له خمسة ملايين دولار وقيدوها ضمن حسابي الخاص ([1]).

ووفقاً لمقررات قمة بغداد لعام 1978م التزمت المملكة بتقديم دعم مالي سنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وقدر المبلغ الإجمالي الذي التزمت المملكة بتقديمه لمدة عشر سنوات - 1979-1989م - بـــ (1.97.300.000) مليار وسبعة وتسعون مليوناً وثلاثمائة ألف دولار ([2]). وعندما قامت إسرائيل بغزو جنوب لبنان قبيل وفاة الملك خالد بأيام، أقامت المملكة العربية السعودية جسراً جوياً نقلت من خلاله الطائرات السعودية كميات هائلة من المعونات من معدات وأدوية وسيارات إسعاف وغيرها، وبلغت قيمة الأدوية المقدمة حينها (761.620) ريالاً سعودياً ([3]).

أما على الصعيد الشعبي فقد كانت المملكة قد أسست منذ عهد الملك فيصل في عام 1967م، لجاناً شعبية لمساعدة شهداء وأسرى ومجاهدين فلسطين ([4])، والجدول رقم (1) التالي يوضح إيرادات اللجان الشعبية بالمملكة لمساعدة الشعب الفلسطيني خلال حكم الملك خالد.

([1]) جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

2)) البازعي، حمد بن سليمان: جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية في المجال الاقتصادي، ندوة " المملكة العربية السعودية وفلسطين: علاقة التاريخ والمــصير " 27-29 محرم 1422هــ، الموافق 23-21 إبريل 2001م، دارة الملــك عبــد العزيــز، الرياض 2001م، ص3.

3)) أبو عليه، المملكة العربية السعودية، ص456.

([4]) جاموس، عبد الرحيم محمود: اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين في المملكة العربية السعودية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1422ه 26، ص3.

جدول رقم (1)

إيرادات اللجان الشعبية بالمملكة العربية السعودية لمساعدة الشعب فلسطين

خلال حكم الملك خالد (1975-1982م)([1])

الرقم	السنة	الإيرادات بالريال السعودي
1	1395هـ / 1975م	14345934
2	1396هـ / 1976م	26886046
3	1397هـ / 1977م	26245967
4	1398هـ / 1978م	44652859
5	1399هـ / 1979م	42420037
6	1400هـ / 1980م	54064420
7	1401هـ / 1981م	54285991
8	1402هـ / 1982م	163336609

ونلحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك زيادة تدريجية في تبرعات اللجان الشعبية السعودية لمجاهدين فلسطين، إلا أنه في آخر سنة من حكم الملك خالد نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة، ففي حين بلغت إيرادات سنة 1981م (54285991) ريالاً، نجد أن إيرادات سنة 1982م قد بلغت (163336609) ريالاً، ولعل السبب في ذلك يعود لتضامن الشعب السعودي وتفاعله مع أحداث الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني وضربه لقواعد المقاومة الفلسطينية، وهذا يعبر عن مدى حرص الشعب السعودي على دعم صمود المقاومة الفلسطينية.

وخلاصة القول لكل ما سبق ذكره، كان تأييد المملكة العربية السعودية ودعمها للقضية الفلسطينية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز (1975 – 1982م)، تأييداً مطلقاً، لم يعرف تراخ أو سكون، كما أن مساعيها من أجل نصرة الحق العربي في

1)) جاموس، اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين، ص52.

فلسطين لم تتوقف ولم تتردد، ولم تتهاون المملكة في معارضة أي قرار يمس بالحقوق العربية والإسلامية في فلسطين، ولم تترك أي مناسبة لتأكيد موقفها هذا بوضوح لا لبس فيه، ولم تفتئ المملكة من مطالبة المجتمع الدولي بعدم التعامل مع القضية الفلسطينية بمعايير مزدوجة والتأكيد على ضرورة الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومن ثم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد سجل الملك خالد حضوره القوي في الدفاع عن القضية الفلسطينية وشرحها للعالم من خلال المحافل الإسلامية والدولية، وكان لجهوده كبير الأثر في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1976م، كما أنه ساعد في المحافظة على التضامن العربي من خلال إبقاء حبل الود موصولاً مع مختلف الدول العربية وخاصة مع مصر التي خرجت عن الصف العربي بانفرادها بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978م، ثم توج الملك خالد عهده بتقديم السعودية مبادرة للسلام، عرفت باسم ولي العهد الأمير فهد، وهي تلك التي تبنتها قمة فاس عام 1982م بعد وفاة الملك خالد بأشهر.

الخاتمة:

منذ أواخر العشرينات من القرن العشرين اهتمت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، وأخذ هذا الاهتمام يتصاعد حتى أصبحت القضية الفلسطينية القضية المركزية في المملكة العربية السعودية، وذلك على الصعيدين الرسمي والشعبي، حيث تركت هذه القضية بصماتها بشكل واضح في المملكة العربية السعودية على جميع الصعد الرسمية والشعبية والصحافة والإعلام وغيرها.

وقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى تصاعد هذا الاهتمام من قبل المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية أهمها العامل الديني والعامل القومي وقدسية فلسطين والأماكن المقدسة فيها، حيث قامت المملكة العربية السعودية بدور كبير في إنهاء الإضراب الذي حصل في عام 1936م، وإيقاف الثورة التي حصلت في نفس العام أيضاً، وذلك من خلال تقديم النصح والإرشاد لقيادة الثورة الفلسطينية لإيقاف ثورتهم وإضرابهم؛ حقناً لدماء المسلمين بعد أعمال القتل التي تعرضوا لها من قبل الانتداب البريطاني واليهود.

وقد اهتم ملوك المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية وجعلوها في مقدمة اهتماماتهم واستخدموا العديد من الطرق لنصرتها، ومن ذلك وقف النفط عن الدول المشاركة في حرب تشرين، والمشاركة في جميع مؤتمرات القمة العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، ومشاركة عدد كبير من أبناء الشعب السعودي في الثورة الفلسطينية، والذين استشهد منهم عدد كبير على أرض فلسطين الطاهرة نصرةً لهذه القضية، وذلك اعتباراً من عام 1936 وحتى عام 1948.

المصادر والمراجع

أ.المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، سليمان. (1981م). مؤتمر الطائف قضايا وقرارات، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 112، لعام ، ص139.

ابن سعود الكبير، تركي بن محمد. (2001م). **انجازات الملك فهد للقضية الفلسطينية.. إقليمياً ودولياً**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8403، الجمعة 30 نوفمبر.

أبو طالب، حسن. (1987م). السعودية والصراع العربي – الاسرائيلي 1964-1967م، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان 21-22، تموز – تشرين أول.

أبو طالب، حسن. (1989م). السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي، السعودية والتوظيف السياسي للنفط العربي 1970-1973م، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 30، تشرين أول (أكتوبر)، ص175.

أبو طالب، حسن. (1991م). **المملكة العربية السعودية وظلال القدس**، ط1، دار سيناء للطباعة والنشر، القاهرة.

أبو عليه، عبد الفتاح حسن؛ النتشة، رفيق شاكر. (1999م). **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض.

اتفاق كامب ديفيد وأخطاره (عرض وثائقي)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1987م، ص3-11.

الأسدي، عبده. (1995م). المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 101، تموز/آب/أيلول ، ص69.

آل سعود، فهده بنت سعود. (2002م). **الملك سعود والقضية الفلسطينية**، جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو.

أنيس، محمد؛ حراز، رجب. (1967م). **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة.

البازعي، حمد بن سليمان. (2001م). **جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية في المجال الاقتصادي،** ندوة " المملكة العربية السعودية وفلسطين: علاقة التاريخ والمصير " 27-29 محرم 1422هـ، الموافق 21-23 إبريل 2001م، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص3.

البحيري، صلاح وآخرون. (1998م). **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

بلال، الحسن. (1972م). المقاومة الفلسطينية، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 6، ص193-197.

البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمم العربية 1952 – 1977م، وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان 1977م، ص25-26.

بيراوي، محمود عبد اللطيف. (1998م). **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936-1948م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

التريكي، عبدالله. (2002م). **جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في دعم قضية فلسطين**، الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، جدة.

جاموس، عبد الرحيم محمود. (1422ه). **اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين في المملكة العربية السعودية**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

جبار، عباس عطيه. (1982م). **العراق والقضية الفلسطينية 1932-1941م**، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد.

جبارة، تيسير. (1986م). **دراسات في تاريخ فلسطين الحديث**، ط2، مؤسسة البيادر الصحفية، القدس.

جبارة، تيسير. (1989م). **العلاقات الفلسطينية السعودية 1936 - 1939م**، ط1، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

الجبوري، جميل. (1983م). نشأة فكرة جامعة الدول العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد (25)، ص11-12.

جريدة الرياض السعودية، العدد 2292، الثلاثاء 1 ابريل 1975م.

جريدة الرياض السعودية، العدد 2297، الأحد 6 ابريل 1975م.

جريدة الرياض السعودية، العدد 2298، الأثنين 7 ابريل 1975م.

جريدة الرياض السعودية، العدد 3007، الأربعاء 16 ابريل 1975م.

جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو 2010م.

جريدة الشرق الأوسط، العدد 12771، الجعة 15 نوفمبر 2013م.

جريدة أم القرى، العدد 2893، 27 نوفمبر 1981م.

جريدة عكاظ السعودية، العدد 13104، السبت 13 يوليو 2002م.

جويعد، صالح جعيول؛ عجمي، عبد الرسول. (2004م). تعارض وجهتي النظر الأمريكية – السعودية حيال القضية الفلسطينية 1936-1947م، **مجلة جامعة ذي قار**، العدد (1)، المجد الأول، حزيران، ص64.

الحجيلان، جميل بن إبراهيم. (1999م). **نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي**، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، ص23.

الحريري، صالح. (2001م). **الجيش السعودي في فلسطين**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

حلة، محمد علي. (2001م). **القدس الشريف " حقائق التاريخ وآفاق المستقبل "**، إصدارات رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

حوراني، فيصل. (1981م). المقاومة الفلسطينية عربياً، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 120، ص172.

حوراني، فيصل. (1981م). مبادرة فهد والحوارات الفلسطينية بشأنها، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 121، ص184.

الخريف، بدر. (2010م). **الملك خالد.. بطل الإصلاح والسلام وإنهـــاء الحـــروب والتوترات**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11485، الأحد 9 مايو.

خلف، صلاح. (د. ت). **فلسطين بلا هوية**، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، القدس ، ص285-287.

الخليلي، غازي. (1978م). القضية الفلسطينية عربياً، **مجلة شــؤون فلــسطينية**، العدد 74-75، ص221.

خوري، يوسف. (1990م). **المشاريع الوحدويـــة العربيـــة (1913-1989م)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الخولي، حسن صبري. (1973م). **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلـــسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، ط1، دار المعارف، القاهرة.

الخياط، نوال محمد. (2003م). **الملك خالد بن عبد العزيز آل ســعود – دراســة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

دروزة، محمد عزة. (1960م). **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلهـــا**، جزءان، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.

الدعجاني، أحمد بن زيد. (1430ه). الدور السعودي تجاه قضية فلــسطين، **مجلـــة الشورى**، العدد 104، محرم، ص106.

الدعجاني، أحمد بن زيد. (2000م). **السعوديون ودورهم فـــي قـــضية فلـــسطين**، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10238، الأثنين 9 أكتوبر.

رزوق، أسعد. (1973م). **إســـرائيل الكبـــرى – دراســـة فـــي الفكـــر التوســـعي الصهيوني**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الزركلي، خير الدين. (1970م). **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز**، 4 أجزاء، دار القلم، بيروت .

الزركلي، خير الدين. (1984م). **الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز**، بيروت.

زعيتر، أكرم. (1994م). **بـــواكير النـــضال (1909-1935م)**، ط1، المجلـــد الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

السامرائي، حازم. (2001م). **الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود**، دار الحكمة، لندن.

ستيفن، ريتشارد. (1967م). **الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية (1942-1947م)**، ترجمة: جورج نجيب واكيم، بيروت.

سعيد، أمين. (1964م). **تاريخ الدولة السعودية**، جزءان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

سعيد، عبد النواب أحمد. (1985م). المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية 1936-1947م، **مجلة الاداب المستنصرية**، العدد (1)، ص371-372.

سعيد، محمد علي. (1982م). **بريطانيا وابن سعود (العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية)**، ط1، دار الجزيرة للنشر.

سلامة، غسان. (1980م). **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م (دراسة في العلاقات الدولية)**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت.

سليمان، ميخائيل. (1996م). **فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

السماك، محمد. (1984م). **القرار العربي في الأزمة اللبنانية**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

شديد، محمد. (1984م). **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس.

شعث، صائب عبد الحميد. (1987م). **الاحتكارات الدولية والخليج العربي**، ط1، البحرين.

الشقيري، أحمد. (2006م). **الأعمال الكاملة**، مجلدين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الشيخ، رأفت. (2000م). **تاريخ العرب المعاصر**، ط3، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

صالح، محسن محمد. (2012م). **القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10238، الأثنين 9 أكتوبر 2000م.

صحيفة الشرق الأوسط، العدد 4377، تاريخ 22 تشرين أول 1990م.

صحيفة أم القرى السعودية، العدد 2067، تاريخ 24 نيسان 1965م.

صحيفة أم القرى السعودية، العدد 742، تاريخ 25 شباط 1939م.

صدقه، نجيب. (1946م). **قضية فلسطين**، ط1، دار الكتاب، بيروت.

طربين، أحمد. (1957م). **الوحدة العربية (1916 – 1945م)**، معهد الدراسات العربية، القاهرة.

الطنطاوي، حسين. (د. ت). **الفيصل الإنسان والاستراتيجية**، دار الفكر العربي.

العاني، نوري عبد الحميد. (2002م). **مشاريع تقسيم فلسطين في الممثليات العراقية في حيفا والقدس (1936-1948م)**، بيت الحكمة، بغداد.

عبد الغفار، بيل محمود. (1982م). **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي أكتوبر 1973- سبتمبر 1978م**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ص217.

عبد الفتاح، فكرت نامق. (1979م). **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958م**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

عبد المنعم، أحمد. (1986م). **جامعة الدول العربية 1945-1985م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الهادي، مهدي. (1975م). **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول 1934-1974م**، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

عبد ربه، عبد الحافظ. (1977م). **فيصل في قمة التاريخ**، دار الكتاب المصري، القاهرة.

العبد، عارف. (2001م). **لبنان والطائف – تقاطع تاريخي ومسار غير متكامل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العتيبي، أحمد بن زيد. (1993م). **السعوديون ودورهم في قضية فلسطين**، ط1، وكالة الفرزدق للدعاية والإعلان، الرياض.

عدوان، أكرم محمد. (2004م). المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922-1973م، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 12، العدد 2، يونيو، ص283.

العدوان، عبد الحليم. (2009م). **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990م**، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان.

العدول، جاسم محمد وآخرون. (1986م). **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ط1،جامعة الموصل، الموصل.

عسة، أحمد. (1966م). **معجزة فوق الرمال**، ط2، المطبعة الأهلية اللبنانية، بيروت.

عطار، أحمد عبد الغفور. (1973م). **ابن سعود وقضية فلسطين (التاريخ، المؤامرة، القضية**)، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت .

العقاد، صلاح. (1963م). **التيارات السياسية في الخليج الفارسي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

العقاد، صلاح. (1975). **تطور النزاع العربي الإسرائيلي (1956-1967م)**. معهد البحوث والدراسات العربية العالمية،القاهرة.

العقاد، صلاح. (1984م). **السادات وكامب ديفيد الاتفاقيات وأصولها التاريخية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص75.

عليوة، السيد. (1982م). **الملك فيصل والقضية الفلسطينية**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص52-53.

عنان، محمد. (1978م).**السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن 1932-1978م**، ط1، منشورات المكتب العالمي، بيروت.

عودة، أحمد. (1981م). **الملف الكامل لمسيرة القمم العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

عوده، أحمد عصام. (1981م). **الملف الكامل لمسيرة القمم العربية من مؤتمر الفمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

الغادري، نهاد. (1974م). **أرض الأقدار المملكة العربية السعودية والنفط معركة العرب القومية**، المطبعة العربية، بيروت.

الغادري، نهاد. (د.ت). **السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب).**

الغلامي، عبد المنعم. (1980م). **الملك الرشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود**، ط2، دار اللواء للتوزيع والنشر، الرياض، ص145.

غنيم، عادل حسن. (1980م). **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936م حتى الحرب العالمية الثانية**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الفاتح، زهدي. (1972). **الفيصلية – منهاج حضارة ومدرسة بناء**، بيروت.

فرح، محمد (د.ت)، **الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف (تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية 1514-1964م)**، ط1، دار الفكر العربي ص243.

فيلبي، جون (د.ت). **الذكرى العربية الذهبية**، ط1، مطبعة الاعتماد، مصر.

القابسي، محيي الدين.(د. ت). **المصحف والسيف**، ط3، دار الناصر للنشر والتوزيع، الرياض ، ص173.

قاسمية، خيريه. (1987م). **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، الكويت.

القاضي، ليلى. (1973م). تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972م، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 22، يونيو / حزيران ، ص84.

القباع، عبدالله. (1980م). **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية**، شركة مكتبات عكاظ، جدة.

القدسي، هبه. (2013م). **الشرق الأوسط: تنشر ملفات الاستخبارات الأمريكية بشأن اتفاقية كامب ديفيد**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12771، الجمعة 15 نوفمبر.

كارتر، جيمي. (1985م). **كامب دافيد حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة**، ترجمة: شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د.ت)، ص123.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص177؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م، ص462.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص175.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1968م، ص31.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969م، ص4، 17.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1971م، ص158.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1974م.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1977م.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1979م.

كشك، محمد جلال. (1981م). **السعوديون والحل الإسلامي**، ط3، هاليدي لايتغراف، ماساتشوسيتس.

كوبان، هيلينا. (1984م). **المنظمة تحت المجهر**: ترجمة: سليمان الوزي، دار هاي لايت، لندن.

الكيالي، عبد الوهاب. (1966م). **المطامع الصهيونية التوسعية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

الكيلاني، هيثم. (1991م). **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

لحوت، بيان نويهض. (1986م). **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م**، ط3، دار الهدى، كفر قرع.

لنشوفسكي، جورج. (1965م). **الشرق الأوسط في شؤون العالمية**، جـ2، ترجمة جعفر الخياط، دار المتنبي، بغداد.

لي جريسون، بنسون. (1991م). **العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط**، ترجمة: سعيد هجرس، سيناء للنشر، القاهرة.

متولي، محمود. (1974م). **اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل 1949م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

محارب، عبد الحفيظ. (1978م). تلك الزيارة وهذا الصراع، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 74-75، لعام، ص194-196.

محافظة، علي. (1982م). النشأة التاريخية للجامعة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة (5)، العدد (41)، تموز، ص77.

المختار، صلاح الدين. (1959م). **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، جزءان، دار مكتبة الحياة، بيروت، جـ 2.

مختارات من الخطب الملكية، جزءان، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1999م، جـ1.

المسلم، ابراهيم. (1985م). **فلسطين والمواقف العربية والدولية**، دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، ط1، الرياض.

المسلم، ابراهيم. (1985م). **لمحات عن القضية الفلسطينية ودور الملك عبد العزيز آل سعود**، ط1، دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض.

المسند، عائشه. (1992م). **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين 1939-1948م**، دار المريخ، الرياض.

المصالحة، محمد. (2005م). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية من واشنطن إلى وادي عربة**، ط2، مركز الدراسات البرلمانية، عمان.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (1986م). **بريطانيا وفلسطين 1945- 1949م (دراسة وثائقية)**، ط1، دار الشروق، بيروت.

مقبل، فهمي توفيق. (2002م). **دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها**، جامعة الملك فيصل، الإحساء.

مكلوغلن، لزلي. (1995م). **ابن سعود مؤسس مملكة**، ط1، ترجمة: محمد شيا، شركة المطبوعات، بيروت.

المميز، أمين. (1963م). **المملكة العربية السعودية كما عرفتها**، دار الكتب، بيروت.

الموسى، سليمان. (2009م). **إمارة شرق الأردن – نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946م**، وزارة الثقافة، عمان.

الموسى، سليمان. (2011م). **تاريخ الأردن السياسي 1967-1995م**، وزارة الثقافة، عمان.

الموعد، حمد سعيد. (1996م). الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 106، كانون الأول.

مؤلف مجهول (د.ت) **فيصل بن عبد العزيز قائد أمة ورائد جيل**، مؤسسة الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض.

ميشان، نبوا. (1965م). **عبد العزيز آل سعود (سيرة بطل ومولد مملكة)**، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت.

مئير، جولدا. (1979م). **اعترافات جولدا مئير**، ترجمة: عزيز عزمي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة.

نافعة، حسن. (1986م). تجربة الوحدة المصرية السورية (1958 – 1961م)، **مجلة شؤون عربية**، حزيران.

الهور، منير؛ الموسى، طارق. (1986م). **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985م**، ط2، دار الجليل، عمان.

هيكل، محمد حسنين. (1986م). **ملفات السويس حرب الثلاثين سنة**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1964م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1966م، ص5.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص168-170.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت).

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969م.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1970م، ص192.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1971م.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1972م.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1976م.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1976م.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1977م، ص112.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م، ص141.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م، ص127-128.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د. ت)، ص10-13.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981م، ص257-258.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981م، ص271.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1982م، ص227.

وثائق انجليزية عن التاريخ السعودي: جريدة الحياة، العدد 12264، تاريخ 23 أيلول 1996م.

الوكالة الأهلية للإعلام (نبراس) . (1990م). **العلاقات السعودية الفلسطينية – العمق والامتداد**، الرياض.

وهبه، حافظ. (1960م). **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، ط1، شركة مطبعة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة.

ويليه، فرنان. (1960م). **الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط**، ترجمة: نجدة ماهر وطاهر شهاب، ط1، المكتب التجاري، بيروت.

ياغي، أحمد اسماعيل. (2002م). **موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

يحيى، جلال. (1965م). **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة.

يوميات ووثائق الوحدة العربية 1981م، مركز دراسات الوحدة الفلسطينية، بيروت 1981م.

ب. المراجع الأجنبية:

Chaim Weizmann, 1949 , **Trial and Error**, London, p 526

Hurewitz, J.c.,**Diplomacy in the near and the Middle East**. vol 2 (Princeton 1956) pp. 281–295.

Memorandum by President Roosevelt to the Secretary of United State (Washington) May 17,1939, F. R.U.S,1939. vol. Iv. op. cit., p.757 .

Secretary of State (Welles) (Washington) December 17,1942. **F. R. U.S, diplomatic papers** , 1942 , vol. Iv. Washington. U. S. G.P. O , 1963. p. 714

Vance, Vance,1983: **Hardehoices: Simon and Schuster** , New York,p189-190.

المعلومات الشخصية

الاسم: نايل بن جزاء الشملان الرشيدي

التخصص: دكتوراه تاريخ

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015